المجلة العلمية

الأكاديمية العربية في الدنمارك

دورية علمية محكمة نصف سنوية

رئيس التحرير

أ. د. وليد الحيالي

سكرتير التحرير

أ. د. لطفي حاتم

أعضاء هيأة التحرير

ا.د. كاظم كريدي العادلي

أ.د. يونس عباس حسين

أ. د. نادر فاضل حبوبي

أ.م.د. محمد فلحي

د. مجدي الجعبري

عنوان المراسلة

Address

The Arab Academy in Denmark

kobbelvænget 72 B, st

2700 brønshøj- Denmark

Website : **www.ao-academy.org**

e-mail : ao_university@yahoo.dk

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للأكاديمية العربية في الدنمارك

المجلة العلمية

الأكاديمية العربية في الدنمارك

Det kongellge bibliotek Nationalbibliotek og kobenhavns Universtietsbibliotek Pligtafeverings-afdeling ISSN Danmark
ISSN- 1902-8458
رقم الإيداع بالمكتبة الملكية الدنماركية ومكتبة جامعة كوبنهاغن : ISSN- 1902-8458

البحـوث المنشـورة تـم تقـويمها من قبـل أساتذة متخصصيـن بحـسب التخصصات العلميـة

الهيأة الاستشارية

أ.د. محمد أزهر السماك ـ العراق
أ.د. أبي سعيد الديوه جي ـ جامعة الموصل ـ العراق
أ.د. علاء الموسوي ـ تقنية التعليم الإلكتروني ـ كندا
أ.د. مجيد حسين ـ جامعة دبي
أ.د. قاسم الحبيطي ـ جامعة الإسراء ـ الأردن
أ.د. طارق شريف ـ جامعة العلوم التطبيقية ـ الأردن
أ.د. عفاف عبد الجبار ـ جامعة عجمان ـ الإمارات

ثمن العدد : في الدول العربية 4 يورو € أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي $
وفي دول الاتحاد الأوربي 5 يورو €

الاشتراك السنوي	الأفراد		المؤسسات	
الاشتراك بعملة €	البلدان العربية	البلدان الاسكندينافية	البلدان العربية	البلدان الاسكندينافية
لمده سنة	40	50	80	100
لمدة سنتين	70	80	150	160
لمدة ثلاث سنوات	100	110	230	240
لمدة خمس سنوات	150	160	350	420

الفهرست

افتتاحية العدد ـ الاستاذ الدكتور وليد الحيالي 4

اولا: البحوث الاقتصادية 6

قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني
الأستاذ ـ بلارو علي أستاذ مساعد وطالب دكتوراه بجامعة الجزائر
الأستاذ الدكتور- بقة الشريف 7

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة حالة قطاع الهاتف النقال
أ. مسعودة مقحوت أستاذة مساعدة وطالبة دكتوراه – جامعة باجي مختار – عنابة
أ. د. رجم نصيب دكتوراه دولة في علوم التسيير، أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار عنابة 29

استغلال الغاز الصخري في الجزائر بين الحتمية والخيار
الأستاذ سليمان كعوان ، د. احمد جابة 58

أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها
دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة
الأستاذ .محمد الصالح فروم 80

ثانيا: بحوث القانون والسياسة 110

سمات المنظومة الفكرية لدول المنافسة الرأسمالية
د.لطفي حاتم 111

الأخلاق والسياسة
د. صلاح نيوف 126

ثالثا: بحوث آداب وتربية 146

القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى في الأردن
د. مصباح رشيد توفيق الجراح 147

أثر استخدام إستراتيجية حل المشكلات في تدريس الرياضيات على التحصيل
وتنمية مهارات الحساب الذهني لدى طلبة المرحلة الابتدائية
د. احمد القضاة
الباحث رياض زاير قاسم 176

افتتاحية العدد

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور وليد ناجي الحيالي

بصدور العدد الثامن عشر للمجلة العلمية للأكاديمية العربية في الدنمارك يكون قد مضى على انطلاقها تسع سنوات من العمل العلمي المتواصل والمتفاني لكادرها العلمي والفني . وخلال هذه السنوات لعبت الأكاديمية دوراً مهما في نشر الأبحاث العلمية المحكمة لعدد كبير من الباحثيين العاملين وأعضاء هيئات تدريسية في جامعات عربية مختلفة أثروا بأبحاثهم جوانب مهمة من حقول المعرفة الإنسانية.

العدد الذي بين أيادي القراء هو عدد ثلاثي المحاور . تضمن المحور الأول بحوثٍ اقتصاديةٍ لباحثين من أربع جامعات جزائرية مرموقة. أما المحور الثاني فقد تضمن ابحاثا قانونيّة سياسيّة أسهم في تحريرها باحثان من أساتذة الأكاديمية العربية في الدنمارك .أما المحور الأخير فقد حمل ابحاثا أدبية تربوية لباحثين من المملكة الاردنية الهاشمية . وبهذا المسار فقد احتوى العدد الجديد على ثمانية بحوث غنية ثرية أجمع المحكمون على جودتها وأصالتها العلمية ، وأزعم هنا أن عدداً منها قد أثرى المعرفة العلمية لحداثة طرحها وأصالة محتوياتها.

وبمناسبة صدور هذا العدد تأمل هيئة التحرير استمرار العمل الدوؤب المثابر من لدن الباحثين العرب والناطقين بها في بلداننا العربية الهادف الى إثراء المجلة ببحوثهم العلمية الغنية بمضامينها وأصالتها . ليقيننا بأن البحث العلمي هو السبيل الوحيد نحو النمو وكسر حلقات التخلف على المستويين الإقتصادي والإجتماعي في آن . ونشير بهذه المناسبة إلى أن الأكاديمية العربية في الدنمارك قد وضعت خطة طموحة لإصدار كافة أبحاث طلبة الدراسات العليا التي أُجيزت وتم مناقشتها في الأكاديمية على شكل كتب تحمل اسمي الباحث والمشرف العلمي . وبهذا السياق باشرت الاكاديمية بتنفيذها منذ عام 2015 حيث بلغ عدد البحوث التي نشرت وفقاً للخطة المشار اليها مئة بحثٍ لحد الآن ولا زالت الاكاديمية مستمرة بطباعة وتوزيع هذه البحوث كي تكون بمتناول الباحثيين والمختصين وذوي الشأن كونها بحوثاً عالجت مشاكل ميدانية في جوانب قانونية وسياسية واقتصادية وتربوية واجتماعية وبيئية واعلامية وغيرها من مناحي الحياة المتعددة .كما اطلقت الأكاديمية منذ تاسيسها عام 2005 على تقديم الدعم المادي للأساتذة والباحثين عن كل عمل علمي يقدم لكي ينشر على شكل كتاب الكتروني على مكتبة الأكاديمية الإلكترونية والتي يستطيع أي شخص الوصول اليها بدون اي مفتاح سري او مقابل مادي على الرابط التالي :

وفي الختام اوّد التنويه الى أننا في ألأكاديمية العربية في الدنمارك سنواصل العطاء العلمي المثمر بما يخدم قضايا المعرفة في مجالاتها المختلفة مستفيدين من وجودنا وسط الرحم الأوروبي ونقلها الى دولنا في مشرقها ومغربها مؤكدين على رغبتنا الحقيقية بتقديم خبرتنا التي تراكمت عبر سنوات العمل الجامعي منذ تأسيس الأكاديمية لحد الآن الى جامعاتنا العربية في مجال التعليم متعدد الطرائق الذي تشكل أدوات الاتصال الحديثة احدى أهم ادواته .

أولا ـ البحوث الاقتصادية

أثر قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني.

The impact of rules of origin in Euro Algerian partnership agreement on the Algerian economy.

الأستاد : بلارو علي أستاذ مساعد وطالب دكتوراه بجامعة الجزائر

الأستاذ الدكتور: بقة الشريف

الكلمات المفتاحية : قواعد المنشا ,إتفاق الشراكة الأوروجزائرية , تكلفة الإنتاج , الصادرات , تراكم المنشا , الاستثمار الأجنبي المباشر .

Key words: rules of origin, Euro Algerian partnership, Foreign direct investment, Accumulation of origin mechanism, cost of production, exports.

ملخص :

في ظل مضي الجزائر نحو التحرير التدريجي لتجارتها الخارجية وقعت اتفاق للشراكة مع الاتحاد الاوروبي, و الذي يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين ,و الذي تضمن ملحقا خاصا بقواعد المنشا , و على اعتبار أن تطبيق التفضيلات التجارية في الاتفاق يرتبط ارتباطا وثيقا بقواعد المنشا , فوحدها المنتجات التي تكتسب صفة المنشا الوطني هي القادرة الاستفادة من إلغاء الرسوم الجمركية و نظام الحصص في التجارة بين الطرفين .

يحاول هدا المقال بحث آثار قواعد المنشا في اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الوطني و دلك من خلال مايلي :

- قواعد المنشا في اتفاق الشراكة الاوروجزائري .
- اثر قواعد المنشا على تكلفة الإنتاج و الصادرات الجزائرية إلى أوروبا .
- اثر قواعد المنشا على الاستثمار الأجنبي المباشر .
- مدى إمكانية استفادة الصناعة الجزائرية من آلية تراكم المنشا .

Abstract :

With Algerian movement towards gradual liberalization of its foreign trade , it signed a partnership agreement with European union , which aims to establish a free trade area between the parties, where a special supplement included rules of origin , and on the ground that application of trade preferences in the agreement is closely linked to the rules , and products that are gaining the status of national origin and they above are able to benefit from the cancelation of customs duties and quotas on trade between the two parties .

This article attempt to examine the impact of the rules of origin in the Algerian European partnership agreement on the national economy and that through the following :

-Rules of origin in the euro Algerian partnership agreement .

-The impact of the rules of origin on the cost of production and the Algerian exports to Europe .

-The impact of the rules of origin on the foreign direct investment .

-Algerian industry take advantage of the accumulation of origin mechanism .

المقدمة :

بالرغم من التحرير المتزايد الذي تعرفه التجارة العالمية سواء على المستوى القطري أو الإقليمي أو العالمي يبقى النظام التجاري العالمي رهينة أكثر فأكثر لقواعد تجارية يمكن اعتبارها انعكاسا مباشرا للسياسات الحمائية المقيدة للتجارة الخارجية , و بالرغم من أن العوائق غير الجمركية و العراقيل التقنية تعتبر في ظاهرها من أهم الأدوات التي تساهم في ضمان السلاسة و السير الحسن للتجارة الخارجية , إلا أنها في حقيقة الأمر غالبا ما تستخدم كأدوات للحد من تدفقات السلع و الخدمات على المستوى العالمي و تلعب بالتالي دورا حمائيا مقيدا للتجارة العالمية .

تعتبر قواعد المنشأ إحدى أهم الحواجز غير الجمركية المستخدمة من طرف الدول و الحكومات كسياسة حمائية , كما تلعب قواعد المنشأ التفضيلية دورا محوريا عالي الأهمية في النظام التجاري العالمي الجديد ,اد أضحت تمثل الركيزة الأساسية لأغلب الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الخارجية , فقد أصبحت قواعد المنشأ التفضيلية أداة لضمان استفادة الدولة العضو في مناطق التجارة الحرة من المزايا التفضيلية , كما تعتبر أداة قوية و فعالة لمصاحبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التدفقات التجارية , كما تجدر الإشارة إلى أن قواعد المنشأ غير التفضيلية ترتبط ارتباطا وثيقا كذلك بسياسات أخرى تقييدية و حمائية و هو ما يجعل قواعد المنشأ بشكل عام إحدى أدوات السياسة التجارية الحديثة .

الأهمية :

باتت مسالة قواعد المنشأ تكتسي أهمية بالغة في النظام التجاري الدولي اد أنها أصبحت إحدى مرتكزاته الأساسية , و يعزى دلك لتعقد وتشابك العلاقات التجارية الدولية, فأهمية تحديد قواعد المنشا ذات طابع تقني خاص يتعلق بالتجارة الخارجية , اد يقع على عاتقها تحديد ومطابقة المنتجات القادرة على الاستفادة من المزايا التفضيلية في الاتفاقيات التجارية, فضلا عن أنها هي التي تحدد إن كان المنتج سيتعرض لأدوات تقييدية أخرى غير الضرائب الجمركية مثل نظام الحصص , فهي تحتل مكانة مرموقة و درجة عالية من الأهمية في تطبيق السياسة الجمركية و التجارية لكل دولة , كما يمكن اعتبارها أداة هامة لتكريس التكامل الاقتصادي الإقليمي, علاوة على أنها تلعب دور في إعداد إحصائيات التجارة الخارجية [1] , كما تحرص السلطات الجمركية على التحديد الدقيق لمنشأ المنتوجات المستوردة من الخارج , و تعتبر معايير المنشا أداة تستخدم لغرض تحفيز أو كبح أو التجارة الخارجية للدولة , حيث يتم مراقبة دخول المنتجات عند استرادها اعتمادا على شهادة المنشأ [2], كما أن دراسة قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الاورومتوسطية يمثل أهمية قصوى وله عدة فوائد , حيث أنها جزءا أساسيا من اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية , اد لا تتمتع المنتوجات المصدرة من الطرفين بالمزايا و الإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاقية إلا ادا توافرت بها الشروط المحددة التي تكسب المنتوج صفة المنشأ الوطني .

الإشكالية : ما هي أثار قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الوطني , وتتفرع من هده الإشكالية الرئيسية العديد من الإشكاليات الفرعية **:**

[1] Bassem karray, Les règles d'origine dan l'espace économique euro méditerranéen, P 327

(متاح على الرابط التالي: www .aei .pitt.edu/1645/1/bassem_karray.pdf.org بتاريخ 01/04/2015)

[2] Bassem karray, op.cit, P326

1 - هل جاءت قواعد المنشا لتزيد في تكلفة الإنتاج الجزائري و بالتالي تفرض قيدا حمائيا جديدا يحد من نفاد الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية و بالتالي تخلق عائقا جديدا أمام المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين .

2 - ما مدى إمكانية استفادة الصناعة الجزائرية من التراكم الثنائي و المتعدد الأطراف للمنشأ للنفاد إلى الأسواق الأوروبية.

3-هل يمكن لقواعد المنشا أن تلعب دورا في التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة و من تم جدب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الوطني .

الهدف من الدراسة : تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم قواعد المنشا واهم المعايير المستخدمة لاكتساب صفة المنشا الوطني مع عرض أهم قواعد المنشا التي جاءت ضمن اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية ومن ثم الوقوف على أهم الآثار الاقتصادية لتطبيق قواعد المنشا في اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الوطني.

تقسيم الدراسة : في هدا الإطار تم تقسيم هده الدراسة إلى أربع محاور أساسية , حيث سيتم في المحور الأول التعرف على مفهوم قواعد المنشا واهم المعايير المستخدمة لتحديد المنشا وأهميتها في التجارة الدولية ,أما في المحور الثاني فيتم تناول مضمون اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية,ويتناول المحور الثالث قواعد المنشا في اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية , كما يتناول المحور الرابع اثر قواعد المنشا في اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الوطني .

أولا : مفهوم قواعد المنشا و معايير تحديدها :

1- تعريف قواعد المنشا : تعرف قواعد المنشا وفق أدبيات المنظمة العالمية للتجارة بأنها مجموعة القوانين والنظم والأحكام الإدارية داة التطبيق العام والتي يطبقها أي عضو لتحديد بلد منشأ السلعة , شرط أن لا تتعلق قواعد المنشا بالنظم التجارية التعاقدية والمستقلة ذاتيا والتي تؤدي إلى منح أفضليات تجارية تجاوز ما يمنح في إطار المنظمة [1] .

و هناك من يعرفها بأنها مجموعة القواعد المستخدمة لتحديد هوية أو جنسية المنتوجات موضع التبادل ,وفي الماضي اقتصر استخدام قواعد المنشا على الأغراض الإحصائية , كما استخدمت قواعد المنشا

[111]بن دواودية وهيبة ,اثر قواعد المنشا على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا ,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا , الجزائر ,العدد السادس , , 2009ص ص96/95

لتحديد السلع المستوردة و المصدرة التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية أو التي يتم وضع قيود على تبادلها, و نظريا تعد قواعد المنشا إحدى أدوات السياسة التجارية[1].

و تنبع ضرورة تحديد جنسية وتصنيف السلعة من ضرورة تحديد الالتزامات و الأعباء و القيود الأخرى المطبقة عليها , حيث تتحدد المعاملة الجمركية للسلعة عند استرادها وفقا لمنشئها , كما يمكن تعريف المنشا على انه العلاقة الجغرافية التي توحد بين المنتوج و الدولة التي تم فيها إنتاجه أو تركيبه أو صنعه [2]

كما تعرف قواعد المنشا على أنها تلك المعايير التي تحدد جنسية المنتج بحيث يكون محتويا على حد أقصى من المكون الأجنبي أو تكون المدخلات الأجنبية فيه قد خضعت لحد أدنى من العمليات التصنيعية التي تقاس إما عن طريق القيمة المضافة أو بوقوع المنتج النهائي تحت بند جمركي مختلف عن البند الذي يشمل الخامات التي دخلت في تصنيعه وعليه فان هده القواعد هي التي تحدد أحقية المنتج المصدر في التمتع بالإعفاءات الجمركية في إطار اتفاق للتجارة الحرة بين أي طرفين [3] .

2-أنواع قواعد المنشا :

يوجد نوعان من المنشا احدهما تفضيلي و الآخر غير تفضيلي :

ا -قواعد المنشا التفضيلية :هي التي تطبق من اجل معرفة ما ادا كانت المنتوجات المستوردة ستحصل على معاملة جمركية تفضيلية و التي تمنح سواء بموجب اتفاق أو نظام خاص (منطقة تجارة حرة ,اتحاد جمركي ,نظام تفضيلي)و غالبا ما تتمثل تلك المزايا في دخول تلك السلع بتعريفة جمركية اقل أو بدون تعريفة .

ب - قواعد المنشا غير التفضيلية : فهي التي تطبق بهدف عدم إكساب المنتوجات أية ميزة تفضيلية و التي تستخدم بغاية تطبيق السياسات التجارية (معايير و مقاييس مكافحة الإغراق, نظام الحصص ...الخ

[1] نهال مجدي المغربل , دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأوروبية العربية : الآثار المتوقعة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى, مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ,المجلد الثالث ,العدد الثاني , القاهرة , يونيو 2001 ,ص 57/52 .

[2]C-J .ber et B.treneneau ,le droit douanier communautaire et nationale , France ,économisa, 5 Ed , 2001 , P 112 .

[3]رشا عادل عبد الحكيم ,اثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على صناعة الغزل و النسيج و الملابس الجاهزة ,سلسلة أوراق العمل الخاصة بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية , القاهرة , ورقة عمل رقم15 , 2OO5 ,ص 8 .

) كما تستخدم بغرض إحصائيات التجارة الخارجية [1] ,و التي تقوم في الغالب على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية [2].

3- **معايير تحديد المنشا :** هناك معياران أساسيان لتحديد المنشأ الوطني للمنتوجات و هما :

ا – **معيار المنتوجات المتحصل عليها بالكامل :** و يطبق هدا المعيار على جميع المنتوجات التي يتم الحصول عليها من داخل دولة ما بالكامل سواء في حالتها الطبيعية (الحيوانات التي ولدت وتربت و الخضروات ,و المنتوجات المعدنية الماخودة و المستخرجة) , بالإضافة إلى المنتوجات التي تتم جميع مراحل إنتاجها في بلد واحد [3] .

ب- معيار التحويل الجوهري :بمعنى أن يكون قد تم إجراء مجموعة من العمليات التصنيعية على المنتوجات بحيث تصبح من خلالها صالحة للاستخدام بشكل يختلف عن شكلها الأولي, و تكتسب بدلك صفة المنشأ في الدولة التي تتم فيها آخر عملية تحويل.و يوجد ثلاث معايير أساسية لتحديد مفهوم التحويل الجوهري :

- **معيار تغيير الوضعية الجمركية:**يعتمد التصنيف الجمركي للسلع على نظام يتم بموجبه تصنيف السلع التي يتم تبادلها إلى بنود , و لكل بند من هده البنود كود خاص به , و يتم تحديد بنود التعريفة في جدول يتضمن التعريفة الوطنية لكل دولة , و يتم تصنيف السلع وفقا للنظام المنسق إلى 97 فصل مقسمة بدورها إلى تصنيفات لها اكواد رباعية العدد (مكونة من أربعة أرقام) و يستخدم تصنيف السلع مع قواعد المنشا لتحديد الرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى و التفضيلات و الحصص و أسقف المعاملة الجمركية و في بعض الأحيان فان كل من التصنيف الجمركي و المنشا غير التفضيلي يستعان بهما للإغراض السابقة (حالات مكافحة الإغراق) , في هده الحالة يمكن اعتبار عملية تحويل أو تزيين تحويلا جوهريا مكسبا للمنشأ الوطني ادا تمكنت من ترتيب المنتوج المتحصل عليه في بند جمركي يختلف عن جميع المنتوجات المستوردة المستخدمة في إنتاجه [4] .

---

[1] ministère des finances direction générale des douanes, manuelle sur les règles d origine des marchandises dan le cadre de l'accord d'association Algérie-UE , p 03 , site internet (douane.dz).

[2]Nation unies, Commission économique pour l Afrique bureau de la CEA pour l Afrique ,le commerce en Afrique du nord : les règles d'origine, Rabat Maroc,2006 ,p1.

[3]Ministère des finances ,direction générales des douanes , Op .cit , p4 .

[4]Ministère des finances, direction générales des douanes, Op .cit , p4

- **معيار القيمة المضافة :**وفق هدا المعيار فان عمليات التحويل الجوهري الكافية التي تكسب المنتوج صفة المنشا الوطني هي فقط التي تساهم في إكسابه نسبة مؤية معينة من القيمة المضافة محددة سلفا . و تقدر القيمة المضافة في الغالب كنسبة مؤية من قيمة المنتوج و بالتالي تكتسبه صفة المنشا الوطني عندما تساوي هده القيمة المضافة أو تفوق نسبة مؤية محددة سلفا من القيمة الإجمالية للمنتوج .

- **معيار المحتوى الوطني للقيمة :**يستخدم هدا المعيار على الأرجح كمعيار مساعد لتحديد المنشا الوطني للسلعة مع احد المعايير الأخرى ,و يشترط لكي تكتسب السلعة صفة المنشا الوطني أن تتضمن نسبة مكون محلي معين عندما تحقق احد المعايير الأخرى السابقة ,و لا يكون كافيا لإكسابها صفة المنشا الوطني , و يعني المكون المحلي مجموع المواد الأولية و المواد الأخرى ذات المنشا الوطني أو التي تعد متحصلة بالكامل و التي تستخدم في صنع تلك السلعة [1] .

ثانيا : اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية : ظل اتفاق التعاون الشامل الذي وقع بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي سنة 1976 ولسنوات يحكم العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى أن جاءت مرحلة الشراكة الاورومتوسطية , و التي تم الإعلان عنها في مؤتمر برشلونة الذي عقد يومي 28/27 نوفمبر 1995 ,و الذي ضم 15 دولة أوروبية و 12 دولة متوسطية و عربية , و الذي عبر من خلاله مختلف الأطراف عن رغبتهم في إقامة علاقات قائمة على التعاون و الحوار و التضامن في القضايا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و الإنسانية من اجل دعم السلام و الاستقرار و الازدهار و التنمية في حوض البحر الأبيض المتوسط , و لتجسيد دلك تم الاتفاق على تنسيق العمل على المستوبين الثنائي و الإقليمي , فعلى المستوى الثنائي قام الاتحاد الأوروبي بتوقيع اتفاقيات مشاركة ثنائية مع كل من تونس و المغرب و مصر و الأردن وفلسطين والجزائر ولبنان .

كانت اتفاقيات الشراكة الاوروعربية متشابهة في إطارها العام و مختلفة في بعض التفاصيل و الحيثيات ,و تعد الخطط الاسترشادية الوطنية الوثيقة التوجيهية الرئيسية لدلك , أما على الصعيد الإقليمي فيتم العمل عن طريق عقد اجتماعات دورية بين الدول الأعضاء على عدة مستويات و يعتبر البرنامج الاسترشادي الجهوي الوثيقة التوجيهية الأساسية على هدا الصعيد .

وقعت الجزائر اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002/04/22 و دخلت حيز التنفيذ في 2005/09/01 ,و تتكون من ديباجة و 110 مادة ,و قسمت الاتفاقية إلى 09 أبواب و 06 ملاحق و 07

[1] بن دواودية وهيبة , اثر قواعد المنشا على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا , مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ,العدد السادس , ص 105 .

بروتوكولات و 05 إعلانات مشتركة و 05 إعلانات من الجانب الأوروبي و 04 إعلانات من الجانب الجزائري [1] .

تضمن اتفاق الشراكة الاوروجزائرية العديد من القضايا كالحوار السياسي و الأمني و التعاون الاقتصادي و المالي و الاجتماعي و الثقافي و العدالة و الشؤون الداخلية , إلا أن البعد التجاري كان على درجة كبيرة من الأهمية ,فقد أسس هدا الاتفاق للإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي , حيث قسمت الاتفاقية السلع المتبادلة إلى السلع الصناعية و السلع الزراعية و منتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة .

تسري حسب المادة 07 أحكام هده الاتفاقية على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية و الجزائر و التابعة إلى الفصول من 25 إلى 97 من المدونة المشتركة و التعريفة الجمركية الجزائرية ,و دلك باستثناء المنتجات المشار إليها في الملحق رقم 01 .

بالنسبة لصادرات الجزائر من السلع الصناعية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي فإنها تعفى من جميع الرسوم الجمركية , و الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل و جميع القيود الكمية و القيود الأخرى بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 .

أما بالنسبة إلى صادرات المجموعة الأوروبية إلى الجزائر من المنتجات الصناعية فيتم تحريرها من الرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل و القيود الكمية و القيود الأخرى بشكل تدريجي و على مراحل زمنية و فق قوائم سلعية معينة و هدا وفق الرزنامة التالية [2] :

تضم السلع الصناعية ثلاثة قوائم سلعية مقسمة على النحو التالي :

- تضم القائمة الأولى السلع التي منشأها الاتحاد الأوروبي و التي وردت بالتفصيل في الملحق رقم 02 و التي يتم تحرير استرادها بالكامل من جميع الرسوم الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

[1] الأمانة العامة لرئاسة الحكومة الجزائرية , الجريدة الرسمية ,الجزائر, العدد 31 , السنة الثانية و الأربعون , السبت ربيع الأول عام 1426 الموافق ل2005/04/30 , ص 02 .

[2] براق محمد و ميموني سمير , الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة : دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية , الملتقى الدولي : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ,الجزائر ,13 /14نوفمبر 2006 , ص ص 14-18 .

- تضم القائمة الثانية المنتوجات التي وردت بالتفصيل في الملحق رقم 03 و التي يكون منشأها الاتحاد الأوروبي و التي يتم الانطلاق في تحريرها تدريجيا بعد مرور سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ على مدى 6 سنوات.

- تضم القائمة الثالثة المنتجات الصناعية التي يكون منشأها الاتحاد الأوروبي و الغير مدرجة في الملحقين 2 و 3 و التي يتم الانطلاق في إعفاءها تدريجيا من جميع الرسوم و الحقوق الجمركية ذات الأثر المماثل بعد سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ على مدى 10 سنوات .

أما فيما يخص المنتجات الزراعية ذات المنشا الأوروبي و الوافدة إلى الأسواق الجزائرية و المدرجة في البروتوكول رقم 02 من الاتفاقية فتستفيد من تخفيض في الرسوم الجمركية المطبقة عليها بنسب تتراوح مابين (20 , 50 , 100) % و دلك في حدود الحصص التفضيلية المتفق عليها , مع العلم أن نسبة التعريفة الجمركية المطبقة عليها تتراوح ما بين 5 % و (15 , 30) %, أما فيما يتعلق بمنتجات الصيد البحري و المدرجة في البروتوكول رقم 04 من الاتفاقية فقد استفادت من نسب تخفيض تتراوح بين الإلغاء الكامل للرسوم أي 100% و التخفيض بمقدار 25 % , مع العلم أن هده الأخيرة كانت خاضعة لرسوم جمركية تتراوح ما بين (50 , 30)% .

أما فيما يخص المنتجات الزراعية المحولة و الواردة في البرتوكول رقم 05 من الاتفاقية فقسمت الى قائمتين رئيسيتين :

- تستفيد القائمة الأولى من السلع الزراعية المحولة من تنازلات فورية بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ تقدر بحوالي (100 , 20 , 30 , 25) % , مع إدراج حصص تعريفية تفضيلية بالنسبة لبعض المنتجات الخاضعة لرسوم جمركية تتراوح مابين (30 , 15 , 5) % بالمائة .

- تتضمن القائمة الثانية المنتجات الزراعية المحولة التي تحصل على امتيازات جمركية مؤجلة تماشيا مع مضمون المادة 15 من الاتفاق .

بالنسبة للمنتوجات الزراعية ذات المنشا الجزائري و التي يتم تصديرها إلى أسواق الجماعة و الواردة في البروتوكول رقم 01 من الاتفاقية تستفيد من تخفيض في الرسوم المفروضة عليها بنسب تتراوح بين (40 , 50 و 55 , 100) % ودلك في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين , و فيما يتعلق بمنتجات الصيد البحري و الواردة في البروتوكول رقم 03 من الاتفاقية تستفيد من إعفاء كلي من الرسوم ,أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المحولة والواردة في البروتوكول رقم 05 من الاتفاقية و التي تم تقسيمها إلى

ثلاث مجموعات سلعية حيث استفادت المجموعة الأولى من إلغاء كامل للرسوم الجمركية و الحصص المفروضة عليها , في حين استفادت المجموعة الثانية من إلغاء للرسوم مع الإبقاء على نظام الحصص في الحدود المتفق عليها , أما المجموعة الثالثة و هي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة ضمن المنتوجات الواردة في هدا البروتوكول فقد استفادت من تخفيض جزئي للرسوم المفروضة عليها في حدود 50% .

ثالثا : معايير تحديد المنشا في اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية :

تحكم عمليات التبادل التجاري في إطار اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية بروتوكولات منشأ إضافية ملحقة بكل الاتفاقيات الثنائية ,و تحمل هده الأخيرة نفس القيمة القانونية لاتفاقيات الشراكة نفسها , و بالرغم من تشابه قواعد المنشا في اتفاقيات الشراكة الاوروعربية من حيث المبادئ العامة إلا أنها تختلف في العديد من التفاصيل [1].

فقواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الاوروعربية لم تأتي في الحقيقة بجديد ,فقد عرفت اتفاقيات التعاون الشامل في سبعينات القرن الماضي بروتوكولات خاصة بالمنشأ قريبة ومتشابهة إلى حد بعيد مع تلك التي جاءت في سياق اتفاقيات الشراكة ,و هو ما ينطبق على قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الاوروجزائري و التي اخدت بعين الاعتبار معايير المنتوجات المتحصل عليها بالكامل و كدا عمليات التحويل و التشغيل و التحويلات الجوهرية [2] .

و تتضمن قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة الاوروجزائري مايلي :

1- الشروط العامة :

يعرف اتفاق الشراكة الاوروجزائرية المنتوجات بأنها ذات منشأ جزائري ادا كانت متحصل عليها كليا بالجزائر وفق ما تنص عليه المادة 6 من بروتوكول المنشا وكدا المنتجات المتحصل عليها بالجزائر وتحتوي على مواد لم يتم التحصيل عليها كليا شريطة أن تكون هده المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية في الجزائر وفق ما تنص عليه المادة07 من بروتوكول المنشا , كما يعرف المنتوجات ذات منشأ الأوروبي ادا كانت متحصل عليها كليا بالمجموعة وفق المادة 06 وكدا المنتوجات المتحصل عليها

[1] Ghenadie radue, L'origine des marchandises : un élément controversé des échanges commerciaux internationaux, Itcis édition ,Algérie,2008,p141.

[2] Bassem karray, Op .cit , P 324.

بالمجموعة وتحتوي على مواد لم يتم التحصل عليها كليا شريطة أن تكون تلك المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية بالمجموعة وفق المادة07 من بروتوكول المنشا. [1]

تنص المادة 8 من بروتوكول المنشا في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على تعريف للمنتجات المتحصل عليها بالكامل سواء بالجزائر أو بالمجموعة , وهي المنتجات المعدنية المستخرجة من تربتها أو قاع بحارها أو محيطاتها ومنتجات المملكة النباتية التي تم حصادها فيها والحيوانات الحية التي ولدت أو تم تربيتها فيها و المنتجات من أصل حيوانات تم تربيتها فيها ومنتجات الصيد و الصيد البحري الممارسين فيها ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الأخرى المستخرجة من البحر خارج المياه الإقليمية للمجموعة أو الجزائر بواسطة سفنها , والمنتوجات المصنعة على منتن السفن المصانع التابعة لها والسلع المستخدمة التي لا تستعمل إلا لاسترجاع المواد الأولية بما في دلك العجلات المطاطية المستعملة والتي لا تصلح إلا لتلبيس العجلات أو كنفايات فقط والنفايات الناتجة عن عمليات تصنيع فيها والمنتجات المستخرجة من التربة أو من قاع البحر أو ما تحته المتواجد خارج مياهها الإقليمية طالما أن لها حقوق استعمال حصرية على قاع البحر هدا وما تحته [2].

وتشير المادة 8 إلى أن عبارة سفنها و السفن المصانع المشار إليها سابقا هي تلك المرقمة أو المسجلة في دولة عضو في المجموعة أو الجزائر و التي تحمل علم إحدى هده الدول والتي يملكها بنسبة50 % على الأقل رعايا المجموعة أو الجزائر أو شركة يتواجد مقرها الرئيسي في إحدى هده الدول على أن يكون مسيروها والمراقبين على متنها و75 % على الأقل من طاقمها من هده الدول [3].

كما عرفت المادة07 من بروتوكول المنشا في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية المنتجات المحولة كفاية والتي تم عرضها بندا بندا بالتفصيل في الملحق رقم 02 من بروتوكول المنشا اد تعتبر المنتجات غير المتحصل عليها كليا مشغولة أو محولة كفاية شريطة أن لا تزيد قيمة كل المواد غير المنشائية المستعملة في عمليات التصنيع نسبة50 % من سعر المنتوج عند خروجه من المصنع بالنسبة لبعض عمليات التصنيع في حين لا يجب أن تزيد قيمة المواد غير المنشائية المستعملة في عمليات التصنيع عن 10 % من قيمة المنتوج عند خروجه من المصنع في البعض الأخر [4].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,مرجع سبق ذكره ,ص 112 .

[2] Ministère des finances, Direction générale des douanes, Op .cit , P 8

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,مرجع سبق ذكره , ص114 .

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , مرجع سبق ذكره , ص129 .

كما عرفت المادة 08 من بروتوكول المنشا في اتفاق الشراكة قائمة التشغيلات والتحويلات غير الكافية لإضفاء صفة المنشا الوطني على أنها تلك العمليات الموجهة لضمان حفظ المنتجات في حالتها عند نقلها أو تخزينها كالتهوية والنشر والتبريد و التجفيف ونفض الغبار والفرز والغربلة والتصفية والغسل والدهن والتقطيع والتشكيل وتغيير الأغلفة و وضع العلامات والملصقات والمزيج البسيط للمنتجات وان كانت من أصناف مختلفة...الخ [1] .

اعتمد بروتوكول المنشا باتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على معياريين أساسيين لتحديد صفة المنشا و هما [2]:

-معيار المنتجات المتحصل عليها بالكامل في كل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي كما جاء ضمن المادة 06 .

-معيار التحويل الجوهري ,و يخص المنتوجات غير المتحصل عليها بالكامل و التي احتوت على مواد لا تكتسب صفة المنشا و لكنها خضعت سواء في الجزائر أو الاتحاد الأوروبي إلى تصنيع أو تشغيل آو تحويل كافي ليكسبها صفة المنشا وفق ما نصت عليه المادة 07 من بروتكول المنشا و هدا مع الاخد بعين الاعتبار تراكم المنشا المنصوص عليها في المواد(3, 4 ,5)كما يتضمن البروتوكول قائمة بأسماء و أنواع التشغيلات و التحويلات التي يراها الطرفان كافية لاكتساب صفة المنشا .

2- تراكم المنشا :

ا- التراكم الثنائي للمنشأ :

وفق أحكام المادة07 من بروتوكول المنشأ تعتبر المواد التي منشأها الجماعة مواد ذات منشأ جزائري عندما تضاف إلى منتوج متحصل عليه فيها وليس من الضروري أن تكون هده المواد محل تحويلات أو تشغيلات كافية فيها شريطة أنها كانت محل تشغيلات أو تحويلات تفوق تلك المشار إليها في المادة 08 من البروتوكول 06 كما تعتبر المواد التي منشأها الجزائر مواد منشأها المجموعة عندما تضاف إلى منتوج متحصل عليه فيها وليس من الضروري أن تكون تلك المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,.مرجع سبق ذكره , ص ص 114-115 .

[2] Ministère des finances, Direction générale des douanes, Op .cit ,p05.

فيها شريطة أنها كانت محل تشغيلات أو تحويلات تفوق تلك المشار إليها في الفقرة01 من المادة08 من بروتوكول المنشأ [1].

ب -التراكم مع مواد ذات منشأ مغربي وتونسي : (التراكم المتعدد الأطراف) :

حسب المادة 04 من بروتوكول المنشا تعتبر المواد داة المنشا التونسي والمغربي وفق البروتوكول 04 الملحق بالاتفاق بين المجموعة وهده البلدان مواد منشأها المجموعة ولا يفرض أن تكون هده المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية فيها شريطة أنها كانت محل تشغيلات أو تحويلات تفوق تلك المشار إليها في الفقرة01 من المادة08 من بروتوكول المنشا [2]. كما تعتبر المواد ذات المنشا التونسي والمغربي وفق بروتوكول المنشا الملحق في الاتفاق بين المجموعة وهده البلدان مواد منشأها الجزائر ولا يفرض أن تكون هده المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية فيها شريطة أنها كانت محل تشغيلات أو تحويلات تفوق تلك المشار إليها في الفقرة 01 من المادة 08 من هدا الاتفاق [3].

كما يتيح بروتوكول المنشا في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية تراكم التشغيلات أو التحويلات , بمعنى انه عندما تكون المنتوجات المنشائية متحصل عليها في دولتين أو أكثر (تونس والمغرب والجزائر) أو بالمجموعة , فإنها تعتبر منتوجات منشأها الدولة أو المجموعة التي تم بها آخر تشغيل أو تحويل طالما يفوق دلك التشغيل أو التحويل المذكور في المادة 08 . كما تشير المادة04 من بروتوكول المنشا إلى أن هده الأحكام السابقة الذكر والمتعلقة بالتراكم المتعدد الأطراف مع كل من تونس والمغرب والمجموعة لا يمكن العمل بها إلا ادا كانت المبادلات التي بين المجموعة والمغرب وتونس والجزائر تسيرها قواعد منشأ مماثلة[4]

3- اثباث صفة المنشا :

تستفيد المنتجات التي منشأها المجموعة من أحكام الاتفاق عند استرادها في الجزائر وكدا المنتجات التي منشأها الجزائر عند استرادها في المجموعة و هدا بعد اثباث صفة المنشا لدى السلطات الجمركية لكلى الطرفين .

---

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,.م>>wwsqqرجع سبق ذكره , ص 113

[2] تضمت المادة08 من بروتوكول المنشا في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية قائمة بالتشغيلات والتحويلات التي تعتبر غير كافية لإضفاء الطابع المنشئي للمنتوجات

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , مرجع سبق ذكره , ص ص113 .

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , مرجع سبق ذكره , ص ص 113 .

يتم اثباث صفة المنشا عن طريق تقديم ما يسمى بشهادة المنشأ(أورو EUR1,1) , و تسمى بشهادة العبور أو التنقل , و تقدم هده الأخيرة من طرف السلطات الجمركية لدولة التصدير بناءا على طلب يقدمه المتعامل الاقتصادي , وفي حالة ما ادا تم رفض شهادة العبور لأسباب تقنية لدى السلطات الجمركية للدولة المستوردة يمكن الحصول عليها لاحقا , كما يمكن اثباث صفة المنشا عن طريق ما يسمى بالتصريح على أساس الفاتورة و هي العملية التي يستطيع أي مصدر الذي يحمل صفة المصدر المعتمد القيام بها شرط أن لا تزيد القيمة الفعلية للمواد المنشئية مبلغ 6000 يورو ,على أن يعطي وصفا مفصلا للمنتجات المعنية بما فيه الكفاية يسمح بالتعرف عليها ,و في كلا الحالتين تحتفظ كل من السلطات الجمركية لدولة الاستراد و التصدير و المتعامل الاقتصادي بكل من شهادة المنشا أو العبور (eur1)أو التصريح على الفاتورة[1], تتم المعاملة التفضيلية في أطار اتفاق الشراكة على أساس قاعدة النقل المباشر بين طرفي الاتفاق وهو ما تحدده المادة 14من بروتوكول المنشا .بالنسبة للجزائر و المادة 15 لتونس و المغرب [2].

ويمكن الإشارة إلى إن السلطات الجمركية لدول التصدير يمكنها منح صفة المصدر المعتمد لكل متعامل اقتصادي يمارس نشاطا معتادا ومستمرا في التصدير إلى الطرف الآخر من الاتفاق وهو الذي يضمن للسلطات الجمركية حق الاطلاع و التحقق من منشأ السلع ومع احترام جميع الشروط المنصوص عليها في بروتوكول قواعد المنشا , وهو ما يسمح للمصدر المعتمد بإصدار تقرير على الفاتورة لتوضيح منشأ المنتوجات التي يصدرها , مع الإشارة إلي أن شهادة المنشا يمكن أن تتنهي صلاحيتها بعد مرور 14 شهرا من إصدارها من طرف السلطات الجمركية للدولة المصدرة[3].

بمجرد توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية فان هدا يؤدي إلى تحرير التجارة و المبادلات و هو ما يعني الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والحصص بين أطراف الاتفاق لقيام منطقة التجارة الحرة .

إن إلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدار سنوات وبالتالي منح مزايا تفضيلية بموجب الاتفاق يعطي مكانة هامة لقواعد المنشا التي تعتبر المحدد الأساسي لنوع المنتوجات المستفيدة من المعاملة التفضيلية, اد يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر, حيث يعد الوجهة الرئيسية للصادرات الجزائرية فهو يستقطب حوالي 51 % الصادرات الجزائرية .كما يعتبر المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية بحوالي 53 % .

[1] Ghenadie radue. Op cit . p140.

[2] Ibid ,p141

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , مرجع سبق دكره , ص 115

رابعا :اثر قواعد المنشا في اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني :

لقد تطرقت العديد من الدراسات النظرية لتحليل ثار قواعد المنشا التفضيلية المطبقة خاصة في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة, وبالتحديد تلك الموقعة بين الدول النامية من جهة و الدول المتقدمة من جهة أخرى , حيث تناول البعض منها الآثار الاقتصادية لقواعد المنشا التفضيلية باعتبارها أداة من أدوات السياسة التجارية , وبالتالي الأثر الذي تلعبه قواعد المنشا كأداة حمائية فيما بين أعضاء منطقة التجارة الحرة , فيما تناولت دراسات أخرى اثر قواعد المنشا على خلق وتحويل التجارة بين أعضاء منطقة التجارة الحرة (ballassa1961 ,shibata 1967), (kruger et krishna 1995) (llyold1993) ,بينما ركزت دراسات أخرى على دور قواعد المنشا في صياغة سياسات حكومية ذات صلة بالشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمارات الأجنبية المباشرة (balcet 1993, dunning 1995) , مع الإشارة إلى دور قواعد المنشا في تطبيق قواعد و سياسات و تنظيمات ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي تتفاعل معها المؤسسات (hindley 1990) و (Jensen moron 1996) , كما تناولت دراسات أخرى آثار قواعد المنشا على سلوك المؤسسات و تكاليف الإنتاج و المردودية و الكفاءة و القدرة على البقاء [1] .

و في الحقيقة يتوقف تأثير قواعد المنشا نظريا على تدفق السلع و الخدمات بين البلدان الأعضاء في اتفاقيات التجارة وعلى مدى صعوبة تطبيق هده القواعد فكلما كانت بسيطة و سهلة التنفيذ و مباشرة كلما أدت إلى تدفق المزيد السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء في اتفاقيات التجارة ,أما ادا زادت درجة تعقيد هده القواعد بحيث يصعب تطبيقها فيكون تأثيرها سلبيا و تتحول بدلك إلى احد العوائق الفنية للتجارة .

1 - قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة تساهم في زيادة تكلفة الإنتاج المحلية :إن آلية إتمام الصفقات التجارية تجعل قواعد المنشا من أهم العوامل التي تساهم في تسهيل أو إعاقة التجارة الدولية , اد يرى الكثير من الاقتصاديين إلى أن قواعد المنشا تساهم في زيادة التكاليف الإدارية وزيادة مصاريف المبادلات [2] , تتضمن قواعد المنشأ أسس ومعايير مقننة في سياق شديد التفصيل تحدد المرتكزات التي تقوم عليها

[1] Nihal el megharbel , évaluation des effets économiques des règles d'origines sur les pays d'Afrique du nord, nation unies , commission économique pour l'Afrique du nord , bureau de la CEA pour l'Afrique du nord ,2006 ,p 10

[2] Nation unies, Commission économique pour l Afrique bureau de la CEA pour l Afrique , le commerce en Afrique du nord , les règles d origines, Rabat Maroc,2006 ,p10

عملية التجارة السلعية على المستوى العالمي, فحتى تتأهل السلعة للتبادل في الأسواق العالمية تخضع للعديد من إلاجراءات والتي تتطلب العديد من الوثائق و الاثباثات لتأكيد صفة المنشا الوطني للسلعة محل التبادل.

وفي ظل تعقد قواعد المنشا على نحو ما جاءت به اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و بالإضافة إلى الإجراءات التجارية في المنافذ الجمركية و التي تتضمن القيام بعمليات تفتيش ومعاينة على السلعة للتأكد من مطابقتها لقواعد المنشا , وهده بدورها تؤدي إلى تأخير السلعة في المنافذ الجمركية وتحميلها أعباء وتكاليف إضافية قد تعيق إتمام الصفقات التجارية اللاحقة أو حتى تلغيها , خاصة و أن العمليات التجارية تحتاج بطبيعتها إلى سهولة ويسر و سرعة في إتمامها , وعليه فأي تأخير قد يؤدي إلى زيادة التكاليف او حتى خسارة في حصيلة العملية , أو إلى ضياع فرص تجارية حقيقية.

ناهيك عن تشابك قواعد المنشا المطبقة في مختلف الاتفاقيات الإقليمية التي تنتمي إليها الجزائر, فهي عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و التي تتيح حرية التبادل التجاري بين الأعضاء ,حيث تتمتع المنتجات العربية المنشا بالمزايا التفضيلية داخل منطقة التجارة الحرة و هدا شريطة ضمان 40 % من القيمة المضافة الوطنية لإكساب المنتج صفة المنشا الوطني , و التي تعتمد على قواعد منشأ متباينة و مختلفة و تتضارب في اغلب الأحوال مع تلك المطبقة في اتفاق الشراكة , و هو ما يزيد من درجة تعقيد قواعد المنشا و يساهم في رفع التكاليف الإدارية اللازمة لمطابقتها.ويساهم في النهاية في زيادة تكلفة الإنتاج المحلية .

كما أن وجود التلاعب والغش في شهادة المنشا في ظل التحرير التجارة الخارجية على المستوى العالمي , وحتى في المعاملات التجارية البينية داخل بلدان الاتحاد الأوروبي اد تعالج المحكمة الأوروبية سنويا عديد القضايا المتعلقة بالغش في شهادة المنشأ , و في طل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي فان هدا يضع رهان كبير على عاتق السلطات الجمركية الجزائرية من حيث مدى قدرتها على التدقيق الصارم في شهادات المنشا المصرح بها عند الاستيراد ودلك من اجل العمل الدءوب على حماية الاقتصاد الوطني و بالتالي بدل المزيد من التكلفة و الجهد .

2 - تؤثر سلبا على الصادرات الجزائرية نحو أوروبا:

أما ادا انتقلنا إلى اثر قواعد المنشا في اتفاق الشراكة على الصادرات الجزائرية إلى أوروبا , فيمكن القول أن تعقد القوانين و الإجراءات التي تحكم قواعد المنشا داخل بلدان الاتحاد الأوروبي , وكدا تعقد أدوات

اثباث صفة المنشا يلقي على المتعاملين الاقتصاديين رهان كبير و يحد بالتالي من قدرتهم على التصدير و الاستفادة من المزايا التفضيلية التي تتيحها الاتفاقية .

تعد قواعد المنشأ المطبقة من طرف الاتحاد الأوروبي غير موحدة فقواعد ,فهي و إن اتفقت في إطارها العام إلا أنها تختلف في التفاصيل وتعتبر جد صارمة خاصة ادا تعلق الأمر ببعض المنتجات الهامة .

و في حقيقة الامر ادا كانت قواعد المنشأ التفضيلية التي صممها الاتحاد الاوروبي في ظاهرها تمنح مزايا تفضيلية للبلدان النامية الشريكة تجاريا من اجل دعم تقدمها الصناعي , إلا أن هده البلدان لم تستطع الالتزام بقواعد المنشأ المطبقة من طرف البلدان الأوروبية ,اد انها لم تستطع الحصول على مستوى التحويل الجوهري المطلوب من طرف الاتحاد الأوروبي و بالتالي لم تستطع التصدير والاستفادة من المزايا التفضيلية التي يمنحها الاتحاد لدا غالبا ما تعتبر هده البلدان الشريكة للاتحاد في مختلف للمفاوضات و اللقاءات الرسمية المتعلقة بقواعد المنشأ أنها باتت تعتبر غير متماشية مع الأوضاع الاقتصادية لهده البلدان كما أنها غير شفافة و أصبحت اداة تقييدية للتجارة [1].

و الحقيقة التي لا يمكن التجاوز عنها بصفة عامة هي أن تعقد وتعدد قواعد المنشأ تشكل عبئا على المنتجين , ومن ثم تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي , في وقت يحمل هدا الإنتاج بالعديد من الأعباء الضريبية وغيرها , مما قد يحد من قدرته التنافسية في الأسواق الأوروبية ,وهدا من شانه أن يدفع بعض المنتجين في بعض الأحيان إلى التضحية بالمعاملة التفضيلية التي تتيحها الاتفاقية عند نفاد المنتوجات الجزائرية المنشا إلى الأسواق الأوروبية , خاصة ادا كانت تكاليف تطبيق قواعد المنشأ أعلى من الفائدة التي تعود على المصدرين من المعاملة التفضيلية ,وفي أحيان أخرى قد يتخذ المنتجون قرارا بالإنتاج للسوق المحلي دون الاهتمام بالتصدير تجنبا لتكلفة قواعد المنشأ [2].

بالإضافة إلى دلك يمكن لشهادة المنشا أن تخلق إعاقة حقيقية للمتعامل الاقتصادي وخاصة في حالة ما ادا توصلت السلطات الجمركية أن المنشا المصرح به لا يتطابق مع المنشا الحقيقي للمنتوج , ففي هده الحالة التصريح بمنشأ السلعة يصبح على درجة عالية من الأهمية على اعتبار أن التصريح الخاطئ يعرض

[1] Nihal el megharbel ,op . cit , p 25 .

[2] منى الجرف , اتفاقية المشاركة بين مصر و الاتحاد الأوروبي , مستقبل الصناعة المصرية ,أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة , الاتحاد الأوروبي و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 2003/1991 , القاهرة , 115/14 يناير 2004 , ص 335 .

صاحبه للمتابعة القضائية حتى بعد مرور سنوات وهو ما يعرض المصدر في حالة ما اذا تم اثباث حالة الغش إلى الدفع اللاحق للرسوم الجمركية [1].

و تزداد خطورة قواعد المنشأ في اتفاقية المشاركة في ظل تعدد و اختلاف قواعد المنشأ التي تاخد بها الصناعة الجزائرية في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة التي انظمت إليها الجزائر أو تسعى إلى الانضمام إليها ,وتجدر الإشارة إلى انه في إطار اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فان المؤسسات والمقاولات الجزائرية معنية باستحداث أجهزة لتتبع المنشا , اد لن يكون بوسع المقاولات التي لا يمكن لها تتبع المنشا من أن تصدر منتجاتها إلى أوروبا .

3 - تقلل قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة من إمكانية الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ:

ادا انتقلنا إلى إمكانية استفادة الصناعة الجزائرية من قاعدة تراكم المنشأ التي تعكس قدرا من المرونة النظرية في إمكانية نفاد المنتوجات الصناعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية , نجد أن الواقع الفعلي يشهد تدني فرص الاستفادة من هده القاعدة لعدة اعتبارات[2] :

أولا - ما تشهده اتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول المتوسطية من تفاوت في قواعد المنشأ , حيث تختلف قواعد المنشأ في إطار اتفاقية المغرب عن نظيرتها في اتفاقية المشاركة الجزائرية , كما تختلف أيضا عن اتفاقية المشاركة بين مصر وتونس و الاتحاد الأوروبي .

ثانيا - ضئالة حجم التجارة الجزائرية البينية مع الدول العربية المتوسطية وحتى مع البلدان المغاربية .

وهو ما يدعو إلى ضرورة العمل و الإسراع من اجل تنسيق وتبسيط قواعد المنشأ لكافة الاتفاقيات التي تنضم إليها الجزائر خاصة في إطار اتفاق الشراكة الاورومتوسطية مع كل من المغرب وتونس والمجموعة أو حتى تسعى إلى الانضمام إليها حتى لا يشكل الالتزام بها عبئا على الصناعة المحلية .

ومن اجل تعظيم النفع من قاعدة المنشأ التراكمية يجب على الدول الموقعة على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التفاوض بغرض الانضمام إلى منطقة للتجارة الحرة , و هو ما تم الاتفاق عليه فعلا باشان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ,و يبقي تنسيق قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية

[1] Ghenadie radue, op cit,p140.

[2] نفس المرجع السابق ,ص 336

الكبرى لكي تتماشى و تلك المطبقة في اتفاق الشراكة بين الدول العربية و المتوسطية أمرا ضروريا و هدا لتعظيم الاستفادة من تراكم المنشأ في اتفاق الشراكة الاورومتوسطية .

و بالفعل تعمل دول جامعة الدول العربية حاليا على إخضاع قواعد المنشا في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للمراجعة لجعلها تتطابق مع قواعد المنشا الأوروبية أو في إطار الشراكة الاورومتوسطية , إلا أن المشكل الأساسي الذي واجهته البلدان العربية فيما يتعلق بقواعد المنشا يبقى في القائمة السلبية و التي تضم عددا كبيرا من المنتوجات الغير خاضعة لقواعد المنشا [1]. و على اعتبار أن تنمية التجارة البينية للبلدان العربية الشريكة تساهم في تعظيم الاستفادة من تراكم قواعد المنشأ فبالرغم من المجهودات المبذولة من اجل تنمية التجارة البينية للشركاء المتوسطيين , إلا أن التكامل جنوب جنوب (التكامل الأفقي للشركاء المتوسطيين) مازال تحكمه الرهانات السياسية ,و عليه فإن استفادة الجزائر من التراكم المتعدد الأطراف للمنشأ مع الدول الدول العربية و بالاخص مع كل من تونس والمغرب رهينة للتجادبات السياسية والصراع السياسي. وعليه لا تاخد قواعد المنشا في الوقت الحالي إلا بالبعد الثنائي,كما أنها على نحو ما تم توضيحه في المحور السابق لا تشمل جميع المنتوجات الخاصة بالدول المشاركة (عدم شمولية جميع المنتوجات)[2] .

4- قواعد المنشأ في اتفاق الشراكة تساهم في تحويل الاستثمار :

تؤثر قواعد المنشا بطريقتين مختلفتين على تدفقات الاستثمار الأجنبي سواءا دلك الوافد من داخل منطقة التجارة الحرة نفسها أو الوافدة من خارجها , فقد أشارت التجارب أن قواعد المنشا في اتفاقيات التجارة الحرة تؤدي إلى إمكانية الحد من استخدام مدخلات الإنتاج الوسيطة المستوردة مع إعطاء معاملة تفضيلية للصادرات من المنتجات التامة الصنع , و من ثم فان المنتجين الأجانب يقررون إقامة وحدات إنتاجية داخل منطقة التجارة الحرة و هدا من اجل تجاوز الحواجز التي تسببها قواعد المنشا و الاستفادة من المعاملة التفضيلية , مع العلم أن قواعد المنشا في اتفاقيات التجارة الحرة تكون غالبا مصممة بطريقة تمنع المنتجات الواردة من خارج منطقة التجارة الحرة من الاستفادة من المعاملة التفضيلية [3] , وفي هده

[1] Nihal el megharbel , op cit , p 15.

[2] Bassem karray. Op cit . P 3.25

[3] Nihal el megharbel , op cit , p 15

الحالة يمكن لقواعد المنشا أن تأثر في قرارات الاستثمار و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول و تؤدي إلى تحويل الاستثمار .

يمكن القول أن قواعد المنشا في اتفاقيات التجارة التفضيلية يمكنها أن توجه ايجابيا الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من داخل منطقة التجارة الحرة كما يمكنها أن تلعب دورا بارزا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية الوافدة من خارج منطقة التجارة الحرة و هدا ما تم اثباته في اتفاقية منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا بين الولايات المتحدة و كندا و المكسيك و اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين الجماعة الأوروبية و بلدان أوروبا الشرقية قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي .

فقواعد المنشا في منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة و كندا و المكسيك صممت من اجل أن تلعب دورا فعالا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اشترطت قواعد المنشا مستوى عالي جدا من المكون المحلي ,و هو ما ساهم في جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المكسيك .

يمكن لقواعد المنشأ على نحو ما جاءت به اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية أن تساهم في تحويل الاستثمار إلى , أي انتقال الاستثمار إلى داخل دول منطقة التجارة الحرة على حساب الدول الأخرى خارج التكتل , لتتمكن من إنتاج منتج يتمتع بصفة المنشا ويستفيد من ميزة النفاد الحر لباقي أسواق منطقة التجارة الحرة , إلا أن الأكثر توقعا أن يتم تحويل الاستثمار لصالح الاتحاد الأوروبي وليس لصالح ابلدان الشريكة بما فيها الجزائر وهو ما يعرف بظاهرة المركز و الأطراف , وترجع هده النتيجة إلى سببين :

أولا – تعدد و تنوع قواعد المنشا بين دول جنوب المتوسط بعضها البعض وبينها وبين دول وسط وشرق أوربا و من ثم فتركز الاستثمار في دول الاتحاد الأوروبي يسمح لها دون غيرها من الدول المتوسطية بالنفاد الحر لكافة هده الدول .

ثانيا – توافر البيئة المواتية للاستثمار في الاتحاد الأوروبي مقارنة بالبلدان العربية الشريكة و بالأخص الجزائر , ففي الوقت الذي تحتل فيه معظم بلدان الاتحاد الأوروبي خاصة الغربية منها مواقع جد متقدمة في تصنيفات مناخ الاستثمار على المستوى العالمي و هو ما جعلها من الوجهات الأكثر جدبا للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي , نجد أن الجزائر مازالت تحتل مراكز جد متخلفة على المستوى العالمي والمتوسطي و العربي في تصنيف مناخ الاستثمار على المستوى العالمي , فقد تعرضت في السنوات الأخيرة لانتقادات حادة في المحافل الاقتصادية الدولية سواء من طرف الشركاء الأوروبيين أو من طرف أعضاء المنظمة العالمية للتجارة نتيجة إقدام الحكومة الجزائرية على تعديل قانون الاستثمار في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 , والدي تقرر من خلاله إقرار حق الحكومة في الشفعة أي

الاستحواذ على الاستثمارات الاجنبية القائمة في الجزائر , و كدا التعامل بقاعدة51/49 بالمائة مع الاستثمارات الأجنبية وبأثر رجعي و هو ما يعني ضمان استحواذ الحكومة الجزائرية على الغالبية العظمى بواقع 51 بالمائة على الأقل من رأس مال الشركات الأجنبية العاملة داخل التراب الوطني حتى تلك التي باشرت نشاطها قبل صدور هدا القانون و هو ما من شانه أن يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار في الجزائر و يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خاصة تلك الاستثمارات الأجنبية العاملة خارج قطاع المحروقات و تشير الحقائق إلى أن الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر تتركز أساسا في قطاع المحروقات .

الخاتمة.

من العرض السابق يتضح أن قواعد المنشا كما جاءت في اتفاق الشراكة الاوروجزائرية يمكن لها مع صعوبة تطبيقها أن تفرض قيدا جديدا على الاقتصاد الوطني , و بالأخص على نفاد الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد , كما أن تواضع التجارة الجزائرية البينية مع الدول المتوسطية خاصة العربية و المغاربية منها الشريكة من شانه أن يحد من الاستفادة من التراكم المتعدد الأطراف للمنشأ , وأخيرا جاء تفاوت قواعد المنشا المطبقة بين الدول المتوسطية الشريكة فضلا عن تفاوت مستويات النمو ومناخ الاستثمار بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ليساهم في تحويل الاستثمار الأجنبي لصالح الاتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع :

1 - الأمانة العامة لرئاسة الحكومة الجزائرية , الجريدة الرسمية , العدد 31 , السنة الثانية و الأربعون , السبت ربيع الأول عام 1426 الموافق ل2005/04/30 .

2 - رشا عادل عبد الحكيم ,اثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على صناعة الغزل و النسيج و الملابس الجاهزة ,سلسلة أوراق العمل الخاصة بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية . القاهرة , ورقة عمل رقم15.

3 - براق محمد و ميموني سمير , الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة : دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية , الملتقى الدولي : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ,الجزائر ,13 /14نوفمبر 2006 .

4 - بن دواودية وهيبة ,اثر قواعد المنشا على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا ,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا , العدد السادس , الجزائر , ص ص96/95 .

5- C-J ber et B.treneneau ,le droit douanier communautaire et nationale ,economica , 5 Ed , France ,2001 .

6- Bassem karray, Les règles d'origine dan l'espace économique euro méditerranéen. P327

(نقلا من موقع www .aei .pitt.edu/1645/1/bassem_karray.pdf.org بتاريخ01/04/2015)

7- Nation unies, Commission économique pour l Afrique, bureau de la CEA pour l Afrique ,le commerce en Afrique du nord : les règles d origines. Rabat Maroc.2006 .p1

8- ministère des finances direction générale des douanes manuelle sur les règles d origine des marchandises dan le cadre de l'accord d'association Algérie-ue , p 03 , site internet (www.douane.dz).

9- Ghenadie radue, L'origine des marchandises : un élément controversé des échanges commerciaux internationaux, Itcis édition ,Algérie,2008.

10- Nihal el megharbel , évaluation des effets économiques des règles d'origines sur les pays d'Afrique du nord , nation unies , commission économique pour l'Afrique du nord , bureau de la CEA pour l'Afrique du nord ,2006 .

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة حالة قطاع الهاتف النقال

The direct foreign investment in Algeria

The study of the sector of mobile phone

أ. مسعودة مقحوت ـ أستاذة مساعدة ـ جامعة باجي مختار ـ عنابة

أ. د. رجم نصيب ـ أستاذ التعليم العالي ـ جامعة باجي مختار ـ عنابة

Abstract:

It was not possible to raise the issue of foreign direct investment in Algeria, without moving the nation's economy to the market economy. This last push to carry out reforms in preparation to attract the overseas investments.

In order to assess the impacts of the entry of foreign investment any economic sector, this study is taken from the mobile phone sector applied condition.

The results of the study showed that foreign direct investment of dealers (Djezzy OTA) and (Nedjma,WTA) has enabled the mobile market in Algeria of high-growth by grabbing the largest market share, at the expense of the national operator (Mobilis). As a result of the quality and diversity of services provided has been able to take total control on the mobile phone sector, this in spite of the difference that exists between the dealers in the market shares, which in turn reflected on their contribution to the gross domestic product.

Keywords:

Direct foreign investment (IDE), reforms, mobile telephony (sector), operators, competition, sales volume, market shares, the gross domestic product.

الملخص:

لم يكن من الممكن إثارة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لولا الانتقال بالاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي دفع بها إلى القيام بإصلاحات تمهيدا لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وبغرض تقييم الآثار المترتبة عن دخول الإستثمارات الأجنبية، تم القيام بهذه الدراسة التي اتخذت من قطاع الهاتف النقال حالة تطبيقية.

وأوضحت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثل في المتعاملين جازي(OTA) ونجمة(WTA) قد مكن سوق الهاتف النقال في الجزائر من نمو عال باستحواذه على أكبر حصة سوقية، على حساب المتعامل الوطني (موبيليس)،

ونتيجة لجودة وتنوع خدماته (IDE) فقد تمكن من السيطرة الكلية على قطاع الهاتف النقال، هذا على الرغم من الاختلاف الموجود بين المتعاملين في الحصص السوقية والذي انعكس بدوره على مساهمتهما في الناتج المحلي الخام.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، الإصلاحات، الهاتف النقال، المتعاملون، المنافسة، رقم الأعمال، الحصص السوقية، الناتج المحلي الخام.

تعيش معظم الدول النامية وضعا اقتصاديا متدنيا وندرة في الموارد وخاصة المالية منها، مما اضطرها للبحث عن وسائل تمويل خارجية. وضمن مفهوم، انتقال عناصر الإنتاج بين الدول وخاصة منها رأس المال اعتمدت استقطاب الإستثمار الأجنبي.

هذا الأخير الذي يعد أهم انتقال لرأس المال بشكل دولي، وأحد أهم عوامل نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول الفقيرة، بعدما كان يغلب على هذا الإنتقال طابع القروض الخارجية.

وقد تسابقت الدول النامية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية على اعتبار أنها هي الرافعة الأساسية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير البنية التحتية.

ومقابل ذلك نجد المستثمرين الأجانب يفضلون احتكار السوق، لتجنب المنافسة، كما أن الكثير من الدول النامية تقبل بذلك لأنه لا يتطلب نفقات مالية.

والجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية عملت على منح حوافز للمستثمرين الأجانب بتغيير التشريعات الاقتصادية المرتبطة بقوانين الاستثمار ومنها ما عدل عدة مرات تبعا للمستجدات على الساحة العالمية والإقليمية والمحلية، وتقديم الضمانات لبعث الاطمئنان، باعتبار الاستثمار الأجنبي وسيلة هامة لزيادة تراكم رأس المال الحقيقي وانتقال الخبرات من الدول المتقدمة.

إشكالية الدراسة.

من أجل تمويل التنمية لجأت الجزائر كغيرها من العديد من الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات. وتبرز إشكالية البحث من دراسة مدى أثر تبني قطاع الهاتف النقال للاستثمار الأجنبي على القطاع نفسه وعلى الاقتصاد الجزائري ككل؟

و قد تفرعت عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات تمت صياغتها على النحو التالي:

- ما مدى سعي الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه؟

- ما مدى استحواذ الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الهاتف النقال؟

- ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الهاتف النقال في النمو الاقتصادي للقطاع بصفة خاصة وبالجزائر بصفة عامة؟

فرضيات الدراسة.

الفرضية الأولى:

الجزائر بلد يسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل ما قام به من إصلاحات لتهيئة المناخ الملائم.

الفرضية الثانية:

نظرا لطبيعة قطاع الهاتف النقال وتوفر تكنولوجيات الاتصال، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يتطور في هذا القطاع ويستحوذ على أكبر حصة سوقية فيه.

الفرضية الثالثة:

ينتظر من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الهاتف النقال مساهمة ايجابية في الناتج الداخلي الخام، ويمكن التأكد من هذا بمعالجة الحصة السوقية ومساهمة المنخرطين في رقم أعمال المتعاملين.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وحجمه في الجزائر.

- تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لقطاع الهاتف النقال في الجزائر.

- تحديد قدرة الاستثمار الأجنبي في تغطية العجز التمويلي وإكساب ميزة تنافسية.

أهداف الدراسة.

تمثلت أهداف الدراسة في:

- إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة والدول المصدرة له؛

- الإشارة إلى التحولات التي طرأت من الناحية الاقتصادية والقانونية والسياسية في الجزائر بهدف جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- تشخيص تطور قطاع الهاتف النقال بعد استغلاله من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود الدراسة.

لقد تناولت الدراسة قطاع الهاتف النقال بالجزائر، الذي اعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تطويره، خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2013، بالتركيز على رقم أعمال المتعاملين، عدد المنخرطين في كل شبكة والحصة السوقية لكل شبكة وأخيرا مدى مساهمة كل شبكة في الناتج الداخلي الخام، وهذا بالاعتماد على معطيات تم الحصول عليها من التقارير السنوية لسلطة الضبط لاتصالات الجزائر ومعطيات البنك العالمي.

منهجية الدراسة.

لقد اعتمدت الدراسة أكثر على جمع المعلومات الاحصائية الخاصة بالقطاع ثم تصنيفها ودراستها احصائيا من أجل اجراء مقارنة بين المتعاملين الأجانب فيما بينهم، وبين المتعامل الوطني، ومدى تأثيرهم على القطاع ككل.

خطة الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى مبحثين:

المبحث الأول، تعلق بالجانب النظري المتمثل في الإلمام ببعض جوانب الاستثمار الأجنبي، أما المبحث الثاني فقد تعلق بالدراسة التطبيقية للإبراز تأثير الاستثمار الاجنبي على قطاع الهاتف النقال.

الاطار النــظري والدراسات السابقة

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا، فهو يعد شكلا من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لما يوفره من امتيازات لكل من الدول المضيفة والدول المستثمرة.

لقد اختلف مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف أشكاله ومصادره، فمنظمة التجارة العالمية تعرفه "يحدث الاستثمار الأجنبي عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته"[8]

أما صندوق النقد الدولي فيرى أنه حتى يكون هناك استثمار أجنبي مباشر يجب أن يملك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من كامل أسهم المشروع، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.[4]

كما تم تعريفه على أنه هو التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع استثماري، سواء كان مشروعا للتسويق أو للبيع أو التصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي الخدمي.[2] [10]

مما سبق يمكن تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه استثمار طويل الأجل، تتعهد به كيانات منفردة أو مؤسسات ذات أعمال في بلد مضيف.

ويتطلب هذا النوع من الاستثمارات، من المستثمر الأجنبي الاستخدام الاقتصادي والعقلاني للموارد البشرية والمادية والفنية، في انجاز المشاريع المطلوبة في أسواق الدول المضيفة، هذه الأخيرة التي تعمل على تشريع قوانين ضامنة ومسايرة لعملية الاستثمار، ويلعب الاستقرار السياسي دورا مؤثرا في جذب الاستثمارات الخارجية وكذلك حجم السوق من حيث عدد السكان والدخل القومي والإنتاج المحلي.

أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

تكون هذه الأهداف من وجهتين:

أ- وجهة نظر المستثمر الأجنبي

إختلفت أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف القائم به، كونه دولة أو شركة. ولكن هناك أهداف عامة ومشتركة لا يمكن التخلي عنها مهما اختلف القائم به.[1]

ب- وجهة نظر الدول المضيفة [7]

تحاول الدول المضيفة تحقيق عدة أهداف من دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة كمنتجة على أراضيها.

والشكل الموالي يلخص هذه الأهداف بالنسبة للمستثمر الأجنبي والدول المضيفة.

الشكل رقم01: أهداف المستثمر الأجنبي والدول المضيفة

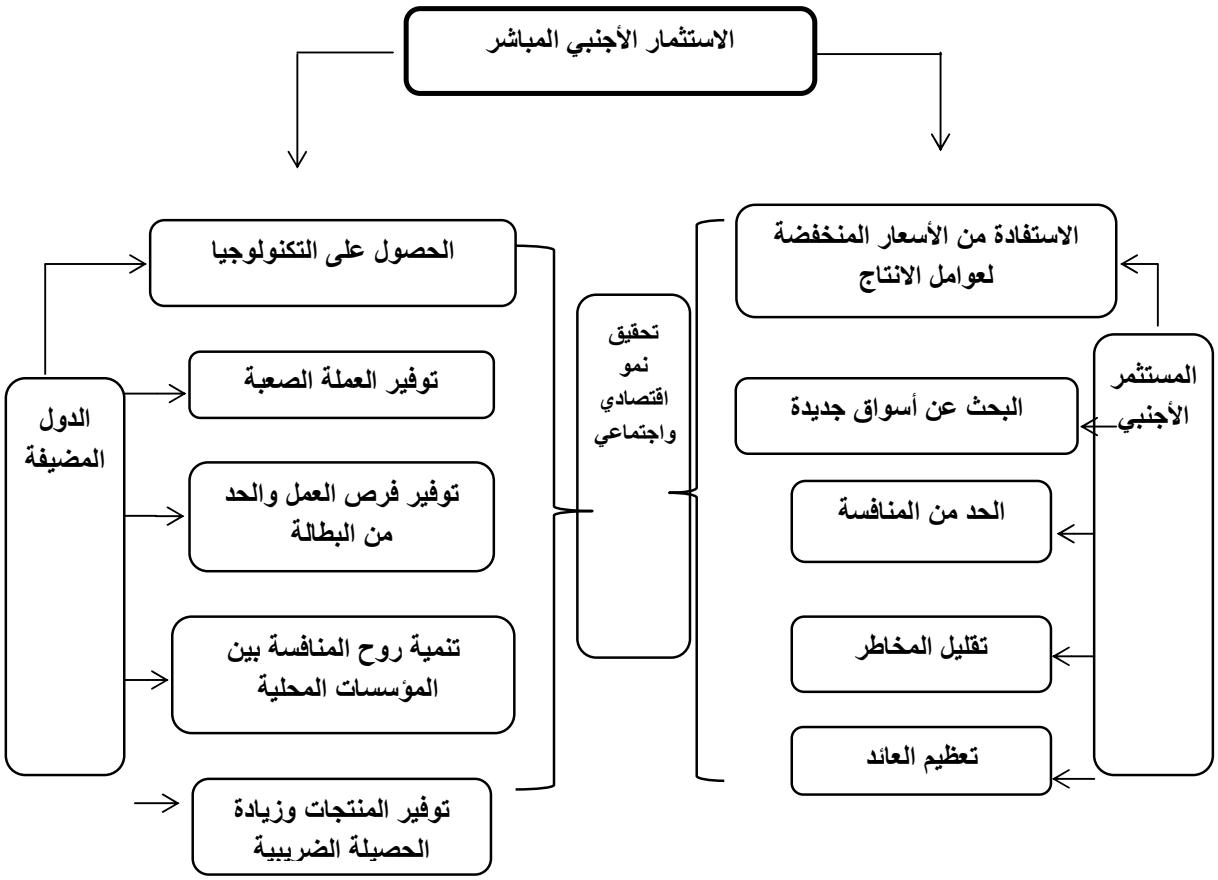

المصدر: من إعداد الباحثين.

أهمية الإستثمار الأجنبي.

تكمن الأهمية الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في مدى استجابته لمتطلبات النمو الشامل لكل قطاعات النشاط الاقتصادي داخل الدولة المضيفة، من خلال تنشيط الاستثمارات المحلية، توفير المنتجات بالكميات المطلوبة لتأمين الحاجات من جهة وخفض التكاليف الحدية من جهة أخرى، ومن ثم خلق الثروة للطرفين والتي بدورها سوف تعزز النمو الاقتصادي للدولة المضيفة وتعظم العائد مع تقليل المخاطر للمستثمر.

أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر[11]

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو الكلي لمشروع الاستثمار، مهما اختلف نوع المشروع (تسويقي، إنتاجي أو خدمي) وهذا يعني إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى عدة أشكال نذكر منها:

أ- الاستثمار المشترك[2]

هو الاستثمار الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان على الأقل من دولتين مختلفتين، أي يكون أحد أطرافه أجنبي يمارس حقا في إدارة المشروع الاستثماري دون السيطرة عليه، حتى لا يكون له التحكم في إقتصاديات الدول المضيفة، وغالبا ما يكون هذا الاتفاق طويل الأجل .

ويتجسد هذا النوع من الاستثمارات في الجوانب الآتية:

- تنوع الحصص التي يشارك بها المستثمر.

- شراء أحد المستثمرين الأجانب حصة في شركة وطنية قائمة.

- لكل طرف من أطراف الإستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

- بالنسبة للدول النامية يعتبر الإستثمار المشترك أكثر أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر قبولا لأسباب سياسية اقتصادية وإجتماعية.

ب- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يتميز هذا النوع من الاستثمارات بالحرية الكاملة في الإدارة والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها من طرف المستثمر الأجنبي،[2] ولهذا فهو أكثر مشروعات الاستثمار حذرا

من طرف الدول النامية، بسبب التخوف من التبعية الاقتصادية والحذر من احتمال سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على أسواقها وعلى الحياة السياسية والاقتصادية فيها.[4]

ج- مشروعات عمليات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني(عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وهذا يتطلب من الطرف الأجنبي تقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لذلك مقابل عائد مادي يتفق عليه.

د- التراخيص

تتمثل في عقود تقوم بموجبها شركة أجنبية بالسماح لشركة محلية من القطاع العام أو الخاص باستغلال براءة الاختراع أو حقوق ملكية صناعية أو خبرة فنية أو مزيج من هذه الأشكال لمدة معينة.

خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر[5]

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص تميزه عن الاستثمار المحلي منها:

- المرونة في اختيار أدوات الاستثمار نظرا لتعددها وتنوعها من حيث العائد والمخاطر؛

- ان التعدد النوعي والجغرافي لأدوات الإستثمار يؤدي إلى توزيع المخاطر وتقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين؛

- إستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة بشكل موسع يساعد على إتخاذ القرار وتحديد الاستثمار المناسب؛

- إرتفاع درجة المخاطر في حالة تغير الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقوانين الضريبية، وارتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة.

السياسات المشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر[3].

تتوقف جاذبية دولة ما كموقع للاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي على عوامل متعددة بعضها إقتصادي تسويقي والبعض الأخر إجتماعي وسياسي، لهذا اتخذت حكومات الدول المضيفة بعض السياسات الاقتصادية التي تعمل على تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم له، ومن بين هذه السياسات نجد:

- العمل على تقليل درجة التذبذب في سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الرئيسية؛

- اتباع سياسات الاستقرار الاقتصادي بضبط الضغوط التضخمية وتطوير الأطر القانونية للفوز بثقة المستثمر الأجنبي؛

- توفير جهاز مصرفي يمتلك القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المحلية والخارجية؛

- انجاز وتوسيع البُنى التحتية لتسهيل اتصال المستثمر مع العالم الخارجي؛

- وجود إطار قانوني بعيد عن التناقض والتعقيد، ينظم النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط الاستثماري بشكل خاص.

محددات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يلاحظ وجود اختلاف في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول وهذا بسبب:

- تطبيق سياسات تحفز الاستقرار الاقتصادي وتطور الأطر القانونية الخاصة بقواعد الدخول والخروج؛

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يمكن تحفيزه عن طريق كبح الفساد؛

- هيكل السوق، والبحث عن الأسواق (رغبات المستهلك؛ متوسط دخل الأفراد...)

- سياسة الخصخصة؛

- السياسة الضريبية؛

- معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع الأول يؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي أما الثاني فيشير إلى حجم السوق مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- توفر مصادر المواد الأولية، اليد العاملة المؤهلة والرخيصة والبُنى التحتية.

الإجراءات المتبعة في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

حتى تكون الجزائر منطقة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر وجب عليها القيام ببعض الإجراءات منها:

- تعميم الشباك الوحيد* عبر كامل التراب الوطني.

- مراجعة القوانين وتحديثها ضمن منظومة قوانين وأنظمة إقتصادية فعالة؛

---

* الشباك الوحيد هو لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار ويملك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

- تبسيط الإجراءات الإدارية في القطاعات ذات علاقة بالنشاط الاستثماري، ومحاربة الفساد الإداري والمالي؛

- تكثيف الجانب الرقابي، بما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه؛

- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي؛

- تحسين نوعية خدمات البنية التحتية؛

- الإعفاءات الضريبية لبعض المناطق والقطاعات وتبسيط الإجراءات الخاصة بالرسوم؛

- سهولة تحويل الأرباح نحو الخارج؛*

رغم كل هذه المحاولات للإصلاح إلا أنه تبقى بعض العراقيل التي يعاني منها المستثمر الأجنبي من الناحية الإدارية والبيروقراطية ومشاكل الوصول إلى العقار، والقروض المصرفية، وعدم الاستقرار المؤسساتي والقانوني، وغياب نظرة واضحة فيما يتعلق بسياسة الاستثمار.

على هذا الأساس، فان الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما تزال منحصرة في قطاعات محدودة جدا وتعد ضعيفة مقارنة بقدرات السوق الجزائرية، (الطاقة والصناعة بنسبة 56%، الخدمات بنسبة 21%، البناء والأشغال العمومية بنسبة 14%، ثم الفلاحة بنسبة 1,4%). فنلاحظ استحواذ قطاع الطاقة والصناعة على أغلبية الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما أدى إلى خضوع قانون الاستثمار لتعديلات متتالية لعدة سنوات.

أما فيما يخص المستثمر الأجنبي فقد اختار الاستثمار بالجزائر لعدة عوامل أهمها:

- انخفاض التكاليف الخاصة بالطاقة، حيث أن تكلفة الغاز الصناعي هي أقل مما هي عليه بأوربا بـ 22 مرة، والكهرباء أقل بـ 6 مرات؛

- اليد العاملة مؤهلة وذات تكلفة أقل بـ10 مرات مما هو عليه بفرنسا؛

- قرب الجزائر من أوربا؛

- الضمانات الحكومية الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

---

* تساهل قانون الاستثمار الجزائري في بداية الأمر مع تحويل الأرباح إلى الخارج مما مكن الشركات الأجنبية من تحويل مبالغ مهمة إلى الخارج قبل أن تفرض الحكومة إعادة استثمار نسبة محددة في الداخل.

وقد يعود تأخر الجزائر في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى:

- قاعدة الـ 51/49% * التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وهي القاعدة التي تحفظت عليها المفوضية الأوربية وعطلت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوربي، غير أن كل مشاريع الاستثمار الكبرى تم إبرامها ضمن هذا الإطار.

- تفضيلات المستثمر الأجنبي التي تهتم في الحالة الجزائرية بقطاع الريع (المحروقات)، الخدمات والأشغال العمومية بصفة عامة، وهذا بسبب قلة المخاطر في هذه القطاعات؛

- تماطل الإدارة، وتعقيد القوانين خاصة منها المتعلقة بالضرائب؛ إلى جانب صعوبة حيازة العقار الصناعي[11].

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر

إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تمويلا ماليا قد يكون مصدره الدولة، أو القروض أو الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لملء الفجوة بين المصادر المالية المتاحة محليا والمستويات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية.

ويمكن إيجاز بعض أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتي تعتبر بدورها مؤشرا على تحقيق النمو أو عدمه في النقاط التالية:

- تكوين أو زيادة رأس المال المحلي

- تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، نتيجة تدفق رؤوس الأموال الداخلة، وزيادة الصادرات من السلع المنتجة من قبل هذه الشركات، وتقليل الواردات نتيجة إنتاج السلع المطلوبة محليا، أي توسيع حجم التجارة بصفة عامة؛

- توفير تكنولوجيا حديثة، وعناصر الإنتاج الغير متاحة في الدول المضيفة؛

- تدريب عنصر العمل المحلي على استخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب الفنية المتطورة، وتنمية القدرات المحلية بزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية؛

---

* قاعدة 49/51% تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تفرض على المستثمرين الأجانب إشراك مؤسسة وطنية بنسبة 51%.

- توفير تكنولوجيا حديثة، وعناصر الإنتاج الغير متاحة في الدول المضيفة؛

- تدريب عنصر العمل المحلي على استخدام التكنولوجيا الحديثة والأساليب الفنية المتطورة، وتنمية القدرات المحلية بزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية؛

- يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تساهم في الإرتقاء بأذواق المستهلكين وتطوير أنماط الإستهلاك التقليدية؛

- يمكن للشركات صاحبة رؤوس الأموال أن تضع قيودا تحد من المنافسة مما قد يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة؛

- تحسين المداخيل بزيادة التوظيف مما ينعكس على زيادة الطلب على السلع المختلفة سواء المنتجة محليا أو المستوردة.

وإذا ما تم إسقاط هذه المؤشرات على اقتصاد الجزائر سوف نلاحظ ما يلي:

- حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI*، فإنه بين 2002 و2009 استقطبت الجزائر 985 مليار دينار كاستثمارات أجنبية محققة، وقد غطى هذا المبلغ 694 مشروعا منها 272 مشروع من منطقة الاتحاد الأوربي.

وحسب نفس المصدر، فإن عام 2011 سجل استثمارات أجنبية بحجم415 مليار دينار غطت 23 مشروعا، بينما سجلت نفس السنة استثمارات وطنية بحجم 1793 مليار دينار ما يعادل 25% من حجم الناتج الداخلي الخام.

وبهذا فقدا مثل الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار الوطني في سنة 2011 نسبة قدرها 23%، وأكد نفس المصدر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر شهدت سنة 2013 ارتفاعا حيث تم تسجيل ما يقارب 65 ملف إستثماري أجنبي مباشر مقابل 17 ملفا فقط سنة 2012.

- أما خارج المحروقات، فقد خصت الاستثمارات بالدرجة الأولى الميكانيكا (ألمانيا والامارات) والبناء (الصين) وصناعة الحديد والصلب والأدوية (قطر وتركيا)، والطريق (شرق–غرب) الذي يتنافس على إنجازه أكبر الشركات العالمية من اليابان والصين.

---

* تم انشاء وكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات APSI وتم تعويضها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والتي ساهمت في دفع عجلة الاستثمار نحو الأمام، بتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع، تحفيز ومتابعة عمليات الاستثمار وقد عوضت هي الأخرى بالمجلس الوطني للاستثمار CNI.

- أما الدول العربية فقد سجلت تدفقا قويا للاستثمارات في مختلف القطاعات خاصة في ميدان العقار والبنوك وصناعة البتروكيمياويات والألمنيوم والقطاع السياحي، وميدان الهاتف النقال.

ومع هذا يبقى قطاع المحروقات القطاع الرئيسي المستضيف للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

- أما فيما يخص أثار هذه الاستثمارات على استحداث مناصب الشغل، فإن المشاريع بالشراكة المصرحة سنة 2013 (حسب الوكالة الوطنية للاستثمار) من شأنها تمكين على المدى المتوسط من استحداث نحو 149000 منصب شغل.[12]

وحتى يكون هناك نمو اقتصادي دائم لا بد من تشجيع وتطوير الإنتاج الوطني، الذي يمكن أن يتحقق بإحداث منافسة بين الإنتاج الوطني والإنتاج الأجنبي الناشئ عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

الدراسات السابقة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة عددا من الدراسات اهتمت بإبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ومن هذه الدراسات نجد دراسة تطبيقية لـ(عدنان داود محمد العذاري،2009) "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني"[10] وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور بعض القطاعات الاقتصادية المهمة والمحدثة للتطور في الاردن، وتوصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور مهم في تطوير القطاعات الاقتصادية فيه، خاصة قطاع الصناعة الذي كان مرنا للاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع التجارة الذي كان أكثر إدرارا للأموال النقدية.

الدراسة الثانية لـ(مفتاح صالح وبن سمينة دلال،2008) "واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية"[12]. حيث أشارت الدراسة إلى اشتداد المنافسة الدولية حوّل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إزالة الحواجز ومنحها الضمانات التي تسهل دخولها إلى الأسواق المحلية.

وامتدت الدراسة من سنة 1995 إلى سنة 2005، وخلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يحقق بعد الأهداف المرجوة منه، وحتى يتحقق هذا الهدف على الدولة الجزائرية تقديم حوافز إضافية وتعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي.

دراسة لـ(قريد عمر 2008).[13]

L'investissement direct en Algérie: Impact, opportunités et entraves »

تناولت ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، أسباب نقصه وكيف للجزائر أن تعظم المزايا منه متطرقا إلى نسب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول العالم من سنة 1994 إلى سنة 2005 وخاصة دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر لم تستفد كثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه العشرية من حيث التوظيف وتحويل التكنولوجيا.

وتناولت دراسة (أحمد بن عيشاوي،2014)[6] "قياس أبعاد جودة الخدمات من وجهة نظر العملاء-دراسة ميدانية لخدمات الهاتف النقال المقدمة لدى المتعاملين الثلاث– بمدينة ورقلة-" وهذا بالاعتماد على الأبعاد الخمسة للجودة من خلال 240 استمارة وزعت على عملاء المتعاملين الثلاث بالتساوي، وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات المقدمة تتوفر فيها أبعاد الجودة مع وجود تفاوت في مستوى تطبيق تلك الأبعاد.

وبينت دراسة(صباح بلقيدوم،2014)[9] "أنظمة المعلومات الاستراتيجية كأداة لتحقيق التميز في منظمات الأعمال -تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر-" أن مؤسسة اتصالات الجزائر(موبيليس) استفادت ضمن مواجهتها للمنافسة من أنظمة المعلومات الإستراتيجية هذه الأخيرة التي مكنتها من تعزيز القرارات الإستراتيجية التي يمكن أن تكسبها حصة سوقية (45%) نهاية سنة 2016.

مما سبق يتضح ندرة الدراسات التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع الهاتف النقال وتأثيره عليه، ولهذا جاءت الدراسة الحالية لدعم الدراسات السابقة، خاصة وأن الواقع الاقتصادي الجزائري يتميز باهتمام الحكومة الجزائرية بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة.

الدراسة التطبيقية

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، بعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد الذي يعارض كل إرادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر[5]. ومنه فالجزائر لم تتبنى الاستثمار الاجنبي المباشر طوعا بل كانت مجبرة، نتيجة عجز القطاع العام وظهور أزمات عديدة كاشتداد القيد المالي الخارجي.

شهدت الجزائر في فترة التسعينيات تغيرات ضخمة في اقتصادها، ففي ظل ندرة رأس المال المحلي، انخفاض سعر النفط في السوق العالمية والافتقار إلى القدرات التكنولوجيا، عملت على توفير محيط يسمح

بالقيام بالعمليات الاستثمارية، وتسهيل الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية، بإجراء إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية تمثلت في تعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار والتجارة.

هدفت هذه الإصلاحات إلى تنظيم تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي وبيروقراطي نحو اقتصاد سوق، إلى جانب تحسين تنافسية المؤسسات. ولترسيخ هذه الإصلاحات تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي، حيث تجسد في التخلي عن احتكار التجارة الخارجية، تخفيض الكثير من الرسوم الجمركية على الواردات وفسح المجال أمام القطاع الخاص أو الأجنبي للاستثمار المباشر.

يعتبر قانون ترقية الاستثمار الصادر في نهاية 1993 أحد أهم القوانين، لأنه فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل الاستثمار، ومنحه عدة حوافز، خاصة وأن المشرع الجزائري لا يفرق بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي في مزايا الاستثمار مثل التسهيلات المصرفية والتنازل عن العقار الصناعي، الفلاحي أو السياحي عدا ما ينص عليه صراحة قانون المالية عندما يتعلق الأمر بتقييد الاستثمار.

ثم تلتها التحولات الهيكلية والإصلاحات الجديدة سنة 2000 والتي هدفت إلى إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي عبر اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر[8].

ورغم أن هذه الإصلاحات أدت نسبيا إلى تحولات في الهياكل الاقتصادية وطبيعة الملكية، إلا أن الإصلاحات الإدارية لم ترافق إلى حد ما هذه التحولات، حيث لا تزال الإدارة تعاني من تعقد وبطء الإجراءات، وتفشي الفساد وضعف تنفيذ العقود، مما يعيق قيام المشاريع الاستثمارية.

جدول رقم 01: مؤشر تغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر على أساس الرقم القياسي المتغير بالنسبة للسنة السابقة و التغير النسبي بالنسبة للرقم الأساس الثابت. الوحدة مليار دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم (IDE)	0.438	1.196	1.065	0.634	0.882	1.081	1.795
التغير على أساس الرقم القياسي المتغير	2,7306	0,8905	0,5953	1,3912	1,2256	1,6605	0,9276
التغير النسبي بالنسبة للرقم	1,00	2,7306	2,4315	1,4475	2,0137	2,4680	4,0982

الأساس الثابت							
البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم (IDE)	1.665	2.594	2.761	2.264	2.571	1.484	1.700
التغير على أساس الرقم القياسي المتغير	1,5580	1,0644	0,8200	1,1356	0,5772	1,1456	//
التغير النسبي بالنسبة للرقم الأساس الثابت	3,8013	5,9224	6,3037	5,1690	5,8699	3,3881	3,8813

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الدولي، CNUCED، على الموقع:

https :// www.tradesolutions bnpparibas.com /Algérie/investir

من الجدول نلاحظ أن الجزائر سنة 2000 حققت 0.438 مليار دولار فقط كتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر رغم أن هذه السنة عرفت أعلى قيم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، في سنة 2001 كانت الجزائر ثالث وجهة لهذا الاستثمار على المستوى الإفريقي بعد إفريقيا الجنوبية والمغرب بمقدار 1,196 مليار دولار أمريكي. و تقدر نسبة النمو خلال الفترة المعتبرة في الدراسة بحوالي 11% (نسبة هندسية).

الشكل رقم 02: تغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

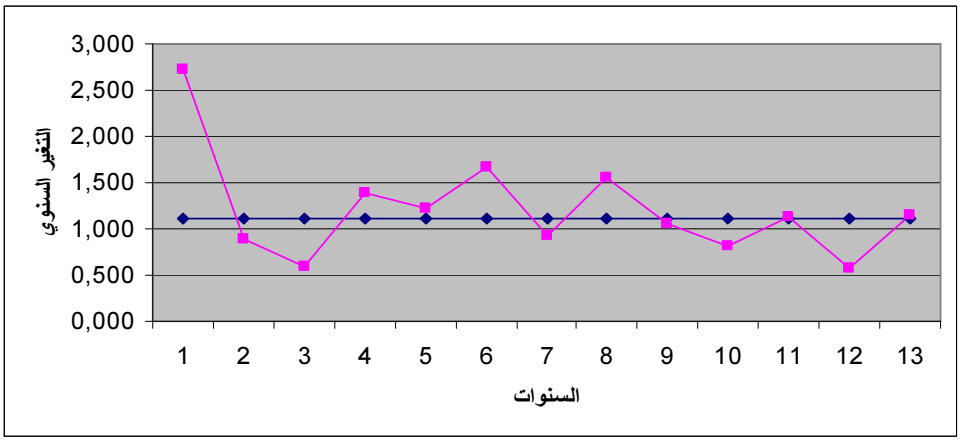

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 01.

وعلى أساس هذه النسبة، نجد أن نسبة النمو السنوي تقل عن هذا الحد في خمسة فترات، وتساويها في ثلاث فترات أخرى و تفوقها في خمس فترات كذلك (الشكل رقم02).

ولمزيد من الدقة قمنا بدراسة التغيرات النسبية لتدفق الاستثمار الأجنبي بالجزائر على أساس رقم الأساس الثابت، أي أخذ السنة الأولى كسنة أساس (الشكل رقم03)، فنلاحظ وجود خمس فترات، الفترة الأولى 2003/2000، الفترة الثانية 2007/2003، الفترة الثالثة 2010/2007، والفترة الرابعة 2012/2010 أما الفترة الأخيرة فمن 2013/2012. وتتميز كل هذه الفترات بالإرتفاع ثم الإنخفاض في نقطة واحدة (سنة واحدة) للتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم 03: التغير النسبي بالنسبة للرقم الأساس الثابت

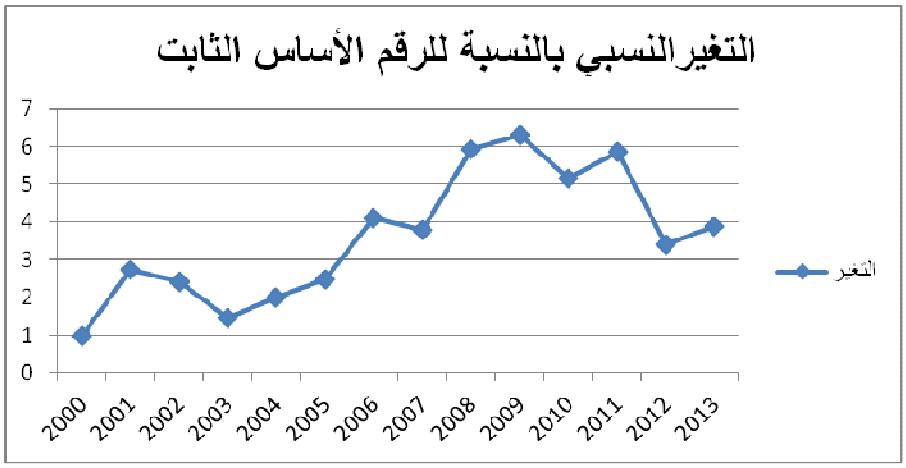

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 01.

وعليه، يمكن اعتبار **الفرضية الأولى** التي تفيد أن الجزائر بلد يسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل ما قامت به من إصلاحات مؤكدة.

ورغم هذا التطور في التدفقات إلا أنها تبقى أقل من إمكانيات الجزائر وتبقى غير كافية لتأمين نمو اقتصادي مستمر.

قطاع الهاتف النقال في الجزائر

فتح سوق الاتصالات للاستثمار الأجنبي

تعتبر شركة البريد والاتصالات الشركة الأم لكل تعاملات الاتصال والبريد في الجزائر منذ 1962/07/23، إذ لم يكن هناك فصل حقيقي وهيكلي بين النشاط الخاص بالبريد والنشاط الخاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي ظل هذه الفترة عرف هذا القطاع نقصا فادحا في الخدمات المقدمة بالإضافة إلى سوء التسيير للأسباب التالية:

-) نقص الإمكانيات الخاصة بعمليات التوصيل بالشبكات؛

-) مركزية القرارات، وتفشي البيروقراطية عند الاستفادة من الخطوط الهاتفية؛

-) الاتكال على تمويل الدولة وعدم التنسيق مع القطاعات الأخرى؛

-) التسعير دون أخذ بعين الاعتبار التكاليف؛

-) عدم مواكبة التطور التكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات اللاسلكية.

ولمواكبة التطور السريع لقطاع الاتصالات في المحيط العالمي، كان لزاما تقسيم الشركة إلى فرعين، بريد الجزائر واتصالات الجزائر.

تنشط اتصالات الجزائر في مجال الهاتف الثابت والنقال وخدمات الانترنيت، فهي المسؤولة عن عمليات الاتصال وهي مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد وتضم فرعين:

-) اتصالات الجزائر للهاتف الثابت.

-) اتصالات الجزائر للهاتف النقال.

ونتيجة لعدم التحكم في التكنولوجيا الدقيقة للهاتف النقال ومصاريفها الباهظة تم فتح سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية للمنافسة المحلية والأجنبية قصد إصلاحه، ضمن المرسوم التنفيذي(رقم01-124 المؤرخ في15 صفر1422 الموافق لـ2001/05/09)، ولكن هذا استوجب بعض القواعد، منها ضمان حرية الاستثمار، تثبيت النظام القانوني، توفير محفزات جبائية وأخرى جمركية، والتحويل الحر للرأس المال وعائداته.

وكنتيجة لذلك عرفت الجزائر عهدا جديدا في سوق الهاتف النقال، حيث مثل دخول الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع قفزة نوعية في عالم الاتصالات الجزائرية، وجسد الانتقال الفعلي إلى اقتصاد السوق، وكان سببا في انتعاش مناخ الاستثمار الأجنبي بالجزائر، وخاصة بدخول الشركة المصرية الرائدة في مجال خدمة الهاتف النقال في العالم العربي "شركة أوراسكوم للاتصالات"(*) التي قدمت لها الدولة

الجزائرية رخصة للاستثمار بالجزائر في شهر جويلية سنة 2001، مقابل مبلغ 737 مليون دولار أمريكي،

وأعلن في2001/11/07 عن التسمية التجارية لأوراسكوم اتصالات الجزائر بـ "Djezzy" (OTA) وتم الاستغلال الفعلي لأول مرة في 2002/02/15 وهي شركة ذات أسهم.

وبعد إحدى عشر سنة من دخولها السوق الجزائري بلغ عدد المنخرطين بها أكثر من 17 مليون منخرط، فاستحوذت بذلك على حصة كبيرة من السوق الجزائرية.

أما المستثمر الأجنبي الثاني في سوق الهاتف النقال بالجزائر فيتمثل في "الوطنية تيليكوم" الكويتية التي تحصلت على الرخصة في 2003/12/02 بعرضها المالي المقدر بـ421 مليون دولار أمريكي، وتنتمي الوطنية إلى "كويت تليكوم"(**) وفي 2004/08/25 بدأت نشاطها التجاري بشكل رسمي بالتسمية التجارية "نجمة" على مختلف الخدمات المقدمة من طرفها.

عملت الوطنية ضمن إستراتيجيتها الهادفة للحصول على أكبر حصة بالسوق على تقديم مختلف التشكيلات من المنتجات والخدمات غير المسبوقة بالجزائر، فكانت أول متعامل يُدخل خدمة الوسائط المتعددة السمعية البصرية بالجزائر. وتمثل حاليا منافس شديد للمتعاملين الأخرين نتيجة التسعيرة المغرية والجاذبة للعملاء. ومؤخرا تم تغيير الاسم التجاري من "نجمة" إلى "أريدو".

عند فتح سوق الهاتف النقال للاستثمارات الأجنبية، سنة 2001، كان عدد المنخرطين في الهاتف النقال يقدر بـ 150 000 منخرط أي ما يعادل 5 منخرطين لكل ألف نسمة. وفي سنة 2013، أصبحت الكثافة الهاتفية حسب تقارير سلطة الضبط تقدر بأكثر من 102% أي تعدى عدد خطوط الهاتف النقال عدد السكان، بمعنى وجود أكثر من خط لدى أكثر من 2% من السكان.

تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة في المنطقة التي منحت حق الاستثمار لثلاث متعاملين في هذا القطاع (اثنان أجنبيان وواحد وطني) وبهذا تكون قد فتحت الباب للمنافسة.

---

*"أوراسكوم تيليكوم" مؤسسة قابضة مساهمة تمتلك 53.5% من أسهم "أوراسكوم تيليكوم الجزائر" وباقي الأسهم موزعة بين " la compagnie British Virgin Island" بنسبة 43.1% والمتعامل الاقتصادي الجزائري "سوفيتال" بنسبة 3.4%.

**تم تأسيسها سنة 1999 في الكويت وهي فرع من مجمع Kipco (Holding) Company Projects Kuwait.

مؤشر الحصة السوقية:

تطور عدد المنخرطين في كل شبكة من الشبكات الثلاث خلال الفترة (2004-2013)، إذ نجد أن المتعامل "موبيليس" استطاع أن يجلب المنخرطين بنسبة متوسطة 29.98% والمتعامل "جازي" شهد تطورا في عدد المنخرطين بنسبة متوسطة47.51% في حين المتعامل "نجمة" لم يتمكن من تطوير مستعملي الهاتف إلا بنسبة متوسطة 19.95%.

جدول رقم02 : مؤشر الحصة السوقية للمتعاملين

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ATM	24.10	36.00	36.00	35.17	28.50	30.80	28.82	29.53	28.31	31.51
OTA	70.01	53.00	50.00	48.55	52.19	44.66	46.02	46.59	47.55	44.47
WTA	5.89	11.00	14.00	16.28	19.31	24.54	25.16	23.88	24.14	24.02

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لسلطة الضبط.

شكل 03 مؤشر الحصة السوقية لكل شبكة

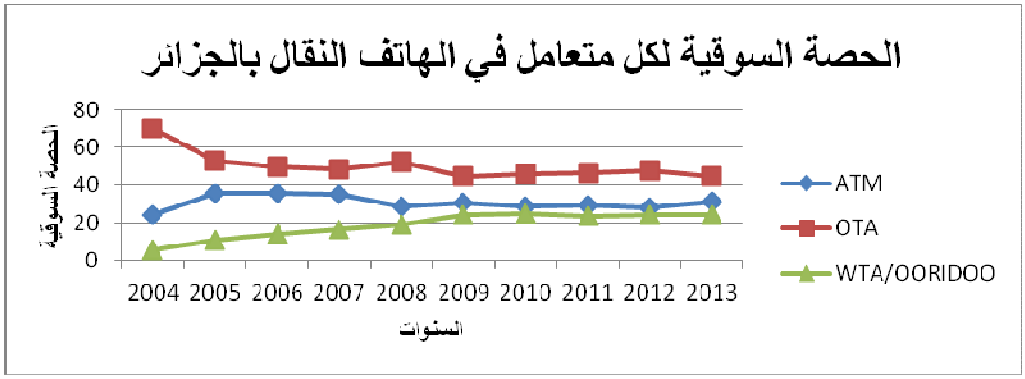

المصدر: من اعداد الباحثين.

نلاحظ تذبذب في عدد المنخرطين لدى موبيليس من سنة إلى أخرى ولكن بنسب بسيطة، رغم سعيه لجذب المشتركين عن طريق تحسين نوعية الخدمات، واتباع إستراتيجية الجذب في الترويج بالربط بين عنصر الإعلان وعنصر تنشيط المبيعات، ويرجع التدهور في عدد المشتركين سنة 2008 و2010 إلى

إعادة هيكلة عقود الشرائح من أجل كشف هوية الزبائن والتي أسفر عنها غلق عدد معتبر من الشرائح، وهذا ما انعكس سلبا على نسبة الحصة السوقية، وقد تم تداركه سنة 2013 بإطلاق الجيل الثالث.

بالنسبة للمتعامل الأجنبي "جازي" نلاحظ أن عدد المنخرطين بالشبكة في ارتفاع دائم من سنة إلى أخرى، نتيجة استراتيجيته التي تعتمد على نقاط بيع منتشرين عبر كامل التراب الوطني وتقديم أفضل الخدمات، مما سمح باستحواذه على أعلى حصص سوقية. أما سنة 2013 فتميزت بالتدهور بسبب تأخره في إطلاق الجيل الثالث.

المتعامل الأجنبي الثاني "نجمة" سابقا و"أريدو" حاليا فنلاحظ ارتفاعا مستمرا في عدد المنخرطين ضمن شبكته مما انعكس ايجابا على الحصة السوقية وخاصة بين سنتي 2006و2009، وترجع هذه الزيادات لتنويع الخدمات والتسعيرة الجاذبة للعملاء، وبهذا أصبح المتعامل "نجمة" يمثل منافسا شديدا للمتعاملين الآخرين وخاصة للمتعامل "موبيليس" حيث نلاحظ تقلص الفارق بينهما وتقارب المنحنيين منذ سنة 2008، رغم الاستقرار الملاحظ في نسب الزيادة في عدد المنخرطين ضمن الشبكة بعد سنة 2010.

من خلال الإحصائيات فإن المتعاملين الأجنبيين قد استحوذا منذ دخولهما السوق الوطنية على سوق الهاتف النقال بنسبة تفوق 65%.

وبالتالي **الفرضية الثانية** التي تنص على استحواذ المتعامل الأجنبي على أكبر حصة سوقية يمكن قبولها.

مؤشر اختلاف الحصص السوقية

بفضل المتعاملين الأجنبيين تحول سوق الهاتف النقال خلال سنوات قليلة من نقص وعجز في الخدمة إلى توفرها بأشكال وأنواع مختلفة، ففي سنة 2000 كان عدد المنخرطين لدى المتعامل التاريخي والوحيد يُعد بعشرات الآلاف، ومع فتح السوق للاستثمار الأجنبي، وخلال بضع سنوات أصبح عدد المنخرطين يُعد بالملايين إلى أن تجاوز عدد سكان الجزائر سنة 2013.

جدول رقم 03: تحليل التباين للمؤشر

مصادر التباين	مجموع مربعات الفروق	عدد درجات الحرية	متوسط مربعات الفروق	قيمة الإحصاءة F
البينية	5046.31	2	2523.153	64.54
الداخلية	1055.60	27	39.096	//
المجموع	6101.91	29	//	//

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق 01.

الحصص السوقية المسجلة تختلف من متعامل إلى آخر، ونتائج تحليل التباين تؤكد الاختلاف الموجود بين المتعاملين الثلاثة، وهذا الاختلاف يتمتع بدلالة إحصائية جد معتبرة ($F_{2\ ;27}$ = 64.54). وبمعنوية إحصائية معتبرة **(α<0.01)**.

مؤشر نسبة رقم الأعمال إلى الناتج الداخلي الخام

لتوضيح أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الهاتف النقال على النمو الاقتصادي يمكن أخذ رقم الأعمال ونسبته من إجمالي الناتج المحلي باعتباره أحد المؤشرات المستعملة في قياس درجة النمو لقطاع معين.

جدول رقم 04 مساهمة رقم أعمال المتعاملين الأجنبيين في الناتج الداخلي الخام

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
OTA	0.92	1.11	1.38	1.29	1.22	1.35	1.13	0.94	0.89	0.92
WTA	0.02	0.14	0.23	0.28	0.32	0.36	0.29	0.41	0.46	0.55

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات الملحق 01.

الشكل رقم 04: نسبة رقم أعمال المتعاملين الأجانب إلى الناتج الداخلي الخام

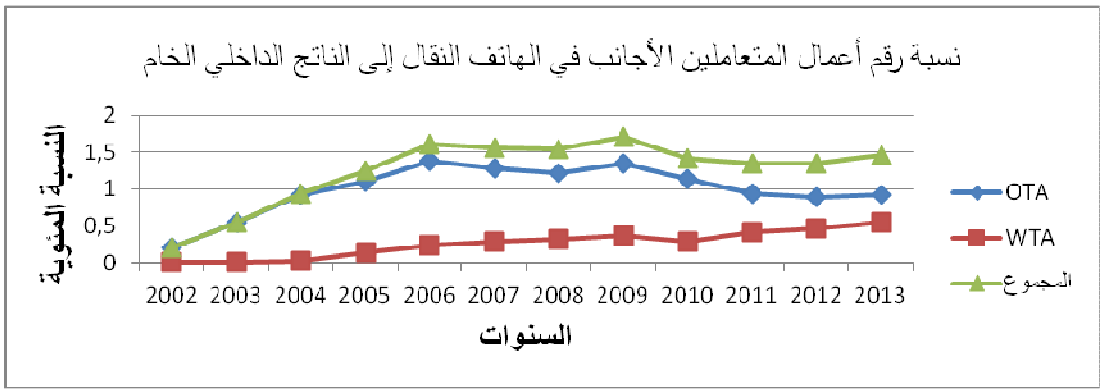

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات الملحق 01.

جدول رقم: 05 تطور رقم الأعمال المتعاملين الأجانب إلى الناتج الداخلي الخام

الفترة	تطور رقم الأعمال	تطور الناتج الداخلي الخام	نسبة رقم الأعمال إلى الناتج الداخلي الخام
2005/2004	1,68	1,26	1,33
2005/2006	1,43	1,11	1,29
2006/2007	1,10	1,12	0,98
2007/2008	1,16	1,18	0,98
2008/2009	1,01	0,91	1,11
2009/2010	1,00	1,20	0,83
2010/2011	1,14	1,20	0,95
2011/2012	1,12	1,12	1,00
2012/2013	1,05	0,96	1,09

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على بيانات الملحق 01.

بالقيمة المطلقة، نلاحظ ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى في رقم أعمال المتعاملين الأجانب (ملحق01).

أما بخصوص نسبة رقم الأعمال إلى الناتج الداخلي الخام فنلاحظ تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خاصة في السنوات 2008،2010،2011،2012، وهذا ناتج على أن نسبة الارتفاع في الناتج الداخلي الخام كانت أكبر من نسبة الارتفاع في رقم أعمال المتعاملين.

ومنه يمكن القول أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام كانت مساهمة ايجابية جدا، فخلال عشر سنوات استطاع تحقيق زيادة في التدفقات النقدية على شكل رقم أعمال بنسبة تفوق 2500% مما أدى إلى تطور كل القطاع.

مؤشر نصيب كل منخرط من رقم الأعمال

يمكن إبراز أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الهاتف النقال على النمو الاقتصادي باستعراض حصة كل منخرط من رقم الأعمال لكل شبكة، باعتباره أحد المؤشرات المستعملة في قياس درجة النمو لقطاع معين.

الجدول رقم 06: حصة كل منخرط من رقم الأعمال الوحدة: 1دج

السنة	ATM	OTA	WTA
2004	17006.8	16091.28	3484.32
2005	5175.22	11405.80	7447.53
2006	3611.56	10920.14	6352.39
2007	4539.36	9042	5793.23
2008	5970.92	9568.36	6675.61
2009	5009.92	9276.23	4481.51
2010	5462.05	9014.38	4244.48
2011	5040	8171.14	6937.10
2012	5553.99	8029.81	8168.67
2013	5862.98	8137.02	8955.85

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق01

من الملاحظ على سوق الهاتف النقال أن لعدد المنخرطين تأثير على رقم الأعمال وأن للمبالغ المستثمرة دور في نوع الخدمات المقدمة مما يزيد أو يخفض من إقبال المنخرطين على الإنفاق، وهذا ما أدى إلى تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في حصة كل منخرط من رقم الأعمال نتيجة وجود علاقة قوية بينهم، وهذه المساهمات مختلفة بين المتعاملين كما بينه تحليل التباين.

جدول رقم07: تحليل التباين

مصادر التباين	مجموع مربعات الفروق	عدد درجات الحرية	متوسط مربعات الفروق	قيمة الإحصاءةF
البينية	90156560.42	2	45078280.21	5.732
الداخلية	212351850.75	27	7864883.36	//
المجموع	302508411.17	29	//	//

المصدر: من إعداد الباحثين.

وهذا الاختلاف يتمتع بمستوى معنوية معتبر ($\alpha < 0.01$).

وبالتالي **فالفرضية الثالثة** صحيحة ومؤكدة نتيجة اختلاف الحصص السوقية ومساهمة المنخرطين في رقم الأعمال، ولهذا الاختلاف دلالة إحصائية مرتفعة.

الخـاتـمـة

لقد مكنت الإصلاحات، الجزائر من تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، و قطعت خطوات كبيرة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولكن موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعد أمرا مبكرا، لأن فكرة وتجربة الانفتاح على رأس المال الأجنبي لم تترسخ بعد، ومعظم الاستثمارات تتركز في قطاع المحروقات.

في دراستنا تم ربط الاستثمار الأجنبي بسوق الهاتف النقال، فمنذ فتح هذا الأخير للمنافسة سجل تحولا نوعيا تمثل في الاستعمال المتطور للتكنولوجيا الحديثة التي ساعدت على نشر شبكات المتعاملين على المستوى الوطني، مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة بينهم وتطوير خدمات جديدة.

وهذا ما انعكس إيجابا على رقم أعمال المتعاملين، وعلى نمو القطاع، من حيث المداخيل ونسبة التوظيف.

نتائج الدراسة.

ـ تسعى الجزائر إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل ما قامت به من إصلاحات في إطار الانتقال لاقتصاد السوق.

ـ بفضل المتعاملين الأجانب تحول سوق الهاتف النقال خلال سنوات قليلة من نقص وعجز في الخدمة إلى أكثر الأسواق نشاطا.

ـ تنويع الخدمات المقدمة وجودتها والتسعيرة المغرية مكنت الاستثمار الأجنبي من الاستحواذ على أكثر من ثلثي الحصص في سوق الهاتف النقال.

ـ إختلفت الحصص السوقية بين المتعاملين بمستوى دلالة إحصائية جد مرتفعة.

ـ اختلفت مساهمة المنخرطين في رقم أعمال المتعاملين.

ـ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الداخلي الخام جد ايجابية مقارنة بحداثة القطاع، وهذا ما أكد الفرضية الثالثة.

ـ استفاد قطاع الهاتف النقال من تكنولوجيات حديثة وخبرات في المجال، وتوظيف يد عاملة محلية، وتوفير الخدمات في السوق وزيادة الحصيلة الضريبية، وينتهي كل ذلك عند مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو اقتصادي واجتماعي.

ـ بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فقد عظم من مداخيله وعوائده واستحوذ على السوق فقلل بذلك من المخاطر والمنافسة.

التوصيات:

ـ تكثيف نشاطات سلطة الضبط، وتوفير البيانات ومتابعة المنافسة في سوق الهاتف النقال.

ـ التنسيق أكثر بين المتعاملين وسلطة الضبط من أجل خدمة أفضل لحاجات المنخرطين.

ـ تقييم موضوعي ودقيق لنتائج الاستثمار المباشر الأجنبي من أجل الولوج به إلى قطاعات أخرى.

المـراجـع بالعربيـة

قائمة الكتب

1- دريد كامل آل شيب "الاستثمار والتحليل الاستثماري" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الاردن عمان 2009.

2- سامر علي عبد الهادي "التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية" دار الأيام للنشر والتوزيع عمان الأردن 2013.

3- عبد السلام أبو قحف "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية" مؤسسة شباب الجامعة مصر1989.

4- عبد السلام أبو قحف "الاقتصاديات والاستثمارات الدولية" المكتب العربي الحديث للنشر الطبعة الاولى.2012

5- Jacques Adda « La mondialisation de l'économie » 8ième édition,

Edition la découverte paris 2012.

المجلات العلمية

6- أحمد بن عيشاوي "قياس أبعاد جودة الخدمات من وجهة نظر العملاء – دراسة ميدانية لخدمات الهاتف النقال المقدمة من طرف المؤسسات الثلاث –بمدينة ورقلة جنوب الجزائر-" مجلة الباحث العدد 2014/14.

7- زايدي بلقاسم والبشير عبد الكريم "أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الاجنبية – حالة الجزائر– (دراسة تطبيقية)" مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 50 /2010.

8- زيدان محمد "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر- " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الأول، السداسي الثاني 2004.

9- صباح بلقيدوم. "أنظمة المعلومات الاستراتيجية كأداة لتحقيق التميز في منظمات الأعمال - تجربة مؤسسة اتصالات الجزائر Mobilis-" مجلة الباحث العدد2014/14

10- عدنان داود محمد العذاري "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الأردني" مجلة بحوث إقتصادية عربية" العدد 46/ربيع 2009.

11- لوعيل بلال "أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (الفترة 95-2007)" مجلة أبحاث اقتصادية وادارية العدد الرابع ديسمبر 2008.

12- مفتاح صالح وبن سمينة دلال "واقع وتحديات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية"- دراسة حالة الجزائر- مجلة "بحوث اقتصادية عربية" العددان 43-44 صيف/خريف2008.

13- Guerid Omar :

« L'investissement direct en Algérie :Impact, opportunités et entraves » Revue « Recherches économiques et managériales » N° :03 Juin 2008.

<u>المراسيم والتقارير:</u>

- الجريدة الرسمية العدد 27 ليوم 13 ماي 2001م الموافق لـ 19 صفر 1422هـ

- التقارير السنوية لسلطة الضبط من سنة 2004 إلى سنة 2012.

- تقارير "الجزائر في بعض الأرقام Algérie en quelques chiffres "رقم 38- 41

المـواقـع:

http://WWW.andi.dz

http://www.wadilarab.com/t10854-topic#ixzz350eEkYlR

//:http://www.djazairess.com/echchaab

-Les années Bouteflika : 1999-2009: Les opérateurs étrangers ont répondu présent.

: Sur le site

http://www.jeuneafrique.com/Articles/Dossier/ARTJAJA2511p076077.xml0

الملحق رقم:01

PIB 10^9	عدد المنخرطين 10^3			رقم الأعمال بمليار الـ دج			البيان
/	WTA	OTA	ATM	WTA	OTA	ATM	المتعامل
4435	–	315	135	–	09	5	2002
5044	–	1279	168	–	27	8	2003
5993	287	3418	1176	01	55	20	2004
7525	1477	7277	4908	11	83	25	2005
8514	2991	10531	7476	19	115	27	2006
9367	4488	13382	9693	26	121	44	2007
11077	5219	14109	7704	34,84	135	46	2008
10007	8033	14618	10080	36	135,6	50,5	2009
12034	8246	15087	9447	35	136	47	2010
14481	8505	16595	10516	59	135,6	53	2011
16125	9059	17846	10623	74	143,3	59	2012
15521	9491	17574	12451	85	143	73	2013

المصدر: تم جمع المعطيات من التقارير السنوية الخاصة بسلطة الضبط، الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، ضمن تقارير "الجزائر في أرقام Algérie en quelques chiffres "رقم 38- 41، ومنشورات البنك العالمي على الرابط،

Perspective Monde" perspective.usherbooke.ca/bilan/servlet/BMT "
//:endancestatpays http

استغلال الغاز الصخري في الجزائر بين الحتمية والخيار

Shale gas extaction in Algeria – is it a compulsory-

أحمد جابة ، دكتوراه دولة في التسيير رئيس قسم علوم التسير

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة باجي مختار- عنابة - الجزائر

الاستاذ سليمان كعوان، ماجستير اقتصاد البيئة طالب دكتوراه بجامعة باجي مختار عنابة الجزائر

ملخص :

أصبح الغاز الصخري مصدر ذو أهمية متزايدة للطاقة في العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن، ورغم أن قاعدة موارد الغاز الصخري كبيرة وواسعة الانتشار في العالم، فإن الإمكانيات لم تحدد بعد على الصعيد الوطني في أغلب البلدان، وتبقى تجربة الولايات المتحدة الأهم في العالم، حيث أصبح الغاز الصخري فيها يمثل جزءا كبيرا من إمدادات الغاز بصفة خاصة والطاقة بصفة عامة، وتعتبر الجزائر واحدة من أهم الدول التي تملك إمكانات ضخمة من الغاز الصخري (أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية)، وبإمكانها استغلال هذه الطاقة الكامنة، لتأمين وتنويع مصادر الطاقة مستقبلا، ويعتبر ذلك أولوية الجزائر، لدعم التنمية وتعزيز قدراتها في مواجهة الصدمات الخارجية في ظل انخفاض أسعار المحروقات، وذلك بالاستثمار في هذا المصدر للطاقة غير التقليدي، بالاعتماد على الخبرات والتكنولوجيات الحديثة، مع إمكانية الاستفادة من التجربة الأمريكية، والبناء على خبراتها خاصة في مجال التكنولوجيا المستعملة في استخراج وإنتاج الغاز الصخري.

الكلمات المفتاحية : طاقة، طاقة أحفورية، طاقة تقليدية، غاز الصخري، بترول، غاز طبيعي.

Abstract :

Since the begining of the current century Shale gas has become one of the most important source of energy in the world especially in united states. Shale gas substance is overspread all over too many spots of the world, but despite, the overwhelming majority of counteries cannot establish their abilities on the ground sothat the americain experience in this field is still in the prime, because a great number of its gas in perticular and its energy in general is from shale gas. Algeria also is considered one of the counteries having a great deal of shale gas abilities (more than that of the united states) and able to exploit this unused ability to ensure different sources of energy in the future. For Algeria , this issue

is one of its priorities that may push its crowth forward so that it could face risks coming from broad because of the falling of oil prices. The strategies to be adopted are massive invetment in this unconventional field by relying on the most recent researches and technologies as well as taking profit from the american experience by adopting its technical way of extracting and producing shale gas.

. Shale gas, Natural gas, Oil، fossil energy،**Key words:** Energy

تمهيد

يشهد قطاع الطاقة حول العالم تغييرات كبيرة، نتيجة تزايد الاستهلاك وارتفاع التكاليف من جهة، والبحث عن مصادر بديلة لتأمين إمدادات الطاقة من جهة أخرى، وأصبحت قضايا توفر الطاقة وتكلفتها إشكالية كبيرة، ما عجل بالبحث عن بدائل لهذه الطاقة الآيلة للنضوب، وهو ما تجلى في الاهتمام ببعض المصادر الطاقوية البديلة في صورة الغاز الصخري، والذي أصبح محل اهتمام كل دول العالم، والجزائر واحدة من بين الدول التي تخطط لاستبدال تدريجي لمصادرها الطاقوية، وذلك من خلال استغلال مصادر بديلة، قصد تأمين إمدادات الطاقة، ويعتبر استغلال الغاز الصخري، من بين الأهداف التي وضعتها الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة، إذ تملك احتياطات كبيرة من الغاز الصخري، ويعتبر استغلال هذا المصدر الطاقوي غير التقليدي، كبديل للغازات التقليدية، من أهم انشغالات الدولة الجزائرية.

مشكلة الدراسة : من خلال هذه الورقة البحثية سوف نعالج بروز إشكالية الطاقة، وأهمية التوجه إلى الاستثمار في الغاز الصخري والتكنولوجيا المرافقة لها، وذلك من خلال عرض واقع استغلال الطاقة التقليدية، وتوجه الجزائر نحو استغلال إمكاناتها من الغاز الصخري، وسنحاول دراسة الإشكالية التالية:

ما هو واقع وآفاق استغلال الغاز الصخري في الجزائر، وما مدى إمكانية استفادة الجزائر من احتياطات الغاز الصخري كطاقة بديلة؟

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد المواضيع الهامة والحديثة المطروحة خصوصا في الآونة الأخيرة، كما تبرز أيضا من خلال إبراز الدور الاستراتيجي للغاز الصخري كمصدر بديل للطاقة التقليدية، وذلك من أجل ترشيد استهلاك الطاقة وتنويع المصادر البديلة لها، كما تكمن أهمية الدراسة في إمكانية استفادة الجزائر من احتياطاتها من الغاز الصخري كمصدر طاقوي غير تقليدي، من أجل تثمين إستراتيجية الجزائر الطاقوية لتطوير وتنمية مصادر بديلة لخدمة التنمية المستدامة.

أهداف البحث

يتمثل هدف البحث في تبيان دور الغاز الصخري كمصدر للطاقة بديل في ميزان الطاقة في الجزائر، وما يمكن أن يلعبه في المستقبل، وإيضاح دوره الهام في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وتأمين إمداداتها خاصة في المستقبل، كما يتمثل هدف البحث أيضا في إبراز التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال استغلال الغاز الصخري.

الدراسات السابقة : تعد الدراسات والبحث في مجال الغاز الصخري قليلة، إذا ما استثنينا بعض الدراسات والتي ترتبط بدراستنا، وأهم هذه الدراسات ما يلي :

الدراسة 1 :

باللغة الانجليزية بعنوان:

and Environmental Policy The Influence of Shale Gas on U.S. Energy

من إعداد:

Henry D. Jacoby,a, Francis M. O'Sullivan,b and Sergey Paltseva

تناولت الدراسة أثر الغاز الصخري على الطاقة والبيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلصت إلى استغلال الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر نعمة على الاقتصاد المحلي، ومن المتوقع الوصول إلى طاقة أقل تكلفة، تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، رغم أن هذا لا ينفي وجود مخاطر، قد تكون لها انعكاسات سلبية على الإنسان والبيئة، ما يستوجب استعمال وتطوير تقنيات منخفضة الانبعاثات الملوثة، عند استغلال وإنتاج الغاز الصخري.

الدراسة 2 :

دراسة بعنوان "مستقبل إنتاج النفط والغاز من المصادر غير التقليدية" من إعداد الباحثين : فهد التركي، بيير لاروج. وخلصت الدراسة إلى أن إمدادات السوائل من المصادر غير التقليدية ستزداد إلى 24% عام 2035 مقارنة ب 5% عام 2011، كما أن إنتاج آبار الغاز الصخري سيتناقص بسرعة، ما يستوجب حفر عدد كبير من الآبار لدعم الإنتاج، رغم أن تلك الآبار تنتج سوائل الغاز الطبيعي (بعد نفاذ الغاز الصخري)، التي تجعل استغلال تلك الآبار مجدي اقتصاديا، ومعظم المراقبون يتوقعون أن تعزز التطورات التقنية زيادة إنتاج الغاز الصخري.

وبالنظر إلى هاتين الدراستين، نجد أنهما يركزان على استغلال وإنتاج الغاز الصخري، وذلك بالتركيز على تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقصد معالجة الإشكالية والموضوع قسمنا دراستنا إلى ثلاثة عناصر وهي :

أولا : ماهية الغاز الصخري

ثانيا : استهلاك الطاقات الأحفورية في الجزائر

ثالثا : توجه الجزائر نحو استغلال إمكاناتها من الغاز الصخري

أولا- ماهية الغاز الصخري

وسوف نتطرق في هذا العنصر إلى تعريف الغاز الصخري، والتطور التاريخي لاستغلاله، وتبيان الاحتياطات المقدرة منه، في أهم 10 دول ذات إمكانات كبيرة من الغاز الصخري، بالإضافة إلى إبراز إيجابيات ومزايا الاقتصادية لاستغلال الغاز الصخري، وتبيان أهم العوائق التي قد تقف أمام استغلال هذا المصدر للطاقة.

1- تعريف الغاز الصخري :

الغاز الصخري هو غاز يتشكل من أحجار تسمى الإردواز ويكون محبوسا بين طبقاتها، وتتطلب عملية استخراجه تقنيات معقدة للغاية كما يمكن أن يصل مجال الحفر عند التنقيب عليه إلى أكثر من ألف متر، ويستخدم في تكسير الصخور التي يتواجد فيها الغاز الصخري مزيج من الماء والرمل ومواد كيميائية، مع الضغط العالي ليتم تحرير الغاز واستغلاله[1].

كما يعتبر الغاز الصخري غاز طبيعي يتولد داخل الصخور التي تحتوي على النفط بفعل الحرارة والضغط، ويحتاج هذا الغاز إلى المزيد من المعالجة قبل استخراجه، ولهذا السبب يصنفه المختصون بأنه غاز غير تقليدي، وكما هي حال الغاز الطبيعي التقليدي، يكون الغاز الصخري إما غنيا بالسوائل أو جافا ، ومنها الإيثان المفضل في صناعة البتروكيماويات[2]، وينتمي الغاز الصخري إلى فئة الغازات الطبيعية غير التقليدية، التي تضم أيضا ميثان الطبقة الفحمية وغاز الصخور الرملية المحكمة وهيدرات الميثان[3].

[1] - www.dzwiki.blogspot.com/2015

[2] - http://studies.aljazeera.net/reports/2013.htm.2014/06/27:، تاريخ الاطلاع

[3] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص7.

والغاز الصخري أو غاز الأردواز أو غاز الشيست، هو غاز طبيعي يوجد حبيسا بين تشكيلات الطفل الصفحي[1].

والطفل الصفحي هو أحد أهم أنواع الصخور الرسوبية، أو بمعنى آخر تكوين صخري رسوبي يحتوي على الطين والكوارتز ومعادن أخرى، وينتمي الغاز الصخري إلى فئة الغازات الطبيعية غير التقليدية، التي تضم أيضا ميثان الطبقة الفحمية وغاز الصخور الرملية المحكمة (أو الغاز المحكم)، وهيدرات الميثان، إن الكثير من النفط أو الغاز المتكونين في الطفل الصفحي (هذا التكوين يعرف بصخور المنشأ بما أنه مصدر الهيدروكربون) يهاجر إلى الصخور ذات المسامية والنفاذية العاليتين، على غرار الصخور الرملية مثلا[2].

2- ظهور الغاز الصخري

إن أول بئر غاز تجاري كان في الولايات المتحدة، التي حفرت في ولاية نيويورك سنة 1821، قبل سنوات طويلة من حفر أول بئر للنفط، كانت في الحقيقة بئر للغاز الصخري، ومن ثم، أنتجت كميات غاز محدودة من تكوينات الطفل الصفحي المتشققة قليلة العمق، ومع ذلك، وإلى عهد قريب، فقد ظل إنتاج الولايات المتحدة الإجمالي للغاز الصخري متواضعا، إذ طغت عليه الكميات الهائلة من الغاز الطبيعي المستخرجة من مكامن الصخور الرملية، وعلى الرغم من إثبات وجود ثروات في صخور الطفل الصفحي حول العالم منذ سنوات عديدة، لم تعتبر أكثر هذه الصخور مصادر محتملة لكميات تجارية من الغاز الطبيعي[3].

واستنادا إلى علماء الجيولوجيا، يوجد أكثر من 688 ترسبا للطفل الصفحي في 142 حوضا رسوبيا حول العالم، ولم تحدد إمكانية الإنتاج إلا في بضع عشرات منها فقط، أغلبها في شمال أمريكا، وتعد الكميات المحتملة ضخمة جدا، وهو ما يرجح تغيير خارطة سوق الغاز الطبيعي، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، والسوق العالمية للغاز الطبيعي المسال[4].

وتشير المعلومات إلى أن أكبر الفرص لإنتاج الغاز الصخري مستقبلا متاحة في الصين والأرجنتين والمكسيك والجزائر وأستراليا، كما تشير أيضا المعلومات الجيولوجية إلى أن هناك مناطق واعدة في

[1] - http://www.marefa.org/index.php/، تاريخ الاطلاع: 2014/07/09.

[2] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص7.

[3] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص7.

[4] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص3.

بولندا وفرنسا وبريطانيا، وهناك من يفترض أن ترسبات الغاز الصخري موجودة كذلك في الشرق الأوسط، خاصة في المملكة العربية السعودية[1].

وتؤكد أكثر الدراسات مصداقية، أن حجم مخزون موارد الغاز الصخري تقدر بنحو16110 تريليون قدم مكعب، أي 456 تريليون متر مكعب مقارنة ب 187 تريليون متر مكعب للغاز التقليدي، ويفترض أن حوالي 40% من هذا المخزون سيكون ذا جدوى اقتصادية[2].

والجدول (1) يبين الاحتياطات المقدرة من الغاز الصخري، لأهم 10 دول ذات إمكانات كبيرة من الغاز الصخري.

جدول(1) : الاحتياطات المقدرة من الغاز الصخري (العشرة دول الأولى)

المرتبة	الدولة	الاحتياطات المقدرة ($مليار م^3$)	الاحتياطات المقدرة ($تريليون قدم^3$)
01	الصين	31220	1115
02	الأرجنتين	22456	802
03	الجزائر	19796	707
04	الولايات المتحدة الأمريكية	17500	665
05	كندا	16044	573
06	المكسيك	15260	545
07	أستراليا	12236	437
08	جنوب إفريقيا	10920	390
09	روسيا	7980	285
10	البرازيل	6860	245

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

[1] - فهد التركي، بيير لاروج، مستقبل إنتاج النفط والغاز من المصادر غير التقليدية، جدوى الاستثمار، المملكة العربية السعودية، 2013، ص25.

[2] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص3.

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، على الموقع:

http://www.djelfa.info/vb/showthread.php، تاريخ الاطلاع:

.2015/01/25

- total et le gaz de schiste en algérien, observatoire multinationales, basta !, mars 2015.p5.

وتعتبر الاحتياطات المقدرة من الغاز الصخري، موارد قابلة للاستخراج اقتصاديا، أو تكوينات صخرية جاذبة، وهي احتياطات كبيرة، إذا ما قورنت بالاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي بكل أنواعه، فالغاز الصخري المقدر في الصين يبلغ 31220 مليار م^3 (1115 تريليون قدم مكعب)، وهي كمية كبيرة، وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة، حيث تبلغ فيها احتياطات الغاز الصخري المقدر 19796 مليار م^3 (707 تريليون قدم مكعب)، وتملك الولايات المتحدة الأمريكية ما يعادل 17500 مليار م^3 (665 تريليون قدم مكعب) من الغاز الصخري المقدر وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عالميا.

3- مزايا وعوائق استغلال الغاز الصخري :

إن استغلال وإنتاج الغاز الصخري كمصدر طاقوي بديل له عدة إيجابيات ومزايا كثيرة، وهذا لا ينفي مجموعة من العوائق أمام استغلال الغاز الصخري، ولعل أهم مزايا وعوائق استغلاله ما يلي:[1]

إيجابيات استغلال الغاز الصخري

- إضافة كميات هامة من الغاز الطبيعي لقاعدة الموارد العالمية.

- وقتا أقصر لأول عملية إنتاج مقارنة بالغاز التقليدي.

- استعمال مصادر طاقة أنظف.

- الاستغلال الواسع لتقنيات الحفر الجديدة حول العالم.

- الرفع من سلامة التموين للبلدان المستوردة للغاز.

عوائق استغلال الغاز الصخري

- ارتياب في التكاليف والقدرة على الدفع.

[1] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص6.

- شكوك حول إمكانية قبول البيئة لتقنيات الإنتاج.

- نسب تراجع غير واضحة مما قد يؤثر على نحو محسوس في تقديرات الاحتياطي.

- المعارضة المحلية لاستثمار الغاز الصخري.

ثانيا: استهلاك الطاقات التقليدية في الجزائر

بلغ الاستهلاك الوطني من الطاقة سنة 2012 حوالي 50.9 مليون طن مكافئ نفط، بعدما كان سنة 2000 يقدر بـ 30.1 مليون طن مكافئ نفط، وارتفع الاستهلاك النهائي للطاقة من 18.3 مليون طن مكافئ نفط عام 2000، إلى أكثر من 36.4 مليون طن مكافئ نفط عام 2012.[1]

كما عرف استهلاك الكهرباء والمشتقات البترولية والغاز الطبيعي تسارعا مستمرا في الاستهلاك، نظرا لتحسن الظروف المعيشية للمواطن، وذلك من خلال[2]:

- كهربة جل مناطق البلاد، مما استلزم تطوير وسائل إنتاج الكهرباء بانجاز أكثر من 7000ميغاواط من 2000إلى 2012.

- زيادة عدد السيارات.

يتوزع تطور الاستهلاك الوطني بالنسبة لمختلف القطاعات الرئيسية كالآتي:[3]

- ارتفاع استهلاك قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية بنسبة 5% في السنة، حيث انتقل من 4.5 مليون طن مكافئ نفط سنة 2000 إلى 7.9 مليون طن مكافئ نفط سنة 2012.

- ارتفاع استهلاك القطاعين المنزلي والخدمي بنسبة 4 بالمائة /سنة حيث ارتفع من 9.2 مليون طن مكافئ نفط سنة 2000 إلى 15 مليون طن مكافئ نفط سنة 2012.

- ارتفاع معتبر لاستهلاك قطاع النقل، حيث سجل نسبة نمو 9.2% في السنة، ليصل إلى 13.4 مليون طن مكافئ نفط سنة 2012، بعدما كان لا يتعدى 4.7 مليون طن مكافئ نفط، في سنة 2000.

---

[1] - مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبوظبي، الورقة القطرية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 1.، ص20140

[2] - مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبوظبي، الورقة القطرية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 1.، ص20140

[3] - مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبوظبي، الورقة القطرية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 11.، ص2014

وقد انعكس هذا التطور على ارتفاع الاستهلاك الوطني النهائي للفرد، حيث قدر بـ 1.35 مليون طن مكافئ نفط، عام 2012، مقابل 1 مليون طن مكافئ نفط، عام 2000.

أما فيما يخص تطور إنتاج استهلاك الطاقة الأحفورية في الجزائر(نخص بالذكر البترول، والغاز الطبيعي، نظرا لمساهمتهما الكبيرة في ميزان الطاقة في الجزائر) فكان كما يلي:

البترول:

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل اقتصادها، والجدول التالي (الجدول 2) يبين إنتاج واستهلاك البترول في الجزائر، ما بين عامي 2003 – 2013.

جدول (2): تطور إنتاج استهلاك البترول في الجزائر (2003 - 2013).

السنوات	الإنتاج (ألف برميل يوميا)	الاستهلاك (ألف برميل يوميا)
2003	1826	230
2004	1921	239
2005	1990	250
2006	1979	258
2007	1992	286
2008	1969	309
2009	1775	327
2010	1689	327
2011	1642	345
2012	1537	368
2013	1575	386

المصدر : إعداد الطالب، اعتمادا على:

BP statistical review of world energy 2014

نلاحظ من خلال الجدول(2)، أن إنتاج البترول في الجزائر عرف تطورا ملحوظاً ما بين سنة 2003، حيث بلغ 1826 (ألف برميل يوميا)، وسنة 2007، عندما بلغ 1992 (ألف برميل يوميا)، أي تطور بنسبة 9% في هذه الفترة، رغم أن هناك تراجع طفيف في الإنتاج في سنة 2006، وبعد هذه الفترة بدأ الإنتاج في التراجع إلى غاية سنة 2013، عندما عرف أدنى مستوى، حين قدر 1575 (ألف برميل يوميا)، أي تراجع بنسبة 20%، من سنة 2007 إلى سنة 2013، وعموما فقد تراجع إنتاج البترول في الجزائر بنسبة 13,7% ما بين عامي 2003 و2013.

أما فيما يخص استهلاك البترول في الجزائر في نفس الفترة (2003 - 2013)، فقد عرف تطورا مستمرا، حيث قدر 230 ألف برميل يوميا في سنة 2003، وبلغ 386 ألف برميل يوميا في سنة 2013، أي تزايد بنسبة 67,8%، وهذه ما يفسر التطور الكبير في فيما يخص الاستهلاك مقارنة بالإنتاج، الذي تراجع بنسبة 13,7% في نفس الفترة.

الغاز الطبيعي:

تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر احتياطيا وإنتاجا للغاز الطبيعي في العالم، فبالإضافة إلى الاستهلاك المحلي، فهي تصدر كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، خاصة عن طريق الأنابيب إلى أوربا، والجدول التالي (الجدول 3) يبين إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر، ما بين عامي 2003 – 2013.

جدول (3): تطور إنتاج استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر (2003 - 2013)

السنوات	الإنتاج (بليون متر مكعب)	الاستهلاك (بليون متر مكعب)
2003	82,8	21.4
2004	82	22
2005	88,2	23,2
2006	84,5	23,7
2007	84,8	24,3
2008	85,8	25,4
2009	79,6	27,2
2010	80,4	26,3

2011	82,7	27,8
2012	81.5	31
2013	78,6	32,3

المصدر : إعداد الطالب، اعتمادا على: BP statistical review of world energy 2014

نلاحظ من الجدول (3)، أن إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر، عرف تذبذبا في الفترة مابين 2003 و2013، حيث بلغ سنة 2003 ما قيمته 82,8 بليون متر مكعب، وعرف تطورا إلى غاية سنة 2005، عندما بلغ 88,2 بليون متر مكعب، أي هناك زيادة بنسبة 6,5%، ثم عرف تذبذبا إلى أن استقر في أدنى مستوى له في سنة 2013، عندما بلغ 78,6 بليون متر مكعب، أي بنسبة تراجع تقدر حوالي 10,8%، مقارنة بسنة 2005، وإجمالا تراجع إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر ما بين عامي 2003 و2013 بنسبة 5%.

أما فيما يخص استهلاك الغاز الطبيعي في نفس الفترة أي من 2003 إلى 2013، فقد عرف ارتفاعا مستمرا، مقارنة بالإنتاج، إذا ما استثنينا التراجع الطفيف في سنة 2010، مقارنة بسنة 2009، وعموما فقد ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر من 21.4 بليون متر مكعب إلى 32,3 بليون متر مكعب، أي بنسبة تقدر بحوالي 60%، وهي نسبة كبيرة مقارنة بتطور الإنتاج في نفس الفترة، حيث عرف الأخير تراجعا بنسبة 5%.

من خلال ما لاحظناه من الجدولين (2) و(3)، فإن إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الجزائر، في حالة تراجع مستمر، أمام التزايد الكبير والمستمر للاستهلاك، وهو ما قد يفرض على الجزائر البحث عن طاقات بديلة، تكون كفيلة بتغطية التراجع في إنتاج البترول الغاز الطبيعي، لتأمين إمدادات الطاقة في المستقبل، (خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي)، وربما يكون الغاز الصخري أحد مصادر الطاقة غير التقليدية، التي يمكن أن تكون طاقة بديلة للطاقات التقليدية، والتي تولي الجزائر اهتماما كبيرا باستغلالها، نظرا للاحتياطات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر من هذا المجال.

ثالثا- توجه الجزائر نحو استغلال إمكاناتها من الغاز الصخري

أصبحت قضايا توفر الطاقة الأحفورية (التقليدية) وتكلفتها إشكالية كبيرة، خاصة في الدول ذات الاقتصاديات الريعية، وهو ما جعل الجزائر تخطط لاستبدال تدريجي لهذا الطاقة من خلال البحث عن مصادر طاقوية بديلة، ومن بين الأهداف التي وضعتها الحكومة الجزائرية هو استغلال للاحتياطيات من

الغاز الصخري، حيث تتميز الجزائر بقدرات هامة من الطاقة غير التقليدية، التي يمكن أن تحل محل الطاقة التقليدية (البترول والغاز الطبيعي)، ويعتبر استغلال وتطوير الغاز الصخري كبديل للطاقات الحفرية الكلاسيكية أي المحروقات، من أهم انشغالات الجزائر.

1- إمكانيات الجزائر من الغاز الصخري

تمتلك الجزائر تكوينات صخرية جاذبة كبيرة (707 تريليون قدم مكعب، حوالي 19796 مليار م^3)، تقع أكثر هذه التكوينات في جنوب البلاد، ولكنها بعيدة عن الموارد المائية، ومع ذلك فإن العديد من شركات النفط العالمية مثل أكسون-موبيل، و إي أن آي، وشركة شل، أبدت رغبتها في القيام باستكشافات في تلك المناطق، وعلى ضوء بعض التراجع في حصتها في أسواق تصدير الغاز المسال، وكذلك بلوغ إنتاجها من احتياطات النفط التقليدي مرحلة الثبات، فقد ذكرت تقارير أن الحكومة ستقوم بتخفيف النظام الضريبي بهدف جذب المستثمرين الأجانب، وستتضح الرؤية حول مدى وسرعة الجزائر في تطوير إنتاجها من الغاز الصخري بعد أن تثبت الاستكشافات الأولية للآبار جاذبية التكوينات الصخرية، وبعد أن تقر الحكومة سياساتها الرامية إلى جذب المستثمرين الأجانب[1].

وقد صادق البرلمان الجزائري في بداية يونيو الماضي على قانون يتيح للحكومة، البدء في استخراج الغاز الصخري، وتعهد رئيس الحكومة خلال محاولته إقناع نواب البرلمان بالقانون باتخاذ الاحتياطات اللازمة والتدابير الوقائية خلال عمليات استغلال هذه الطاقة المثيرة للجدل، للحفاظ على البيئة والمياه الجوفية، ويتخوف السكان من تأثير استغلال الغاز الصخري في المنطقة على البيئة والزراعة وعلى المياه الجوفية، ومن انتشار مرض السرطان، بفعل المواد الكيمياوية، التي تستعمل عادة في استخراج الغاز الصخري، وهي المواد التي يعتقد المحتجون أنها ستمس المياه الجوفية والأراضي الزراعية والواحات التي تعج بها المنطقة.

وأعطى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الضوء الأخضر للحكومة للشروع في استغلال احتياطات البلاد من الغاز الصخري من دون المساس بالبيئة.

وجاء في بيان لمجلس الوزراء نشرته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، أن الاجتماع الذي ترأسه بوتفليقة، وافق على ممارسة نشاطات تتعلق باستغلال التشكيلات الجيولوجية الطينية والصخرية، ووفقا البيان، فإن المؤشرات الأولى المتوافرة، تبرز قدرات وطنية معتبرة من الغاز الصخري، كما أنها تبرز آفاقا واعدة من حيث الكميات الممكن استخراجها، ويستدعي تأكيد الطاقة التجارية لهذه الموارد برنامج

[1] - فهد التركي، بيير لاروج، مستقبل إنتاج النفط والغاز من المصادر غير التقليدية، جدوى الاستثمار، المملكة العربية السعودية، 2013، ص26.

يتضمن 11 بئرا على الأقل، ويمتد بين 7 و13 سنة، وكان تقرير لوزارة الطاقة الأميركية، حول احتياطات المحروقات غير التقليدية أكد أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا، بعد الصين والأرجنتين من حيث احتياطات الغاز الصخري القابلة للاستخراج.

ووفق التقرير، تقع هذه الاحتياطات المقدرة بـ 19800 بليون متر مكعب، في أحواض جنوب البلاد[1]. والجدول رقم (3) يبين أهم أحواض الغاز الصخري في الجزائر.

الجدول (4): أهم أحواض الغاز الصخري في الجزائر

الرقم	الحوض	الاحتياطات المقدرة
1	مويدير	حوالي 19800 تريليون م^3
2	أحنات	
3	بركين	
4	تيميمون	
5	رقان	
6	تندوف	

المصدر: إعداد الطالب، اعتمادا على:

http://alhayat.com/Articles/2533615

وحسب نائب رئيس مجمع الطاقة النرويجي ستات أويل (الجزائري قدور عواد)، فإن احتياطي الجزائر من الغاز الصخري، يصنف ضمن العشرة الأوائل في العالم، وأوضح في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية في فبراير (شباط) 2014، أن تصنيف الجزائر في قائمة البلدان العشرة الأكثر توفرا على احتياطيات الغاز الصخري، يأتي ذلك بإجماع معظم الهيئات الدولية المتخصصة في هذا المجال، وأكد أن الجزائر تتوفر على أحواض معتبرة من الغاز الصخري ومتفرقة، مما سيكون حافزا لإحداث نهضة صناعية واقتصادية مستقبلا بالاعتماد على هذه الموارد الغازية الجديدة[2].

[1] ، تاريخ الاطلاع: 2014/06/02.http://alhayat.com/Articles/2533615 - الجزائر تسمح ببدءاستغلال الغاز الصخري، على الموقع:

[2] - احتياطياتالجزائر من الغاز الصخري يصنف ضمن العشرة الأوائل في العالم، على الموقع: http://www.djelfa.info/vb/showthread.php.2015/01/25 ، تاريخ الاطلاع:

وكانت شركة سوناطراك، قد حققت في 2011، أولى أبارها من الغاز الصخري في حوض أحنانت الواقع جنوب عين صالح، وتبين أن هناك إمكانيات واعدة[1].

والصورة رقم (1) تبين التمركز الجغرافي لأهم أحواض الغاز الصخري في الجزائر

الصورة (1) : أماكن تواجد أحواض الغاز الصخري

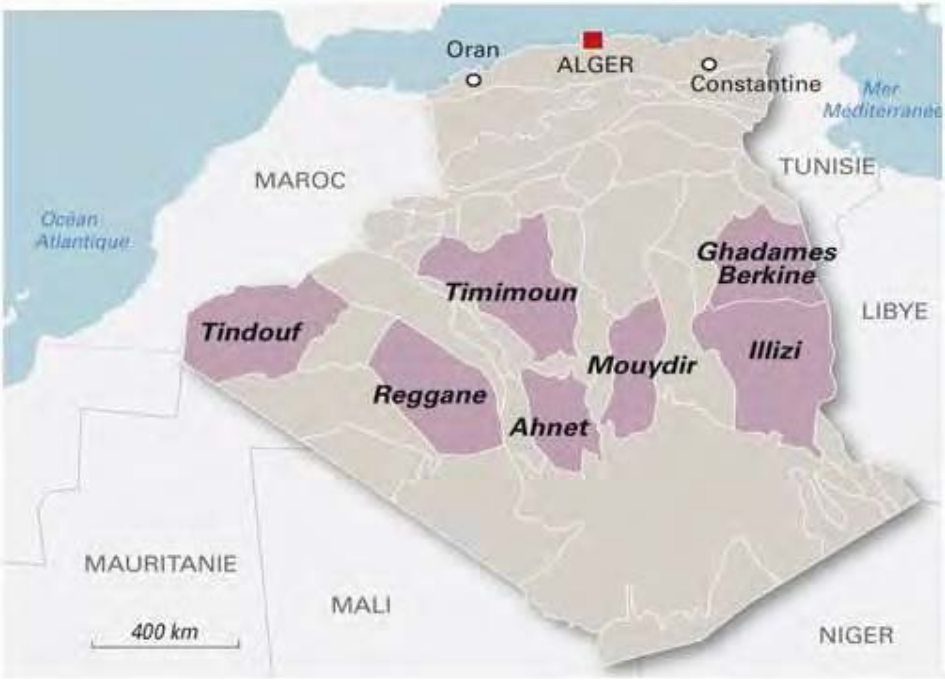

Source : Gaz de schiste en Algérie , frack free, europe , attac,

وفي يوليو (تموز) 2014، صرحت شركة النفط الوطنية سوناطراك، أنها تخطط لبدء استغلال الغاز الصخري في الجزائر إبتداءا من عام 2020، مع طاقة إنتاجية تصل إلى 30 مليار متر مكعب سنويا في المرحلة الأولى، أي ما يعادل الاستهلاك الوطني الحالي، وفي الوقت الراهن، سوناطراك بصدد بدء حملة الحفر بواسطة التكسير الهيدروليكي لتقييم الاحتياطيات القابلة للاستخراج[2].

2- ضرورة الاستفادة من التجربة الأمريكية

[1] - الجزائر تلجا إلى استخراج الغاز الصخري لتعزيز الاحتياطات الغازية، على الموقع:

http://www.elhiwarnet.com/index.php ، نشر بتاريخ الاثنين 01 أكتوبر 2012، تاريخ الاطلاع: 2014/06/02.

[2] - - total et le gaz de schiste en algérien, observatoire multinationales, basta !, mars 2025 . p5.

حتى عام 2013، كانت الولايات المتحدة، أهم دولة منتجة للغاز الصخري بكميات تجارية على مستوى العالم، وأصبح يمثل فيها الغاز الصخري جزءا كبيرا من إمدادات الغاز بصفة خاصة والطاقة بصفة عامة.

إن تقنيات وتكنولوجيا استغلال الغاز الصخري يمكن أن تكون متاحة في كل مكان في العالم، بما أنها مستعملة من قبل كبريات الشركات العاملة حول العالم، وقد تكون تقنية الحفر الأفقي أسهل الخبرات نقلا، ولكن تكلفة رأس المال الباهظة لمعدات ومواد التصديع، فضلا عن حجمها الهائل قد تحد من إمكانية إتاحتها في بعض الأماكن من العالم، بالإضافة إلى ذلك، فإن أكبر الشركات العاملة مستقرة في الولايات المتحدة، ويمكن الاستفادة منها، عن طريق إقرار السياسات الرامية إلى جذب المستثمرين الأجانب، وتوفير المناخ اللازم لذلك.

وفي هذا المجال أكد وزير الدولة لشؤون الطاقة ايرنست مونيز، الذي أجرى جلسة عمل بوزارة الطاقة بالجزائر أن الشركات الأمريكية مهتمة باستغلال المحروقات غير التقليدية في الجزائر، وصرح السيد مونيز عقب لقائه مع وزير الطاقة يوسف يوسفي أن الشركات الأمريكية مهتمة بالسوق الجزائرية، لأنها تتمتع بخبرة كبيرة في مجال استغلال الغاز الصخري، والتي سمحت لنا بضمان ازدهار اقتصادي واستقلالية في مجال الطاقة، وأكد أهمية استغلال الخبرة المكتسبة في الجزائر، وأشار كاتب الدولة الأمريكي للطاقة إلى فرص الاستثمار العديدة التي تتيحها الجزائر لرجال الأعمال الأمريكيين في قطاع الطاقة.

ومن جهته أبرز السيد يوسفي وزير الطاقة والمناجم الجزائري، الأهمية الحيوية لأمن الطاقة في الوقت الراهن، مؤكدا أن استغلال المحروقات غير التقليدية وضع الولايات المتحدة في الطريق الصحيح من أجل بلوغ هذا الهدف، وأضاف أن الجزائر تطرقت مع الجانب الأمريكي إلى الأخطار الناجمة عن استغلال الغاز الصخري، والاحتياطات التي يجب أخذها في عملية الإنتاج، وأكد أن استغلال المحروقات غير التقليدية ليس أكثر تلويثا من الموارد الأخرى، وحسب السيد يوسفي، فإن ما يكتب حول أخطار التلوث الناجم عن استغلال الغاز الصخري مبالغ فيه ومن الأمر الحيوي بالنسبة لنا استغلال كافة الموارد الممكنة من اجل تحقيق الأمن الطاقوي[1].

وكشف أيت الحسين، الوزير السابق في الطاقة والرئيس الحالي لمكتب نالتشيك للاستشارة في مجال الطاقة، ويوجد مقره في سويسرا، في حديث أدلى به على شبكة الانترنيت للمجمع الدولي "سي وا سي"،

[1]- الشركات الأمريكية مهتمة باستغلال الغاز الصخري في الجزائر، على الموقع:

http://www.elahdath.net/lates-news/38751.html، تاريخ الاطلاع: 2014/06/02.

الذي يشرف على تنظيم لقاءات خاصة بالطاقة (يوجد مقره بلندن)، أن الجزائر تتوفر على وسائل لتحويل الغاز الصخري إلى بترول، وفق التجربة الأمريكية التي حققت نتائج كبيرة، لكنه لا يجب أن تقوم بذلك إلا على المدى الطويل، وأوضح أن تحقيق مثل هذا الهدف يتطلب تحويل تكنولوجيا الشركات البترولية الدولية وتوفير إطار مناسب للاستثمار[1].

وفى هذا الإطار، يجب على الجزائر، الاستفادة من خبرات وتكنولوجيات الشركات الأمريكية الكبرى، مثل اكسون موبيل وشيفرون وكونكوفيليبس، والأوروبية مثل شل وتوتال واينى، وكل هذه الشركات اعتمدت عليها الصين في استكشاف وإنتاج الغاز الصخري الصيني.

3- تحديات استغلال الغاز الصخري في الجزائر

إن الجزائر مطالبة بتوفير الطاقة للمواطن من جهة، وملزمة بتنويع مصادرها المالية لتتخطى الأزمات الاقتصادية التي يعيشها العالم من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس يقول الخبراء أنه من الضروري أن تبحث الجزائر عن بدائل للطاقة كاستغلال الغاز الصخري الموجود في الصحراء، رغم أنهم لم يستغربوا تخوفات الرأي العام من الآثار السلبية التي قد تنجم من وراء هذه العملية، ووصفوها بالمشروعة لهذا حاولوا طمأنتهم، لأن الدولة الجزائرية حريصة على أمنهم، ويرى مسؤولون في وزارة الطاقة أنه لا توجد مخاطر من استغلال الغاز الصخري على صحة المواطنين، وذلك بعد الدراسات العديدة التي سبقت مرحلة الاستكشاف ولا داعي للخوف، ومن جهة أخرى طمأنت وزارة الموارد المائية مواطني الصحراء، وأكدت أنه لا توجد أي خطورة من عملية استكشاف الغاز الصخري على المياه الجوفية التي تزخر بها المنطقة، كما طمأنت وزارة البيئة من عدم وجود تأثير سلبي على البيئة في عملية استغلال الغاز الصخري[2].

من جهته، طمأن خبير الطاقة والبيئة بوزيان مهماه سكان الجنوب الجزائري، بعدم وجود أية أخطار أو تهديدات تترتب على استغلال الغاز الصخري، الذي تعتزم الحكومة استغلاله، مؤكدا أن هذه المادة الحيوية ستكون بديلا وتشكل إضافة نوعية للاقتصاد الوطني، من خلال استحداث الآلاف من فرص العمل، وقدم الخبير رؤية علمية في استغلال الغاز الصخري معتبرا أنه، من الناحية الكيميائية، مادة لا تختلف عن الغاز الطبيعي والغاز المنزلي، لكنه موجود في الصخرة الأم على مسافة تزيد عن 1000 متر، وأوضح أن هذا الغاز موجود في تجويفات صخرية تتميز بكونها ذات مسامات ضيقة جدا ولا تسمح له بالانسياب بشكل جيد على عكس الغاز الطبيعي الموجود في الأحواض الموجودة في التجويفات

[1] - الجزائر قادرة على إعادة التجربة الأمريكية لتحويل الغاز الصخري إلى بترول، على الموقع: http://www.adiyaronline.net/index.php ، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12.

[2] - فوروم الإذاعة الجزائرية، القناة الأولى، 2015/1/12، للمزيد الاطلاع على الموقع: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150112/26171.html

الباطنية، لذلك ينبغي تكسير هذه الصخرة الأم التي يوجد في تجويفها الغاز الصخري، لتمكينه من الانسياب بشكل جيد، وأوضح أن التجربة الأولى التي خاضتها الجزائر تمت من خلال حفر أول بئر، حيث تم حفره على عمق 1800 متر عموديا، و1000 متر أفقيا، وتم استخدام 7 مواد كيمياوية فقط، أثبتت التجارب أنها لا تشكل أي خطر على الإنسان أو البيئة، وردا على سؤال يتعلق بمخاوف سكان الجنوب من احتمال اختلاط مياه الشرب بالمواد الكيمياوية المستعملة في استخراج الغاز الصخري، أوضح الخبير، أن الخرائط الجيولوجية الموجودة، تؤكد أن هناك تراكم بين الأحواض المائية الباطنية والتجويفات للغاز الصخري، لكن المعلوم علميا أن المسافة بين هذه التجويفات والأحواض المائية كبيرة جدا، حيث أن الماء موجود على مسافة 300 متر فقط، بينما الوصول للغاز الصخري يتطلب حفر أكثر من 1000 متر، وبالتالي فإنه من الناحية العلمية مستبعد تسرب الغاز الصخري أو المواد الكيميائية من منطقة الصخر الغازي إلى منطقة الأحواض المائية[1].

وفي هذا الاتجاه، أكدت الحكومة الجزائرية أنه لا بد من إيجاد طاقة بديلة في الجزائر، لضمان المستقبل للأجيال القادمة، وأكدت أيضا مضي الدولة نحو الاستثمار في هذا المجال، لاسيما وأن الجزائر تملك ثالث مخزون من الغاز الصخري في العالم، ولا مفر من استغلال الغاز الصخري، لكن على المدى الطويل، كما أكدت الحكومة، أنه إذا واصلت الجزائر بنفس الإنتاج الحالي للمحروقات، فإن كل الدراسات تشير أنه إلى غاية 2030، فالجزائر بإمكانها ضمان الاكتفاء الذاتي فقط، مع نسبة قليلة موجهة للتصدير، ذلك ما يعرض مستقبل البلاد والأجيال القادمة للخطر[2,3].

ومن جهة أخرى، ورغم التأكيد على إيجابيات وامتيازات الغاز الصخري، فإن عمليات استخراج الغاز الصخري تثير تخوفات الخبراء من إمكانية تأثيرها على الوضع الصحي للمواطنين وتهديدها المباشر لاحتياطات البلاد من المياه والطبيعة الجيولوجية للصحراء.

وهو ما يجعل استغلال هذا النوع من الغازات مجازفة غير محسوبة العواقب على البلاد، واستخراج الغاز الصخري قد لا يهدد حياة الجزائريين من منطلق الاستهلاك المباشر، إنما تأتي مخاطره جراء عمليات الاستخراج، التي تتطلب استعمال مواد كيمياوية خطيرة وتقنيات التكسير الهيدروليكي، هذه الأخيرة التي قد تتسبب في تلويث المياه الجوفية في الصحراء، والتسبب بالإصابة بالأمراض السرطانية،

[1] ، للمزيد الاطلاع : 12/01/2015 - الإذاعة الجزائرية، القناة الأولى، برنامج ضيف الصباح،

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150112/26141.html

[2] - http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=66125.2014/06/02 ، تاريخ الاطلاع:

نتيجة تواجد كميات من بعض الغازات، التي تعتبر مواد مسببة للأمراض السرطانية، وأمراض أخرى ناجمة عن تلوث الماء بكميات مواد مشعة مثل اليورانيوم، ودعا خبراء في الطاقة الحكومة إلى فتح نقاش وطني بين الفاعلين حول كيفيات استخراج هذا الغاز ومحدداته وكيفية تسويقه، وحذروا من خطورته على البيئة والمواطن، في ظل التقنيات المعقدة التي ينبغي التحكم فيها لاستخراجه، مما ينبغي اللجوء إلى دراسات معمقة لتحديد وقت الاستخراج، والتفكير في تقنيات جديدة لتقليص التكلفة المالية والأثر على البيئة، كما أنه يتوجب منح البلاد الوقت الكافي لدراسة الوضع، وأبدى الكثير من الخبراء، تخوفاتهم من مضاعفات عملية الاستخراج بالنظر لكون العملية تتطلب استهلاكا كبيرا للمياه، حيث يتم استهلاك مليون متر مكعب من المياه المحلاة لكل مليار متر مكعب من الغاز الصخري، ما يوجب على الحكومة إلحاق مشاريع الاستخراج باستثمارات واسعة لحفر آبار المياه وإنجاز محطات للتحلية ومحطات لإعادة رسكلة المياه المستعملة[1].

ويرى مختصون أن كل المعطيات التي وفرتها الدراسات العالمية في مجال استغلال الغاز الصخري، تؤكد أن استخراج الغاز الصخري غير مفيد اقتصاديا في المرحلة الأولى، ذلك أنه يوجه لتلبية الطلب الداخلي، وأوضح خبراء أنه من منطلق أن قانون الاستثمار يفتح المجال للأجانب من أجل استغلال هذا النوع من الغاز في الصحراء، ما يؤدي إلى استفادتهم من عمليات الاستغلال دون استفادة الجزائر، وأن التسرع في منح الحقول للأجانب من أجل استخراج الغاز الصخري في هذه الفترة مأساة، ذلك أنها تقنيا وعلميا لا يمكن أن تتحقق في البلاد إلا بعد 30 سنة[2].

ومن هذا المنطلق، فإن هناك تحديات كبيرة ستواجه الجزائر، وربما حتى الشركات الأجنبية التي تقوم بإنتاج الغاز الصخرى الجزائري، للنهوض بهذا القطاع، ويبقى مشكل توفير الماء التحدي الأكبر لاستغلال وإنتاج هذا الغاز، وسيظل المشكل البيئي وتقنية الحفر الأفقي هاجس الرأي العام.

خاتمة :

بالرغم من وجود احتياطيات كبيرة مؤكدة من الغاز الصخري في الجزائر، إلا أن هناك مشكلات فنية، مثل عمق الرواسب الصخرية، وقربها من المناطق الحضرية، ونقص المهارات التقنية، تجعل استغلال تلك الاحتياطات أمرا مكلفا، وهو ما يتطلب الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية، خاصة

[1] - http://www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/378906.html.2015/1/21 : تاريخ الاطلاع:

[2] - خبراء يحذرون من تبعات استغلال الغاز الصخري، http://www.startimes.com/f.aspx?t=35071929.2015/2/23 : تاريخ الاطلاع:

الأمريكية في مجال الاستغلال والإنتاج، والاستثمار في خبرات الشركات الرائدة التي تعتمد على أحدث الوسائل والتقنيات للازمة لعمليات الاستغلال والإنتاج.

كما إن إدراك نتائج إيجابية ومرضية من خلال استغلال وإنتاج الغاز الصخري في الجزائر، وتأثيراتها على إنتاج الغاز الطبيعي والبيئة، يتطلب وقتا طويلا، نظرا لوجود كميات كبيرة من احتياطيات البترول والغاز الطبيعي، ناهيك عن الاستكشافات الجديدة، بالإضافة إلى العديد من المخاوف والتحذيرات، التي من شأنها أن تؤثر على مستقبل استغلال الغاز الصخري في الجزائر، وفي ظل المواقف المنددة باستغلال الغاز الصخري، فإنه قد لا يوجد محفز كاف لتحديد واستغلال الغاز الصخري، على الأقل في المدى القريب، ضف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاج الغاز الصخري مقارنة بإنتاج البترول والغاز الطبيعي، وستواجه الجزائر حتما تحديات كبيرة في مجال التكاليف وتوفير البنية الأساسية، لاستغلال احتياطاتها من الغاز الصخري، نظرا لأن العائدات الاقتصادية ستكون ضعيفة في البداية.

ومن المنتظر أن يثير موضوع استغلال الغاز الصخري لتعزيز الاحتياطات الغازية للجزائر، نقاشات كبيرة على المستوى العام، لكون الطريقة التي يتم بها استغلال الغاز الصخري، بالتكسير الهيدروليكي تثير انتقادات كبيرة كونها تؤدي إلى تلويث طبقات المياه الجوفية، وبذلك ينبغي على الجزائر على غرار البلدان التي تزخر بهذا النوع من مخزون الطاقة الكبير، منح الوقت والتريث للتحكم في التكنولوجيا واكتساب التقنيات اللازمة، حتى يتم تفادي مختلف المخاطر سواء على الصعيد الاقتصادي أو الإيكولوجي.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية :

1- رغم تراجع إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الجزائر، وتوجه الجزائر نحو البحث عن طاقات بديلة، سيبقى هذين المصدرين مهمين في ميزان الطاقة في الجزائر.

2- بالنظر إلى الاحتياطات المقدرة من الغاز الصخري في الجزائر، فإنها تحتل المركز الثالث عالميا بعد الصين والأرجنتين، وقبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل المركز الرابع.

3- يتطور استغلال وإنتاج الغاز الصخري في الجزائر، مع تطور التقنيات والخبرات والتكنولوجيا في هذا المجال، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الاستخراج.

4- بالنسبة للتجارب الدولية، لم يتم تحقيق نتائج مرضية في مجال إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية (التي تعتبر أول تجربة ناجحة في مجال استغلال الغاز الصخري)، خاصة من الناحية التجارية، إلا بعد تطوير تقنيات التكسير الهيدروليكي، أي عملية دفع المياه والمواد الكيميائية والرمل تحت

ضغوط عالية داخل الرواسب الصخرية الزيتية، لاستخراج كميات ضخمة من الغاز، وهذا ما يفرض على الجزائر الاعتماد على تلك التقنيات المتطورة، وذلك بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية.

5- رغم وجود احتياطات كبيرة من الغاز الصخري في الجزائر، وإمكانية استغلالها، فإنه لن يخفض بشكل ملحوظ اعتمادها على استغلال الغاز الطبيعي والبترول.

6- تعتمد تكاليف استغلال إنتاج الغاز الصخري على البيئة الموجود فيها، خاصة عمق تكوين الزيت الصخري، وتوافر المياه اللازمة، والبنية التحتية، وتقع أغلب احتياطات الغاز الصخري في الجزائر في أماكن بعيدة في الصحراء، مما قد يشكل عقبة كبيرة لتطوير آبار منتجة.

7- يدعم استغلال الغاز الصخري المؤكد في الجزائر مع البنية الأساسية الموجودة للغاز الطبيعي إمكانية زيادة تصدير الغاز الطبيعي.

8- إن التخوف من الآثار البيئية الناتجة عن عمليات التصديع المائي المستعملة في إطار استغلال الغاز الصخري (خاصة من الجانب الشعبي)، سوف يؤثر على التوجه نحو البدء في الاستغلال.

ومن أهم التوصيات والاقتراحات التي خرجنا بها بعد دراستنا هذه ما يلي :

1- لعل الخطوة الأولى في أي تطلع وتوجه نحو المستقبل في مجال الطاقة، تكمن في الاستخدام الرشيد لمصادر الطاقة، بما يشمل البحث عن مصادر طاقة بديلة في صورة الغاز الصخري.

2- ضرورة البدء في عمليات البحث والاستغلال، باستعمال أحدث التقنيات والوسائل، والتي من شأنها أن تكون أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية والإيكولوجية.

3- ضرورة زيادة البحث والتطوير في مجال تقنيات استغلال الغاز الصخري، مع الأخذ في الاعتبار أحدث التقنيات المستخدمة على مستوى العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، والاستفادة من خبراتها على أن يكون ذلك مبينا على أساس المنفعة المتبادلة.

4- يتعين على الحكومة الجزائرية زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وتقديم المعلومات، ودعم الإنفاق من خلال علاقات شراكة، على المستويين المحلي والدولي.

5- تشجيع التبادل العلمي والمشورة العلمية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية (تجربة ناجحة)، عن طريق عقد الندوات واللقاءات الدورية، وتحديث الدراسات في مجال استغلال الغاز الصخري في الجزائر.

المصادر

[1] - www.dzwiki.blogspot.com/2015

[2] - http://studies.aljazeera.net/reports/2013.htm، تاريخ الاطلاع:2014/06/27.

[3] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص7.

[4] - http://www.marefa.org/index.php/، تاريخ الاطلاع: 2014/07/09.

[5] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص7.

[6] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص7.

[7] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص3.

[8] - فهد التركي، بيير لاروج، مستقبل إنتاج النفط والغاز من المصادر غير التقليدية، جدوى الاستثمار، المملكة العربية السعودية، 2013، ص25.

[9] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص3.

[10] - مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة، نظرة مركزة على الغاز الصخري. لندن المملكة المتحدة، 2010، ص6.

[11] - مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبوظبي، الورقة القطرية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص10.

[12]- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبوظبي، الورقة القطرية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص10.

[13] - مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبوظبي، الورقة القطرية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص11.

[14]- فهد التركي، بيير لاروج، مستقبل إنتاج النفط والغاز من المصادر غير التقليدية، جدوى الاستثمار، المملكة العربية السعودية، 2013، ص26.

[15] - الجزائر تسمح ببدءاستغلال الغاز الصخري، على الموقع:
http://alhayat.com/Articles/2533615، تاريخ الاطلاع: 2014/06/02.

[16] - احتياطيالجزائر من الغاز الصخري يصنف ضمن العشرة الأوائل في العالم، على الموقع:

http://www.djelfa.info/vb/showthread.php، تاريخ الاطلاع: 2015/01/25.

[17] - الجزائر تلجا إلى استخراج الغاز الصخري لتعزيز الاحتياطات الغازية، على الموقع

http://www.elhiwarnet.com/index.php، نشر بتاريخ الاثنين 01 أكتوبر 2012، تاريخ الاطلاع: 2014/06/02.

[18] - total et le gaz de schiste en algérien, observatoire multinationales, basta !, - mars 2025 . p5.

[19] - الشركات الأمريكية مهتمة باستغلال الغاز الصخري في الجزائر، على الموقع:

http://www.elahdath.net/lates-news/38751.html، تاريخ الاطلاع: 2014/06/02.

[20] - الجزائر قادرة على إعادة التجربة الأمريكية لتحويل الغاز الصخري إلى بترول، على الموقع: http://www.adiyaronline.net/index.php، تاريخ الاطلاع: 2015/01/12.

[21] - فوروم الإذاعة الجزائرية، القناة الأولى، 2015/1/12، للمزيد الاطلاع على الموقع :

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150112/26171.html

[22] - الإذاعة الجزائرية، القناة الأولى، برنامج ضيف الصباح، 12/01/2015، للمزيد الاطلاع :

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150112/26141.html

http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=66125، تاريخ الاطلاع: 2014/06/02.

[23] - http://www.elkhabar.com/ar/autres/dossiers/378906.html : تاريخ الاطلاع: 2015/1/21.

[24] - خبراء يحذرون من تبعات استغلال الغاز الصخري،

http://www.startimes.com/f.aspx?t=35071929: تاريخ الاطلاع: 2015/2/23.

أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة

The impact of Corporate Governance practices on its Competiveness

Imperial Study on a Sample of economic and Public Companies in Skikda

أ . محمد الصالح فروم - كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير-

جامعة باجي مختار عنابة

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، أصحاب المصالح، التدقيق، تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية.

Key words: corporate governance, board of directors, disclosure and transparency, stakeholders, audit, economic public companies competitiveness.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين تطبيق الحوكمة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة وقدرتها التنافسية . ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة ميدانية لعينة شملت الفئات التالية : عضو مجلس إدارة، مدير تنفيذي، رئيس دائرة المحاسبة والمالية، ومدقق داخلي لست مؤسسات عمومية اقتصادية بولاية سكيكدة، تنشط في قطاعات مختلفة. بناء على استمارة مهيكلة شملت محاور الدراسة، وزعت على فئات العينة. بينت نتائج الدراسة الميدانية أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين أبعاد مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، في حين توجد علاقة ارتباط متوسطة ذات معنوية إحصائية بين بعد أصحاب المصالح وتنافسية المؤسسات محل الدراسة .

الكلمات الدالة: حوكمة المؤسسات، تنافسية المؤسسات، أثر تطبيق الحوكمة على تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية .

Abstract:

This study aimed at finding out the Relationship between corporate governance practices in Algerian economic and public companies in skikda, and its competitiveness, to reach this objective the researcher has done an imperial board of director member, :study of a sample including the following classes executive manger, head of accounting and finance unit and internal auditor of six economic and public companies in skikda, in the field of different sectors, by elaborating a questionnaire including questions cover the study axis, it has been distributed on sample classes.

The study reached the following results: there is no impact of duties and responsibilities dimensions of board of directors, disclosure and transparency, audit and internal control, risk management on the competitiveness of enterprises under study, while there is a medium correlation with statistically .significant between stakeholders and competitiveness of enterprises under study

:Key words corporate governance, competitiveness of enterprises, the impact .of Corporate Governance practices on its Competiveness

مقدمة:

عرف العالم تغيرات كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية وفي مجالات متعددة سياسية، اقتصادية، وتكنولوجية، حيث زادت حدة هذه التغيرات في أواخر تسعينيات القرن الماضي، خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية والاقتصادية التي مست الكثير من الدول المتقدمة والنامية، على غرار الانهيارات التي حدثت في عدد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997، وفضيحة شركة إنرون للطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وأزمة شركة وورلدكوم للاتصالات بالولايات المتحدة الأمريكية عام 2002، وانهيار بنك الخليفة بالجزائر عام 2004، والأزمة المالية العالمية لعام 2008.

وفي خضم التغيرات السابقة ظهرت مفاهيم اقتصادية جديدة كالعولمة، وبما أفرزته هذه الأخيرة من انفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض، وما انجر عن ذلك من تصاعد حدة التنافس بين المؤسسات على الصعيد العالمي، مما دفع بالمؤسسات إلى الانتقال من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية، والتخلي عن الأساليب الحمائية السابقة، والعمل على تنمية مزايا تنافسية جديدة تضمن لها التميز عن المنافسين.

كما تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة المؤسسات، الأمر الذي دفع بالمؤسسات الاقتصادية إلى تغيير طريقتها التقليدية في ممارسة أعمالها، وضرورة الالتزام بالقوانين والتعليمات المتعلقة بتسيير هذه المؤسسات، من خلال تنظيم العلاقات وتحديد أدوار مجلس الإدارة بمختلف لجانه بدقة، ومراعاة

اهتمامات المساهمين، وأصحاب المصالح بصفة متوازنة، وذلك في جو من الإفصاح والشفافية، وتبني أنظمة رقابة فعالة، وإستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر، بما يقود المؤسسة إلى الاستغلال العقلاني لمواردها المتاحة، ويضمن لها بالتالي تحقيق مستويات جيدة لأدائها، مما يدعم تنافسيتها، ويضمن بقائها واستمرارها.

مشكلة الدراسة:

في إطار سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، بادرت بسلسلة من الإصلاحات مباشرة بعد الأزمة البترولية لعام 1986، أدرجت ضمن مخطط التصحيح الهيكلي، بدء من استقلالية المؤسسات، قانون النقد والقرض، قانون المنافسة، قانون الخصخصة، اتفاق الشراكة الأورومتوسطي...الخ، وكل هذا سعيا لتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

ورغم تلك الإصلاحات، لم يكن هناك تحسن ملحوظ على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومرد وديتها، فتلك المؤسسات لا تستطيع الصمود أمام المؤسسات الأجنبية داخليا وخارجيا، وهذا بسبب عدم امتلاكها للمزايا التنافسية للعمل، في ظل انتشار الفساد الإداري والمالي وعدم كفاءة الإدارة، وضعف ممارسات حوكمة المؤسسات.

كل هذا يفرض على الجزائر خلق بيئة مناسبة تسمح لمؤسساتها الاقتصادية بممارسة نشاطاتها بفعالية، ولعل تبني الجزائر لبرنامج تأهيل مؤسساتها، وكدا إصدار ميثاق حوكمة المؤسسات سنة 2009، من شأنه أن يرفع من تنافسية مؤسساتها .

تتمحور مشكلة الدراسة حول قدرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات، ومدى تأثيرها على تنافسيتها في ظل منافسة شديدة على الصعيد المحلي والعالمي بين مؤسسات القطاع .

وعليه يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى تأثير تطبيق حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة على تنافسيتها ؟.

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

هل يؤثر مجلس الإدارة على تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة ؟ .

هل يؤثر الإفصاح والشفافية على تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة ؟ .

هل يؤثر أصحاب المصالح على تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة ؟ .

هل يؤثر التدقيق والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر على تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة؟.

فرضيات الدراسة: في ضوء عناصر مشكلة الدراسة وأسئلتها تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة على تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة.

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

Ho1: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة على تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة.

Ho2: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة.

Ho3: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأصحاب المصالح على تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة.

Ho4: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدقيق على تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية حوكمة المؤسسات والتي تعد من أهم العمليات والأنظمة الضرورية لأداء أي مؤسسة لوظائفها بكفاءة وفعالية وعامل استقرار مالي، وآلية رقابة، وضمان تحقيق المؤسسة لأهدافها الإستراتجية، لاسيما في ظل التطورات والتحولات الاقتصادية التي تتسم بالسرعة وزيادة احتمالات حدوث المخاطر، وبما أن هدف كل مؤسسة هو الاستمرار والبقاء، هذا ما يفرض عليها تدعيم قدرتها التنافسية لمواجهة تحديات المنافسة الحالية والمستقبلية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- التعريف بحوكمة المؤسسات كما حددتها أهم المنظمات الدولية، وكذا التعرف على واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة؛
- معرفة ماهية تنافسية المؤسسة ومؤشراتها؛
- تبيان أثر تطبيق الحوكمة على تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة.

منهجية الدراسة:

شملت الدراسة محورين أساسين، الأول نظري وفيه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت على مراجعة المصادر والدراسات العلمية المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة. أما الثاني فتم استخدام المنهج الإحصائي من خلال تحليل الارتباط والانحدار، حيث اعتمد على جمع البيانات والمعلومات المناسبة لأغراض البحث من خلال تصميم استبيان تضمن الجوانب الرئيسية لمحاور الدراسة.

نموذج الدراسة: في ضوء عناصر المشكلة والفرضيات المرتبطة بها، يتخذ نموذج الدراسة بمتغيراته المستقلة والمؤثرة على المتغير التابع الشكل التالي :

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

المتغير المستقل: حوكمة المؤسسات	المتغير التابع: التنافسية
*** مجلس الإدارة** *** الإفصاح والشفافية** *** أصحاب المصالح** *** التدقيق، الرقابة، وإدارة المخاطر**	*** مؤشرات مالية (الربحية، السيولة، الإنتاجية، التمويل المناسب، دوران الأصول، التكلفة)** *** رضا وولاء الزبائن** *** براءة الاختراع والتجديد والإبداع التكنولوجي** * الجودة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على فرضيات الدراسة.

الإطار النظري.

مفهوم حوكمة المؤسسات:

يجمع كثير من الباحثين على أن حوكمة المؤسسات ترتكز على إطار تشريعي، مؤسسي، تنظيمي، وسلوكي يعمل على إدارة العلاقات بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين وأصحاب المصالح (الموظفين، الزبائن، الموردين، الحكومة، والمجتمع المحلي بصفة عامة) وذلك في ظل وجود مصالح متعددة ومتضاربة، والتي تنشأ عنها صراعات يمكن أن تضيع على المؤسسة فرص تحسين مستويات أدائها وتدعيم مركزها التنافسي هذا من جهة، والبحث عن آليات مناسبة لتوجيه ورقابة عمل المؤسسة، وكدا آليات التوفيق بين مختلف المصالح من جهة ثانية [1].

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم الاتفاق سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي على تقديم ترجمة دقيقة باللغة العربية لمصطلح Corporate Governance، حيث أعطيت لها عدة تسميات* ذكر منها مطر ونور[2]: حوكمة الشركات، حوكمة المؤسسات، والإدارة الرشيدة، والإدارة الحكيمة، والإجراءات الحاكمة، لكن المرادف المقترح له من قبل مجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية هو حوكمة الشركات، والجزائر بدورها تؤيد استخدام هذا المصطلح، إضافة إلى مصطلح حوكمة المؤسسات، حيث يتم تداولهما بكثرة من طرف الباحثين والأكاديميين والمهنيين الجزائريين.

وقد تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم حوكمة المؤسسات من قبل الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية، فعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2004 بأنها" مجموعة الإجراءات والنظم الإدارية، والقانونية، والمحاسبية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأخلاقية التي توجه سلوك المؤسسة، وتحكم العلاقة بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح، ففي إطار حوكمة المؤسسات يتم تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها، والرقابة على الأداء، وينبغي أن يقدم نظام حوكمة المؤسسات الجيد حوافز مناسبة للإدارة لتحقيق الأهداف التي تحقق بدورها صالح المؤسسة وحملة الأسهم وتسهل من عملية الرقابة" [3].

ويعتبر هذا التعريف الأكثر شمولا، كونه يغطي أبعاد مختلفة لنشاط المؤسسة: إدارية، وقانونية، ومحاسبية، واقتصادية، واجتماعية، وأخلاقية. ويتضمن المفاهيم والإجراءات والأهداف والحوافز، والإدارة والرقابة، كما يأخذ بعين الاعتبار اهتمامات ومصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة بحوكمة المؤسسات (الإدارة، ومجلس الإدارة، والمساهمين، وأصحاب المصالح)، فضلا على أنه يركز على الاستخدام الفعال للموارد، والأداء التنافسي للمؤسسة.

مفهوم تنافسية المؤسسة:

رغم البحوث والدراسات المقدمة من قبل المفكرين والباحثين من أجل إعطاء تعريف محدد لمصطلح التنافسية، إلا أن هذا الأخير بقي مفهوما مبهما ولم يوضح بصورة جلية، وخير دليل على ذلك أننا لا نجده

في القواميس، فحسب الباحث **غول**، فالتنافسية هي محصلة مجموعة من القوى والتي من خلال التكامل فيما بينها سواء داخل أو خارج المؤسسة تحدد لنا خصائص نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، وأن مصطلح التنافسية ينصرف إلى المنتج والأسواق، المؤسسة والاقتصاد [4].

وعلى هذا الأساس، يمكن إعطاء تعريف شامل للتنافسية بأنها قدرة المؤسسة على الصمود أمام منافسيها محليا وعالميا والتفوق عليهم في ظل العولمة الاقتصادية وانفتاح الأسواق العالمية، وهذا بإتباع استراتيجيات مناسبة تمكنها من بلوغ أهدافها المسطرة من نمو وبقاء واستمرار، وتمكنها أيضا من اكتساب مكانة رائدة في السوق. ويتم التعبير عنها من خلال مجموعة متكاملة من المعايير الكمية المالية مثل الربحية، التمويل المناسب، التكلفة، الإنتاجية، ودوران الأصول، والمعايير النوعية غير المالية مثل الجودة، رضا وولاء الزبائن، التنويع والتجديد والابتكار[5]، وهذا ما يحتم على المؤسسة اكتساب مزايا تنافسية داخلية وخارجية، وترشيد استغلال مواردها المتاحة ، وخاصة تنويع مصادر تمويلها والاهتمام بدور الإبداع التكنولوجي، بما يعزز من قدرتها التنافسية [6].

وعليه، فإن أي مؤسسة لابد أن تهتم بمركزها التنافسي سواء من أجل حمايته والمحافظة عليه، أو من أجل تطويره أو تدعيمه، وهذا ما يتطلب منها اكتساب مزايا تنافسية متنوعة. ومن هذا المنطلق برز مفهوم الميزة التنافسية كوسيلة للتفوق والتميز عن المنافسين، حيث بدأ هذا المفهوم في الانتشار على نطاق واسع بين الشركات الأمريكية في سنوات الثمانينات، وخاصة بعد ظهور كتابات **"مايكل بورتر" (Michael Porter)**، إذ اكتسى هذا المفهوم مكانة حساسة في عالم الأعمال والإدارة، وتم تعريفها بناء على ذلك بأنها " العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية متواصلة مقارنة مع المنافسين" [7].

وفي إطار سعيها لترسيخ مقومات نظام حوكمة المؤسسات، وبناء إطار تشريعي وتنظيمي وسلوكي سليم وفعال لنظام الحوكمة يساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها الإستراتيجية، ويحسن من مستويات أدائها، ويدعم مركزها التنافسي قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2004 بتطوير وتحديث مجموعة المبادئ التي كانت اقترحتها في عام 1999 وقد تمثلت هذه المبادئ فيما يلي[8]:

المبدأ الأول- الحفاظ على حقوق المساهمين وتحقيق العدل والمساواة بينهم: أي أن تحرص إدارة المؤسسة على احترام حقوق المساهمين أغلبية وأقلية، محليين وأجانب، وكدا مساعدتهم في ممارسة هذه الحقوق بفعالية، وأن تقوم بتشجيعهم على حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين، مع توفير الفرص الملائمة لهم لتقديم الاقتراحات بخصوص الواقع الحالي للمؤسسة وخططها المستقبلية أيضا [9].

المبدأ الثاني- الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح: أي المحافظة على مصالح الفئات الأخرى (من غير المساهمين) ممن لهم علاقة بالمؤسسة أمثال: الدائنين، والموظفين، والزبائن، والموردين، والدولة، والمجتمع المحلي.

ولهذه الفئات جميعها مصلحة بنجاح المؤسسة واستمراريتها، إذ أن مصالحهم تتعرض للضرر في حالة فشل المؤسسة أو إفلاسها. لذا من الضروري على إدارة المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح التي وضعها القانون أو التي أنشأت من خلال اتفاقيات متبادلة، والعمل على تشجيع التعاون النشط والفعال بين إدارة المؤسسة وبينهم من خلال قنوات اتصال فعالة توفر لهم من خلالها معلومات شفافة تمكنهم من الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة وفرصها المستقبلية في دعم مركزها التنافسي، وفي تحقيق النمو وضمان البقاء والاستمرار[10].

المبدأ الثالث- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة: في إطار حوكمة المؤسسات يجب على أعضاء مجلس الإدارة بذل العناية الواجبة بهدف تحقيق أفضل مصلحة للمؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح.

ويلعب مجلس الإدارة دور هام في المؤسسة، كون أن الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة يتوقف بدرجة كبيرة على القرارات التي يتخذها هذا المجلس، وهذا انطلاقا من الخصائص الأساسية التي يجب توافرها فيه والتي يؤكد عليها نظام حوكمة جيدة سواء حجمه ومهامه، وتركيبته أو مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. فأكدت الباحثة يونسي وآخرون أن كفاءة مجلس الإدارة تكون تابعة لحجمه، حيث وجد أن الأحجام الصغيرة للمجالس تسهم في تحسين مستويات عملهم مقارنة بالمجالس ذات الأحجام الكبيرة التي يمكن أن تكون أرضية ملائمة لنمو النزاعات حول المصالح وغير ملائمة في نفس الوقت للمشاركة في قرارات المجلس، وهذا في المؤسسات التي يكون غالبية أعضاء مجالس إدارتها من المديرين التنفيذيين [11].

في حين يرى Peter and others أن المجلس الذي يحتوي على عدد كبير من الأعضاء، يكون أداؤه أفضل، بحيث أنه يتيح لمجلس الإدارة القيام بمهامه ومسؤولياته بفعالية أكبر، كما أنه يتيح الفرصة لتوفير الخبرات والمهارات اللازمة لتحسين الأداء[12]. إلا أن دراسة Jinarat and Quang توصي بضرورة تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة، كون أن المجلس الذي يحتوي على عدد كبير من الأعضاء يكون أداؤه غير فعال ولا يوجد تنسيق بين أعضائه، مما يعقد عملية اتخاذ القرارات[13].

كما يجب أن يكون مجلس الإدارة قادرا على ممارسة الاجتهاد والحكم الشخصي الموضوعي المستقل على شؤون المؤسسة، وهذا ما يتطلب مراعاة التوازن في تشكيلة مجلس الإدارة من خلال تعيين عدد كاف من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين والقادرين على ممارسة الحكم والاجتهاد الشخصي، وذلك لأنه في حال سيطرة المديرين التنفيذيين على الأغلبية في مجلس الإدارة، فإن هذا الأخير سيحاول

استغلال هذه السيطرة لتعظيم مصالحه الخاصة على حساب مصالح الملاك وأصحاب المصالح الأخرى[14].

وفي هذا الصدد أيضا أكد الباحث سليمان أن وجود مجلس إدارة مستقل يضمن التزام المؤسسة أكثر بحماية حقوق المساهمين، وبالتالي العمل على زيادة صافي الأرباح وتعظيم قيمة المؤسسة في الأجل الطويل، بالإضافة إلى تأكيد المجلس على المحاسبة والمساءلة بالموازاة مع وضع الخطط الإستراتيجية والتشغيلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على تحسين الأداء وإنتاج الثروة[15]. وفي نفس السياق كذلك بين الباحث سليمان الدور الذي يلعبه أعضاء الإدارة الذين يتمتعون بالاستقلالية في تكوين مجلس إدارة فعال له دور رقابي فعال على باقي أعضاء المجلس التنفيذيين، وذلك من خلال احتواء تركيبته على عضوين مستقلين أو أكثر، أو ثلث أعضاء المجلس، على اعتبار أن توفر الأغلبية في تركيبة مجلس الإدارة شرط أساسي لتدعيم السلطات الإشرافية للأعضاء غير التنفيذيين على باقي الأعضاء التنفيذيين[16].

في حين يرى الباحث هيسيل أنه بالرغم من أن كافة أعضاء مجلس الإدارة يتحملون مسؤولية أعمال الشركة، فإن الدور المستهدف لأعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين هو القيام بالتقييم المستقل لأداء التنفيذيين مع تحملهم في نفس الوقت المسؤولية الناتجة عن الصلاحيات الممنوحة لهم مع التنفيذيين، لذا فإن فعالية مجلس إدارة المؤسسة تتوقف على مدى قدرة أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين على الموازنة بين ضغوط مساءلة المديرين عن أدائهم، وبين متطلبات عدم التدخل في أدوار المديرين[17].

كما يجب أيضا مراعاة عنصر النوعية من خلال ضرورة امتلاك أعضاء مجلس الإدارة للمهارات والكفاءات التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط، ومن خلال قدرتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة، وقدرتهم على متابعة ومساءلة إدارة المؤسسة أمام المساهمين[18].

كما تعتبر المكافآت عامل محفز للمديرين للعمل لصالح المساهمين، وفي هذا أشار الباحث الفضل أن امتلاك الإدارة لجزء من رأس مال المؤسسة سيحفزها أكثر نحو اختيار الأنشطة التي تعظم ربحيتها، وبالتالي فمصلحة الإدارة في هذه الحالة تتمثل في العائد الذي ستحصل عليه في شكل توزيعات أرباح، وكذا ما سيترتب على تلك التوزيعات من ردود فعل ايجابية عند المتعاملين في سوق الأوراق المالية التي ستنعكس بدورها على أسعار أسهم المؤسسة[19].

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من الرقابة والمتابعة لنشاط الإدارة التنفيذية، يجب وضع هيكل تنظيمي يوضح خطوط السلطة والمسؤولية وقنوات الاتصال، مع ضرورة تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية يوضح مهام الرقابات المالية والإدارية وإجراءات الضبط الداخلي، وأساليب أدوات تقييم المخاطر بأنواعها: المالية،

والتشغيلية، ومخاطر الأعمال، والمخاطر الطارئة. إضافة إلى نظم محاسبية ومالية فعالة قادرة على توفير المعلومات المالية المناسبة لإعداد التقارير الداخلية والخارجية، كما تتم عادة الاستعانة بتقارير لجان التدقيق وقسم التدقيق الداخلي، فضلا عن أعمال وتقارير المدقق الخارجي الذي يتوجب على مجلس الإدارة أن يوفر له عنصر الاستقلالية[20].

المبدأ الرابع- الإفصاح والشفافية: يعد عنصر الإفصاح والشفافية من أهم الركائز التي يقوم عليها نظام الحوكمة، وذلك لأهميته القصوى في تمكين إدارة المؤسسة من تحقيق التوازن المستهدف بين مصالح إدارتها ومساهميها والأطراف الأخرى ذات المصلحة، من خلال توفير لهم معلومات ذات نوعية تساعدهم في ترشيد قراراتهم.

وقد أولت قوانين الشركات وقوانين أسواق المال أهمية بالغة للإفصاح والشفافية، فنصت على المعلومات الهامة والجوهرية التي يجب الإفصاح عنها كالنتائج المالية والتشغيلية، سياسات المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة، وعلى إدارة المؤسسة أن تراعي في إعداد هذه المعلومات والإفصاح عنها المعايير المحاسبية العالية الجودة وكذا التشريعات المحلية ذات العلاقة، ولضمان عنصر المصداقية في تلك المعلومات يجب أن يتم تدقيقها سنويا من قبل مدقق حسابات مستقل وكفء ومؤهل من أجل تقديم تأكيد خارجي وموضوعي إلى مجلس الإدارة، وأن يكون المدقق الخارجي عرضة للمساءلة من قبل المساهمين[21].

وقد أثبتت دراسات بعض الباحثين أمثال Castellano أن حرص المؤسسة على توفير إفصاح اختياري إضافة إلى الإفصاح الإجباري يعزز من نظام حوكمة المؤسسات، كما يعزز ثقة الجمهور بالمؤسسة وينعكس إيجابا على سمعتها وقيمتها السوقية، ومن ثم على أسعار أسهمها في أسواق المال، مما يعزز ويدعم تنافسيتها[22]، أما الباحث Prowse فقد كشف في دراسة له أن الإفصاح الاختياري الموفر في البيانات المالية للشركات المساهمة ينعكس إيجابا على نظام حوكمة المؤسسات ومن ثم يؤدي إلى توفير عنصر الكفاءة لأسواق المال[23].

والإفصاح والشفافية له أثر ايجابي على الأداء المالي للمؤسسة وفي استقطاب الاستثمار، فالإفصاح المناسب والعادل والكاف عن معلومات صحيحة ذات نوعية سيؤدي إلى ترشيد قرارات مستخدمي المعلومات، ومن هذا المنطلق فقد أوجدت عدة آليات لتعزيز العمل بمبدأ الإفصاح والشفافية، منها المساءلة والمحاسبة، والالتزام بتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة، والتأكيد على دور التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

وفي هذا الصدد تنص معايير التدقيق الدولية على ضرورة التزام الأعضاء التنفيذيين لمجلس الإدارة على وجه الخصوص، وكذا المدققين الداخليين والخارجيين للمؤسسة بأخلاقيات المهنة أثناء ممارستهم للمهام المنوطة بهم، من خلال تحليهم بالاستقامة والأمانة، والنزاهة والموضوعية، والسرية والمصداقية، والكفاءة والمسؤولية والمساءلة[24].

وقد أشار الباحث جمعه أن التدقيق الداخلي يساعد في حماية أموال المؤسسة وضمان سلامة الخطط الإدارية الموضوعة من خلال دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للمؤسسة والمساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة[25].

أما التدقيق الخارجي فهو يعمل على تقليص أو القضاء على التعارض بين مصالح الإدارة والمساهمين، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، فالمدقق الخارجي يضفي ثقة ومصداقية على المعلومات المحاسبية والمالية من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها المؤسسة وذلك بعد فحصها ومراجعتها والتأكد من صحتها، مع إعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية [26].

إضافة إلى هذا تعتبر الرقابة الداخلية بمثابة خط الدفاع الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة بصفة عامة، إذ تعد بمثابة أداة لتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية في المؤسسة من خلال ضمان حسن استغلال الموارد المتاحة، بما ينعكس إيجابا على الأداء التنافسي للمؤسسة، وهذا ما أكدته الباحثة كفوس بأن البيئة الرقابية التي تمثل أحد مقومات نظام الرقابة الداخلية لها تأثير على أداء المؤسسات، وأن وجود نظام فعال ومتين للرقابة الداخلية ضرورة لنجاح المؤسسات، ومن ثم ضمان البقاء والاستمرار في خضم المنافسة الحادة التي تميز بيئة الأعمال[27].

كما أن عملية إدارة المخاطر لها أثر على قيمة المؤسسة وأدائها، فهذه العملية تتطلب التعامل مع المخاطر الحالية والمستقبلية من أجل التقليل من آثارها السلبية، بما يؤدي إلى بث الثقة والطمأنينة لدى المساهمين وأصحاب المصالح، وهذا انطلاقا من جملة من المهام منها [28]:

- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل والعمل على إنشاء بيئة ملائمة؛

- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر؛

- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح؛

- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي؛

- تحليل كل خطر على حدى ومعرفة طبيعته، ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى؛

- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوث الحادث وتقرير حجم الخسارة؛

- اختيار أنسب وسيلة لإدارة المخاطر حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

كما يتعين أن لا تتجاوز حدود مسؤولية المؤسسة عند مجرد الحفاظ على حقوق الملاك فقط، بل أن تمتد حدود هذه المسؤولية لتشمل الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية تجاه البيئة التي تعمل فيها، وعليه فإن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تترتب عليها مجموعة من الواجبات تجاه المجتمع، وذلك بأن تساهم في تنميته وتطويره عن طريق توفير الفرص المناسبة لتوظيف العمالة بقدر يساهم في مكافحة البطالة، وبأن تضحي بجزء من أرباحها لتدريب العاملين فيها، وتوفير الخدمات الصحية لهم، وأن تساهم في مكافحة التلوث وتجميل البيئة، أو في تقديم الهبات والتبرعات للجمعيات الخيرية ومؤسسات النفع العام، مع السعي الدائم لتحسين جودة منتجاتها وخدماتها[29].

ومما سبق يتبين أن الممارسات السليمة للحوكمة ستساعد المؤسسات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي والمالي، والقدرة على المنافسة في المدى الطويل. وذلك من خلال[30]:

- مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتيجية سليمة للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة؛

- التأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسة وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة؛

- تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح؛

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي المناسب؛

- زيادة قيمة المؤسسة؛

- تخفيض مخاطر الأزمات المالية.

الإطار التطبيقي:

للتأكد من مدى صلاحية الاستبيان ووضوح أسئلته، تم إخضاعه لاختبار الموثوقية من الناحية العملية والإحصائية إذ بعد عرضها على عينة من الأساتذة المحكمين، ومجموعة من الأفراد المشمولين بعينة البحث تم الأخذ بملاحظاتهم وأجريت التعديلات المطلوبة، كما تم إجراء اختبار الثبات على الاستبيان

بحساب معامل ألفا كرونباخ وقد بلغ حوالي 85 % مما يدل على درجة ثبات عالية . كما هو موضح في الجدول رقم(1)

الجدول رقم (1): معامل الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	معامل الثبات ألفا كرونباخ
مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	0.351
الإفصاح والشفافية	0.496
أصحاب المصالح	0.719
التدقيق، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر	0.681
تنافسية المؤسسة	0.896
معامل الثبات الكلي للاستبيان	**0.848**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج SPSS

وقد تم الاعتماد على الرزمة الإحصائية SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات، حيث استخدمت المؤشرات الإحصائية التالية:

- التكرارات المطلقة والنسبية لتبيين كيفية توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل تحليل متغيرات الدراسة؛
- تحليل الارتباط والانحدار من أجل إبراز طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

إضافة إلى ماسبق فقد تم حساب بعض مؤشرات الأداء المالي باستخدام أهم النسب المالية (الربحية، السيولة، الهيكل المالي، ودوران الأصول) للمؤسسات عينة الدراسة .

مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي (عضو مجلس إدارة، مدير تنفيذي، رئيس دائرة المحاسبة والمالية، ومدقق داخلي) لست مؤسسات عمومية اقتصادية استيراتجية بولاية سكيكدة في قطاعات مختلفة، أما عينة الدراسة فشملت الموظفين ذوي الخبرة الكافية من الفئات السابقة الذكر، والذين شغلوا أو مازالوا يشغلون أحد الوظائف السابقة الذكر،كما تم التركيز على المؤسسات التي لديها قسم تدقيق داخلي، ومجلس إدارة .

وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 60، حيث تم استرجاع 42 وبعد فحصها تم استبعاد 7 وذلك لعدم اكتمال الإجابات فيها ليصل عدد الاستبيانات 35. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة والمقبولة

عدد الاستبيانات الموزعة	60
عدد الاستبيانات المستلمة	42
نسبة الاستبيانات المستلمة إلى الموزعة	% 70
عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	35
نسبة الاستبيانات الصالحة إلى المستلمة	% 83.33
نسبة الاستبيانات الصالحة إلى الموزعة	% 58.33

المصدر: نتائج توزيع الاستبيان على عينة الدراسة.

أما توزيع الاستبيانات على أفراد عينة الدراسة فكان كما يلي:

الجدول رقم (3): توزيع الاستبيانات على أفراد العينة

أفراد العينة	التكرار	النسبة المئوية
مدير تنفيذي	9	% 25.71
رئيس دائرة المحاسبة والمالية	12	%34.29
عضو مجلس إدارة	8	% 22.86
مدقق داخلي	6	% 17.14
المجموع	**35**	**% 100**

المصدر: نتائج توزيع الاستبيان على عينة الدراسة.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات: من أجل تحليل عبارات كل من المتغير المستقل والمتغير التابع تم الاسترشاد بنتائج تحليل الإحصاء الوصفي (الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية).

تحليل أبعاد حوكمة المؤسسات: لوصف مدى تبني مؤسسات عينة الدراسة للحوكمة قمنا بتقدير كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ودرجة الانطباق . كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الحوكمة

أبعاد الحوكمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الانطباق
مجلس الإدارة	3.72	0.28	موافق
الإفصاح والشفافية	3.72	0.32	موافق
أصحاب المصالح	3.71	0.41	موافق
التدقيق، الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر	3.69	0.32	موافق
الإجمالي " العام "	**3.71**	**0.23**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (4) أن بعدي مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية لهما نفس قيمة المتوسط الحسابي ويمثلان أكبر قيمة له (3.72) وهو يقع ضمن مجال الموافقة، ولذلك فقد جاء هذين البعدين في المرتبة الأولى، يليها مباشرة في الترتيب بعد أصحاب المصالح بمتوسط حسابي قدره 3.71 وبدرجة موافق، وقد جاء في المرتبة الأخيرة بعد التدقيق، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر بمتوسط حسابي قدره 3.69 وبدرجة موافق. وفي الأخير يتضح لنا أن قيمة المتوسط العام لأبعاد الحوكمة بلغ 3.71 وانحراف معياري 0.23 وهو يقع ضمن مجال الموافقة، مما يدل على أن المؤسسات عينة الدراسة تتبنى بنسبة معتبرة أبعاد الحوكمة، وبالأخص أبعاد مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية، وأصحاب المصالح، وذلك لإلزامية القوانين والتشريعات الجزائرية للمؤسسات بتطبيق والاهتمام بهذه الأبعاد، عكس التدقيق الداخلي،والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر فلا توجد نصوص وتشريعات تلزم المؤسسات بذلك.

تحليل تنافسية المؤسسات: لقياس تنافسية المؤسسات عينة الدراسة قمنا بتقدير كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5): وصف تنافسية المؤسسات عينة الدراسة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الانطباق
تنافسية المؤسسات	3.73	0.48	موافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج spss .

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لتنافسية المؤسسات عينة الدراسة قدر 3.73 وهو يقع ضمن مجال الموافقة، وهو ما يدل على أن المؤسسات عينة الدراسة تسعى لتحقيق مزايا تنافسية لتدعيم مركزها التنافسي من خلال الاهتمام بصفة أكبر بجودة منتجاتها وخدماتها، ثم بتحقيق رضا وولاء الزبائن، وتهتم أيضا بالتجديد والابتكار والتنويع في منتجاتها وخدماتها، كما أنها تهتم بدرجة أقل بتحسين مؤشراتها المالية مثل الربحية، والحصول على التمويل المناسب، والإنتاجية، وبدوران أصولها، وبتدنية تكاليفها.

تحليل الارتباط والانحدار لمتغيرات الدراسة:

تحليل الارتباط: قمنا بحساب معامل الارتباط لبيرسون بين أبعاد الحوكمة وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة. وتم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): معامل الارتباط بين أبعاد الحوكمة وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة

أبعاد الحوكمة	تنافسية المؤسسات عينة الدراسة		
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	المجموع
مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	0.142	0.207	35
مستوى الإفصاح والشفافية	-0.045	0.398	35
دور أصحاب المصالح	0.415	0.007	35
التدقيق، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر	0.245	0.078	35

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج spss .

يتبين من نتائج الجدول رقم (6) أنه توجد علاقة ارتباط موجبة بين أبعاد الحوكمة التالية : مجلس الإدارة وأصحاب المصالح والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة إلا أنها متباينة، في حين توجد علاقة ارتباط سالبة بين الإفصاح والشفافية وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة. فقيمة معامل الارتباط بين بعد أصحاب المصالح وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة قدرت ب 0.415 وهي تعبر عن قوة ارتباط متوسطة، وبما أن مستوى الدلالة 0.007 أقل من مستوى الدلالة النظرية 0.05 فنقول أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد أصحاب المصالح وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة.

أما قيمة معامل الارتباط بين بعدي التدقيق ومجلس الإدارة، وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة قدر على التوالي: 0.245، 0.142 وهي تعبر عن قوة ارتباط ضعيفة، أما قيمة معامل الارتباط بين الإفصاح والشفافية، وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة فقدر 0.05- وهي تعبر عن قوة ارتباط سالبة ضعيفة جدا. وبما أن مستويات الدلالة لأبعاد التدقيق ومجلس الإدارة والإفصاح والشفافية هي على التوالي: 0.078، 0.207، 0.398 أكبر من مستوى الدلالة النظرية 0.05 فنقول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التدقيق ومجلس الإدارة والإفصاح والشفافية كل على حدى، وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة .

2-3-2 تحليل الانحدار: يعطى النموذج التقديري للانحدار للعلاقة بين أبعاد الحوكمة وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة حسب نتائج الجدول رقم (7) كما يلي:

$$Y= 2.20 + 0.008X1 - 0.408X2 + 0.611X3 + 0.202X4$$

حيث:

Y: تنافسية المؤسسات عينة الدراسة

X1: مجلس الإدارة . **X2:** الإفصاح والشفافية.

X3: أصحاب المصالح. **X4:** التدقيق، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر.

الجدول رقم (7): النموذج التقديري للدراسة

معالم النموذج	B	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
الثابت	2.202	1.388	0.123
X1 مجلس الإدارة	0.008	0.290	0.978
X2 الإفصاح والشفافية	-0.408	0.286	0.164
X3 أصحاب المصالح	0.611	0.233	0.014
X4 التدقيق، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر	0.202	0.257	0.439

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج spss .

من خلال نتائج الجدول رقم (7) يتبين أن مستوى الدلالة لأبعاد مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر كل حدى أكبر من مستوى الدلالة النظرية 0.05 لذا فهذه

الأبعاد مرفوضة إحصائيا، وعلى العكس فمستوى الدلالة لبعد أصحاب المصالح 0.014 أقل من مستوى الدلالة النظرية 0.05 لذا فبعد أصحاب المصالح له معنوية إحصائية.

وللتأكد من القبول الكلي للنموذج فقد تم استخدام تحليل التباين ANOVA (اختبار F-Test) عند مستوى دلالة 0.05، فإذا كانت مستوى الدلالة لنموذج الانحدار أقل أو تساوي 0.05 نقبل النموذج وفي الحالة العكسية نرفضه . والنتائج المتحصل عليها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): اختبار معنوية النموذج التقديري للدراسة

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	1.879	4	0.470	2.366	0.075
المتبقي	5.956	30	0.199		
المجموع	7.835	34			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج spss .

يتضح من الجدول رقم (8) أن مستوى الدلالة لاختبار (F-Test) تساوي 0.075 أكبر من مستوى الدلالة النظرية 0.05 وبالتالي فالنموذج غير مقبول وغير جيد . ولهذا الغرض تم إعادة تقدير النموذج وتحسينه، حيث يمكن كتابته انطلاقا من نتائج الجدول الموالي:

$$Y = 1.936 + 0.483X$$

Y: تنافسية المؤسسات عينة الدراسة. **X:** أصحاب المصالح.

الجدول رقم (9): معادلة الانحدار بين أصحاب المصالح وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة

البيان	B	الخطأ المعياري	T	R	R Square
الثابت	1.936	0.688	2.816	0.415	0.172
X أصحاب المصالح	0.483	0.184	2.622		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج spss .

تشير المعادلة السابقة إلى وجود علاقة طردية بين بعد أصحاب المصالح تنافسية المؤسسات عينة الدراسة، فتغير بعد أصحاب المصالح بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير تنافسية المؤسسات عينة الدراسة بمقدار 0.483 وحدة، وبما أن قيمة R=0.415 فهذا يفسر وجود علاقة ارتباط متوسطة بين بعد أصحاب المصالح وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة، كما تشير قيمة R Square إلى أن 17 % من التغير في تنافسية المؤسسات عينة الدراسة يعزى إلى التغير في بعد أصحاب المصالح.

ولاختبار معنوية نموذج الانحدار البسيط تم استخدام تحليل التباين ANOVA . وقد لخصت النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): اختبار ANOVA بين أصحاب المصالح وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	1.351	1	1.351	6.877	0.013
المتبقي	6.484	33	0.196		
المجموع	7.835	34			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج spss.

يتبين من الجدول رقم (10) أن مستوى الدلالة 0.013 أقل من مستوى الدلالة النظرية 0.05 وعليه فنموذج الانحدار البسيط ذو معنوية إحصائية ومقبول وجيد.

اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية: استخدمنا اختبار (T-test) عند مستوى دلالة أقل أو تساوي 0.05 . حيث نقبل الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أقل أو تساوي مستوى الدلالة النظرية 0.05، وفي حالة العكس يتم رفض الفرضية . والجدول التالي يلخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة .

الجدول رقم (11): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضيات	قيمة t	مستوى الدلالة	قبول أو رفض الفرضية
الفرضية الفرعية Ho1	0.028	0.978	قبول
الفرضية الفرعية Ho2	-1.426	0.164	قبول
الفرضية الفرعية Ho3	2.622	0.014	رفض
الفرضية الفرعية Ho4	0.785	0.439	قبول

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج spss.

يتضح من الجدول رقم (11) أن مستوى الدلالة لأبعاد: مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر يقدر على التوالي: 0.978، 0.164، 0.439 وهي أكبر من مستوى الدلالة النظرية 0.05 وعليه نقبل الفرضية التي تقول لا يوجد تأثير لكل من أبعاد الحوكمة التالية: مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية، والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر كل على حدى على تنافسية المؤسسات عينة الدراسة، وعلى العكس فإن مستوى الدلالة لبعد أصحاب المصالح يقدر 0.014 أقل من مستوى الدلالة النظرية 0.05، وعليه نقبل الفرضية التي تقول بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لبعد أصحاب المصالح على تنافسية المؤسسات عينة الدراسة .

النتائج والتوصيات:

النتائج: كشفت الدراسة مجموعة من النتائج يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- لا يؤثر مجلس الإدارة بمهامه ومسؤولياته ولجانه على تنافسية المؤسسات عينة الدراسة؛

- لا يؤثر مستوى الإفصاح والشفافية على تنافسية المؤسسات عينة الدراسة؛

- توجد علاقة ارتباط متوسطة بين بعد أصحاب المصالح وتنافسية المؤسسات عينة الدراسة؛

- لا يؤثر التدقيق، والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على تنافسية المؤسسات عينة الدراسة؛

- تسعى المؤسسات عينة الدراسة للارتقاء بأدائها ودعم مركزها التنافسي من خلال الربحية، حصولها على التمويل المناسب، تحقيق توازنها المالي، الإنتاجية، تدنية تكاليفها، الجودة وكسب رضا وولاء الزبائن، إلا أن أغلب المؤسسات عينة الدراسة لا تهتم بالإبداعات التكنولوجية.

التوصيات: في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- قيام الجهات الرقابية على المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بتشجيع تلك المؤسسات على تطبيق نظام حوكمة المؤسسات، وحثها على إصدار دليل بالمبادئ الأساسية التي تحكم هذا النظام، والسعي لتخصيص قسم خاص بالحوكمة في هذه المؤسسات؛

- تفعيل دور مجلس الإدارة أكثر في المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال إنشاء أقسام خاصة بلجان مجلس الإدارة الثلاثة، التدقيق الداخلي، والمكافآت، والحوكمة وتفعيل دورها وإعطائها مزيد من الإفصاح

والشفافية خاصة ما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وهذا في سبيل وضع الضوابط الكفيلة بتطبيق نظام حوكمة المؤسسات؛

- حرص المؤسسات عينة الدراسة على تطبيق العدل والمساواة بين الموظفين مع القيام بدورات تكوينية وبرامج توعية لهم حول مبادئ حوكمة المؤسسات؛

- وضع قوانين وتشريعات خاصة تحث المؤسسات العمومية الاقتصادية على إعطاء عناية خاصة وإبداء مسؤوليتها تجاه البيئة التي تعمل فيها؛

- الاهتمام أكثر بقسم التدقيق الداخلي من خلال تدعيمه بالموارد البشرية اللازمة للقيام بعمليات التدقيق، إضافة إلى الاهتمام بإدارة المخاطر في المؤسسة من خلال توفير نظام معلومات فعال يفيد في تقييم المخاطر وإدارتها؛

- العمل على منح استقلالية أكبر للمدققين الداخليين مع مراعاة أداء مهامهم وفق المعايير الدولية للتدقيق، ووفق أطر أخلاقية عالية؛

- اهتمام المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بتدعيم تنافسيتها من خلال إعطاء أهمية كبيرة للإبداعات التكنولوجية والتجديد والابتكار؛

- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول حوكمة المؤسسات لتعميق وفهم أهميتها .

الإحالات والهوامش:

1- Pérez Roland, la gouvernance de l’entreprise, Paris-France, éditions la découverte, 2003, p112.

* توجد عدة ترجمات وتسميات للمصطلح الإنجليزي منها: حوكمة الشركات، حوكمة المؤسسات، الإدارة الرشيدة، الإدارة الحكيمة، حكمانية الشركات، حكم الشركات، التحكم المؤسسي، الحوكمة المؤسسية، الحاكمية المؤسسية، التحكم في المنشأة، والإجراءات الحاكمة.

2- مطر محمد، نور عبد الناصر،مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، الجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد 1، 2007، ص.51

3- جمعة حلمي أحمد، أخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكم المؤسسي، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص.25

4- غول فرحات، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص.85

5- Ho.J, corporate governance and corporate competitiveness: an International analysis, journal of corporate finance, vol11, 2005, p 26.

6 - حجاج عبد الرؤوف، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستيرفي تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، الجزائر، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2007، ص .86

7- خليل مرسي نبيل، القدرة التنافسية في مجال الأعمال، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، 2009، ص 76.

8- مشروع تنمية القطاع الخاص،مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة المؤسسات لعام 2004، الطبعة العربية العراقية، 2005، ص ص14-22 نقلا عن: OECD, 2004, principes de gouvernement d'entreprise de l'OCDE, éditions de l'OCDE, France . ، تم تحميلها من موقع المنظمة ***www.oecd.orge*** .

9 – قباجه عبد الرحمن عدنان ، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه في التمويل، الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، 2008، ص .50

10- كلبونة يوسف أحمد، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الأردنية (وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني عام 2007)، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008، ص 28.

11- يونسي صبرينة وآخرون، الحوكمة وتحسين أداء المؤسسات، الملتقى الدولي الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2007، ص .13

12- Peter and others, earnings management and corporate governance**:** The role of the board and the audit committee, journal of corporate Finance, Vol 9, 2003, p295.

13- Jinarat & Quang, The Impact of good governance on organizational performance after the Asian crisis in Thailand, MA PHESIS, Management specialties, Jordan, 2003, p30.

14- مطر محمد، نور عبد الناصر، مرجع سابق، ص 53.

15- سليمان مصطفى محمد، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مصر، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2006، ص 98.

16- سليمان مصطفى محمد، حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مصر، الدار الجامعية، 2008، ص 61.

17- هيسيل ماريك، مجالس إدارة الشركات: الرقابة من خلال التمثيل، دليل أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثالثة، 2003، ص 86.

18- مطر عطية محمد، أثر استخدام النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 36، العدد 2، 2009، ص 464.

19- الفضل محمد مؤيد، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة دراسة حالة الأردن، مجلة آفاق اقتصادية، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 28، العدد 112، 2007، ص 28.

20- خليل وارد عطا الله، العشماوي عبد الفتاح محمد، الحوكمة المؤسسية، مصر، مكتبة الحرية للنشر ، 2008، ص 34.

21- الهنيني أحمد إيمان، تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية العليا، 2004، ص 42.

- Castellano,J.G, Restoring public confidence, Journal of accountancy, 22 pp 37-39. 2,200vol.193, Issue 4,

- Prowse, s, The corporate governance system in banking: what do we know? 23 Banka del lavaro Quarterly Review, March, 1997, pp 11-40.

24- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، طلال أبوغزاله وشركاه الدوليه، دليل حوكمة الشركات، الأردن، 2013، ص35.

25- جمعة حلمي أحمد ، التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، جامعة عين شمس، العدد2، 2004، ص ص 20-21.

-Solomon jil, corporate Governance and Accountability, Wiley and Son, 26 second Edition, 2007, p151.

27- كفوس نوال، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الأردن، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات الإدارية والمالية، 2010، ص ص 63-80.

- The Institute of Internal Auditors, IIA Position paper: The Role of Internal 28 Auditing in Enterprise- Wide Risk Management, USA, 2009, p 13.

29- مطر عطية محمد، مرجع سابق، ص 465.

30- يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، الحوكمة ودورها في تحسن الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية: حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب بالروبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، جامعة ورقلة، العدد 5، 2015، ص 63.

مصادر البحث:

1- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، طلال أبو غزاله وشركاه الدوليه، دليل حوكمة الشركات، الأردن، 2013.

2- أحمد حلمي جمعه، 2015، أخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكم المؤسسي، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

3- عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مصر، مكتبة الحرية للنشر، 2008.

4- ماريك هيسيل، مجالس إدارة الشركات: الرقابة من خلال التمثيل، دليل أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثالثة، 2003.

5- مشروع تنمية القطاع الخاص، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة المؤسسات لعام 2004، الطبعة العربية العراقية، 2005.

6- محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مصر، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2006.

7- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مصر، الدار الجامعية، 2008.

8- نبيل مرسي خليل، القدرة التنافسية في مجال الأعمال، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، 2009.

9- أحمد يوسف كلبونة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الأردنية (وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني عام 2007)، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، الأردن، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2008.

10- أحمد إيمان الهنيني، تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية العليا، 2004.

11- عبد الرؤوف حجاج، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستيرفي تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، الجزائر، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2007.

12- عدنان عبد الرحمن قباجه، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه في التمويل، الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، 2008.

13- فرحات غول، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

14- نوال كفوس، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الأردن، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات الإدارية والمالية، 2010.

15- أحمد حلمي جمعه، التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، جامعة عين شمس، العدد2، 2004.

16- إلهام يحياوي، ليلى بوحديد، الحوكمة ودورها في تحسن الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية: حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب بالروبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، جامعة ورقلة، العدد 5، 2015.

17- مؤيد محمد الفضل، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة دراسة حالة الأردن، مجلة آفاق اقتصادية، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 28، العدد 112، 2007.

18- محمد عطية مطر، أثر استخدام النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 36، العدد 2، 2009.

19- محمد مطر، عبد الناصرنور، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، الجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد 1، 2007.

20- صبرينة يونسي وآخرون، الحوكمة وتحسين أداء المؤسسات، الملتقى الدولي الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2007.

21-Jil Solomon, corporate Governance and Accountability, Wiley and Son, second Edition, 2007.

22- Pérez Roland, la gouvernance de l’entreprise, Paris-France, éditions la découverte, 2003.

23- The Institute of Internal Auditors, IIA Position paper: The Role of Internal Auditing in Enterprise- Wide Risk Management, USA, 2009.

24- Jinarat & Quang, The Impact of good governance on organizational performance after the Asian crisis in Thailand, MA PHESIS, Management specialties, Jordan, 2003.

25- Castellano, J.G, Restoring public confidence, Journal of accountancy, vol.193, Issue 4, 2002.

26- Ho.J, corporate governance and corporate competitiveness: an International analysis, journal of corporate finance, vol11, 2005.

27- Peter and others, earnings management and corporate governance**:** The role of the board and the audit committee, journal of corporate Finance, Vol 9, 2003.

28- Prowse, s, the corporate governance system in banking: what do we know? Banka del lavaro Quarterly Review, March, 1997.

الملاحق:

تم حساب أهم مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات عينة الدراسة باستخدام النسب المالية لفترة الدراسة (2011/ 2013):

1- نسب السيولة:

السنوات / المؤسسات	2011	2012	2013
	نسب السيولة العامة		
مؤسسة بريميكس الشرق	3.99	5.79	3.84
مركب الدواجن عزابة	7.84	5.78	4.20
المؤسسة المينائية سكيكدة	3.84	5.06	5.84

مؤسسة مطاحن الحروش	17.23	15.36	14.06
مؤسسة أشغال الطرقات سكيكدة	1.92	1.40	1.26
مؤسسة الاسمنت حجر السود	2.03	3.23	3.48

2- نسب الهيكل المالي:

السنوات / المؤسسات	2011	2012	2013
	نسب التمويل الدائم		
مؤسسة بريميكس الشرق	16.98	17.57	12.00
مركب الدواجن عزابة	1.24	1.96	2.01
المؤسسة المينائية سكيكدة	1.95	2.17	2.46
مؤسسة مطاحن الحروش	2.11	2.18	2.16
مؤسسة أشغال الطرقات سكيكدة	1.60	1.36	1.43
مؤسسة الاسمنت حجر السود	1.99	2.44	2.09

السنوات / المؤسسات	2011	2012	2013
	نسب التمويل الخاص		
مؤسسة بريميكس الشرق	16.38	16.67	10.89
مركب الدواجن عزابة	1.18	1.80	1.81
المؤسسة المينائية سكيكدة	1.80	1.93	2.19
مؤسسة مطاحن الحروش	0.67	2.04	2.04
مؤسسة أشغال الطرقات سكيكدة	0.95	0.65	0.69
مؤسسة الاسمنت حجر السود	1.80	2.31	1.97

السنوات / المؤسسات	2011	2012	2013
	نسب المديونية		
مؤسسة بريميكس الشرق	0.26	0.21	0.32
مركب الدواجن عزابة	0.12	0.20	0.26
المؤسسة المينائية سكيكدة	0.15	0.17	0.17
مؤسسة مطاحن الحروش	0.69	0.09	0.09
مؤسسة أشغال الطرقات سكيكدة	0.57	0.69	0.72
مؤسسة الاسمنت حجر السود	0.26	0.18	0.19

السنوات / المؤسسات	2011	2012	2013
	نسب الاستقلالية المالية		
مؤسسة بريميكس الشرق	0.73	0.79	0.68
مركب الدواجن عزابة	0.90	0.83	0.80
المؤسسة المينائية سكيكدة	0.85	0.83	0.83
مؤسسة مطاحن الحروش	0.30	0.90	0.90
مؤسسة أشغال الطرقات سكيكدة	0.43	0.31	0.28
مؤسسة الاسمنت حجر السود	0.74	0.82	0.82

3- **نسب المردودية:**

السنوات / المؤسسات	2011	2012	2013
	نسب المردودية الاقتصادية		
مؤسسة بريميكس الشرق	0.16	0.13	0.09
مركب الدواجن عزابة	7.97	12.77	8.25
المؤسسة المينائية سكيكدة	0.10	0.04	0.07
مؤسسة مطاحن الحروش	-0.03	-0.014	-0.012

مؤسسة أشغال الطرقات سكيكدة	-0.04	-0.17	0.0003
مؤسسة الاسمنت حجر السود	0.15	0.20	0.15

السنوات / المؤسسات	2011	2012	2013
	نسب المردودية المالية		
مؤسسة بريميكس الشرق	0.22	0.16	0.12
مركب الدواجن عزابة	7.42	9.55	6.75
المؤسسة المينائية سكيكدة	0.12	0.05	0.09
مؤسسة مطاحن الحروش	-0.11	-0.02	-0.01
مؤسسة أشغال الطرقات سكيكدة	-0.10	0.56-	0.001
مؤسسة الاسمنت حجر السود	0.20	0.25	0.18

ثانيا ـ بحوث القانون والسياسة

سمات المنظومة الفكرية لدول المنافسة الرأسمالية

أ . د . لطفي حاتم
عميد كلية القانون والعلوم السياسية في الاكاديمية العربية في الدنمارك

ملخص باللغة العربية.

ـ سمات المنظومة الفكرية لدول المنافسة الرأسمالية ـ بحثا جديداً حيث لم يجد الباحث دراسات سابقة تترابط فيها المنافسة الرأسمالية مع التيارات الفكرية السائدة والمعارضة لها ، لذلك واستنادا الى حيوية البحث تعرضت الدراسة الى كثرة من الاشكالات الفكرية والسياسية منها على سبيل المثال وحدة وتناقض عالمنا المعاصر حيث تتبدى الوحدة في سيادة خيار التطور الرأسمالي مترابطة ـ الوحدة ـ مع تناقضات تفسرها حدة وشراسة المنافسة الرأسمالية بين دول الكولونيالية الجديدة وبين الدول الرأسمالية الناهضة . وبهذا الاطار توقفت الدراسة عند محورين الأول منهما تضمن مسارات تطور المنافسة الرأسمالية بأشكالها الاقتصادية ، القانونية والسياسية وتأثيرات ذلك على تطور العلاقات الدولية. اما المحور الثاني الموسوم ـ المنافسة الرأسمالية وسمات فكرها السياسي ـ فقد جرى توزيعه على مفصلين الاول تعرض الى دول الكولونيالية الجديدة وتيارات فكرها المعاصر بدأً بالليبرالية الجديدة التي شكلت ولا زالت رافعة ايديولوجية لحركة رأس المال الامريكي مرورا بالتيارات اليمنية التي تعتبرها الدراسة مؤسسات اجتماعية سياسية مدافعة عن المصالح الاجتماعية لشركات بلادها الاحتكارية فضلا عن التعرض لفكر الاشتراكية الديمقراطية والتغيرات المصاحبة لحركتها المعاصرة . اما المفصل الثاني فقد تناول دول الرأسمالية الناهضة وسمات فكرها السياسي متوقفاً عند سمات الايديولوجية الوطنية التي وصفتها الدراسة بأنها شكلا أيديولوجيا يهدف الى شد وحدة النسيج الاجتماعي لدول الرأسمالية الناهضة وضمان تطورها في وجه المنافسة الرأسمالية .

ملخص باللغة الإنكليزية.

Characteristics for the Ideological System of Competitive Capitalist Nations
English Abstract:
Characteristics for The Ideological System of Competitive Capitalist Nations – is a new research in which we did not find previous studies that connects the characteristics of competitive capitalism with ideological powers that are with or against its principles. Therefore, out of the originality of this research, this study presents an array of intellectual and political entanglements, such as the unity and contractiveness of our modern world. In which the unity is apparent in the

dominance of the option of capitalist evolution, along with contradictions that are explained by the edginess and ferociousness of capitalist competition between the new colonial countries and the uprising capitalism countries. In that regards, the study is dealing with two subjects; the first is about the evolution pathway of capitalism competition in the economical, legal, and political form of it, and the effect of them on the advancements of international relations. The second subject, entitled "capitalist competition and the characteristics of its political ideology", has been detailed in two sections. The first discusses the new colonial nations, and the powers of its current ideologies, the study has highlighted the most important dominant ideological powers, starting with the new liberalism, which formed, and still are an "ideological lift" for the American capitalistic expansion nature, with the right-handed powers, in which the study considers a socio-ideological institutions which defends the benefits of its countries assets. The study also discusses the ideology of democratic – communism, and the ongoing changes which are associated with its current situation. The second section is dealing with the uprising capitalistic countries and focusing on the characteristics of its national ideologies, in which the study suggest it to be an ideological form which aims to strengthen the socio-fabric of uprising capitalistic nations, and ensure its evolution in the face of capitalist competition.

المقدمة.

أفرزت وحدة العالم الرأسمالية اشكالا متعددة من النزاعات الوطنية والدولية وتشتد المنافسة الرأسمالية بين الدول الكبرى انطلاقا من نزعتين أيديولوجيتين اولاهما النزعة الاممية التي يسعى الرأسمال الامريكي تعميمها انطلاقا من محاولات ضم وإلحاق مناطق حيوية من دول العالم لمصالحه الحيوية . وثانيتهما النزعة الوطنية لدول الرأسمالية الناهضة التي تشكل رافعة لصيانة مصالحها الاستراتيجية . وبهذا المعنى نشير الى أن النزاع بين المصالح الوطنية للدول الرأسمالية الناهضة والمصالح الأممية لحركة رأس المال الامريكي تعكس مصالح مرحلتين متباينتين من التطور الرأسمالي مرحلة العولمة الرأسمالية متمثلة بانتشار وتوسع الرأسمال الامريكي وانتقاله من الضفاف الوطنية الى الضفاف الاممية ومرحلة ثانية أميل الى توصيفها بمرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تمر بها الدول الرأسمالية الناهضة والتي تشكل الدولة القومية فيها سياجا للتوسع فضلا عن صد نزعات الهيمنة الأمريكية .

ـ ان تعارض النزعتين الأممية والوطنية التي افرزتها الرأسمالية المعولمة يتزامن ونهوض قوى وحركات اجتماعية يسارية وأخرى يمينية متطرفة تعتمد العنف وسيلة لتحقيق اهدافها السياسية .

ـ مشكلة البحث.

يرى الباحث ان مشكلة البحث تكمن في أن وحدة العالم الرأسمالية لم تجلب السلام والتقدم الاجتماعي لدول العالم بل تلك الوحدة وسعت من مخاطر النزاعات المسلحة الوطنية / الدولية وشددت من وتيرة المنافسة الرأسمالية المرتكزة على افكار وشعارات جذابة تمكن الدول المتنافسة من الاستيلاء على ثروات الدول الوطنية وأسواقها المحلية .

ـ أهداف البحث.

تتمثل الاهداف الاساسية للبحث في تحليل وحدة العالم المرتكزة على وحدة خيار التطور الرأسمالي فضلا عن تناقضاتها المتجلية في حدة المنافسة الرأسمالية وتباين مستويات تطور اقتصاديات دولها ناهيك عن تحديد طبيعة وفعالية التيارات الفكرية المساندة والمعارضة لدول المنافسة الرأسمالية وتأثيرات ذلك على تطور العلاقات الدولية .

ـ أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في كشف المضامين الواقعية لكثرة من الشعارات السياسية والوصفات الاقتصادية التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية مع التأكيد على فشل سياسة تصدير النظم السياسية التي لا تتجاوب وطبيعة تاريخ التشكيلات الاجتماعية في الدول الوطنية مع تأشير كمية الخراب الهائل التي حملته نزعات الهيمنة على العالم ودوله الوطنية .

ـ مصطلحات البحث.

يتضمن البحث كثرة من المصطلحات التي تتطلب تحديد مضامينها منها ـ

أـ التشكيلة الرأسمالية العالمية.

وأعني بها ترابط مستويات تطور اقتصادات دول العالم الوطنية / الاقليمية / الدولية فضلا عن تأثيرات ذلك الترابط على طبيعة وتطور النزاعات الاجتماعية الوطنية لدول العالم المختلفة المرتكزة على وحدانية خيار التطور الرأسمالي .

ب ـ المنظومة الفكرية للتشكيلة الرأسمالية العالمية

يقصد الباحث بمفهوم المنظومة الفكرية للتشكيلة الرأسمالية العالمية تلك التيارات الفكرية الساندة والمناهضة للرأسمالية المعولمة مع التركيز على مضامين التيارات الفكرية الساندة لسياسة دول المنافسة الرأسمالية .

ج ـ دول الكولونيالية الجديدة

أفرز الطور الجديد من التوسع الرأسمالي اشكالا جديدة من (المشاركة) الخارجية في استثمار الثروات الوطنية وتسعى الدول الاستعمارية القديمة والتي اميل الى تسميتها بدول الكولونيالية الجديدة الى ضم

وإلحاق ثروات الدول الدولية الى بنية احتكاراتها الاقتصادية الدولية الأمر الذي يميزها عن الدول الرأسمالية الناهضة والهادفة الى بناء شراكة اقتصادية متوازنة مع دول العالم.

د ـ الشرعية الدولية

يحدد الباحث مضمون الشرعية الدولية بأنها تعبير مكثف عن توازن المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى مرفوعة الى مستوى القانون الدولي .

هـ ـ الايديولوجية الوطنية

حملت العولمة الرأسمالية تيارات فكرية جديدة تمثلت بأحد جوانبها بنهوض النزعة الوطنية والتي تجد تعبيرها بمنحيين الاول الدفاع عن المصالح الحيوية لدولة القومية المهيمنة كما في روسيا والصين والثاني استخدام الوطنية كساتر للدفاع عن مكانة الدولة الوطنية بوجه الانهيار والتخريب .

ز ـ النزعة الاممية .

واقصد بها الميول الاندماجية لحركة رأس المال الامريكي التي انتقلت سيطرته من الحدود الوطنية الى الهيمنة الدولية من خلال دمج رساميل الكثير من الدول الوطنية وتنظيم حركتها الاقتصادية تماشياً وأهداف المصالح الاستراتيجية الامريكية .

ح ـ احزاب اليمين .

يقصد الباحث بأحزاب اليمين تلك المنظمات والتجمعات السياسية الهادفة الى مناهضة النزعات الاممية للرأسمال الامريكي والتركيز على مصالح شركات بلادها الاقتصادية الوطنية وتمكينها من منافسة الشركات الدولية الاخرى وبهذا المعنى فان أحزاب اليمين تسعى الى صيانة مصالح الدولة القومية .

ط ـ اليمين المتطرف.

يرى الباحث في اليمين المتطرف منظمات سياسية انتجها الطور الجديد من التطور الرأسمالي تتحدد أنشطتها السياسية ـ منظمات اليمين المتطرف ـ بالتركيز على أساليب العنف والإرهاب الهادف الى تفكيك مبدأ الشرعية الديمقراطية الضامن لبناء سلطة الدولة السياسية فضلا عن محاولة تفكيك الحركات الوطنية الديمقراطية.

ـ منهج البحث.

اعتمد الباحث في تناوله لموضوعات البحث على المنهج الوصفي التحليلي المرتكز على تحليل تطور الظواهر الاقتصادية / الاجتماعية / السياسية التي أفرزتها وحدة العالم الرأسمالي فضلا عن متابعة مسارها التاريخي ارتباطا بروح المنافسة الرأسمالية وشعاراتها الايديولوجية

ـ هيكلية البحث.

تمت هيكلية البحث على اساس مباحث محددة توخى الباحث منها حصر الظاهرة مثار البحث والسعي الى تحليلها فضلا عن التركيز المكثف على مضامينها .

ـ خاتمة البحث.

في خاتمة البحث خلص الباحث الى تثبيت العديد من الموضوعات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي يراها تشكل ركائز أساسية لمضامين بنية البحث التحليلية .

المبحث الأول ـ المنافسة الرأسمالية ، سماتها وأشكالها.

انحسار النزاعات الايديولوجية بعد انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي أثارت الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية على بنية السياسية الدولية حيث اصبحت شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان وسائل عالمية تعتمدها كثرة من الدول والمنظمات الدولية فضلا عن الحركات الشعبية . وبهذا المعنى أرى ان تلك الشعارات أصبحت أدوات فاعلة بيد الطبقات الاجتماعية المحرومة من حقوقها السياسية والاجتماعية فضلا عن استخدامها من قبل الدول الوطنية لتطوير العلاقات الدولية على قاعدة المساواة واحترام السيادة الوطنية .

ان التقدير الايجابي لعالمية شعارات الديمقراطية ودورها في الكفاح الانساني لا يمنع القول من أنها ـ شعارات الديمقراطية ـ تحولت لدى الدول الكبرى الى وسائل لتخريب اقتصادات الدول الوطنية ونظمها السياسية وذلك من خلال فرض موديلات سياسية وأنماط ثقافية انتجتها التجربة التاريخية لتطور الدول القومية في البلدان الاوربية .

ـ استناداً الى تلك الرؤى العامة احاول متابعة التيارات الفكرية والشعارات السياسية المحركة لروح المنافسة الرأسمالية بعد تحديد الآليات الناظمة لمسار حركة التشكيلة الرأسمالية العالمية عبر موضوعات عامة مكثفة.

1 ـ السيادة العالمية لنمط الانتاج الرأسمالي انتجت الكثير من الاشكالات الاقتصادية / السياسية / الفكرية منها طبيعة التناقضات المتحكمة في مسار حركة العولمة الرأسمالية والمتمثلة بميول الاندماج والتفكك ، ومنها استراتيجيات دول الكولونيالية الجديدة ازاء الدول الرأسمالية القومية الناهضة التي أنتجها انهيار خيار التطور الاشتراكي ، ومنها مضامين وأشكال المنافسة الرأسمالية بين الدول السائدة عالميا وآفاق تطور تلك المنافسة . وأخيرا تراجع الليبرالية الجديدة كحاضنة أيديولوجية لنزعتي الهيمنة والتفرد .

2 ـ المنافسة الدولية الناتجة عن وحدة العالم الرأسمالي يمكن فحصها انطلاقا من تباين مستويات تطور الاقتصادات الوطنية المنخرطة في العولمة الرأسمالية والمتمثلة (أ) اقتصادات متحكمة ممثلة بدول مثل الولايات المتحدة الامريكية حمل تحول رأسمالها الاحتكاري من نزعته الوطنية الى روح توسعية ابعادا تجاوزت مفاهيم الاستقلال ، السيادة الوطنية وتوازن المصالح الدول القومية والدولية .(ب) اقتصادات رأسمالية ناهضة تمر بمرحلة يمكن تسميتها بـ (رأسمالية الدولة الاحتكارية) تحاول بناء ايديولوجية قومية تستند الى تحالف الدولة الوطنية مع شركاتها الاحتكارية تحت شعارات وطنية .(ج) اقتصادات

رأسمالية ضعيفة التطور تابعة لحركة الرأسمال الدولي مناهضة لنزعات الاندماج والإلحاق التي تشترطها العولمة الرأسمالية.

3 ـ تعارض النزعات التوسعية / الوطنية ومناهضة الإلحاق في العلاقات الاقتصادية الدولية تتجلى في ميلين أولهم سياسة دول الكولونيالية الجديدة الهادفة الى التدخل في الشئون الداخلية لغرض فرض مصالح احتكاراتها الاقتصادية على تطور اقتصادات الدول الوطنية الاخرى . وثانيهم نهوض تيارات وطنية تدافع عن مصالح بلادها الوطنية ، وأخرى يمينية متطرفة تعتمد العنف وسيلة لتحقيق اهدافها السياسية.

4 ـ وحدة العالم الرأسمالية المرتكزة على ترابط آليات اسواقه الدولية / الاقليمية / الوطنية افرزت تنافسا رأسماليا حاداً بين دول الرأسمالية الاستعمارية منها والدول الرأسمالية الناهضة.

5 ـ المنافسة الرأسمالية بين الدول الاستعمارية والناهضة تتحكم في حركتها ثلاث قوانين أساسية أولهم ـ قانون التطور المتفاوت الذي تتحدد مضامينه بتطور دول رأسمالية وتراجع دول رأسمالية اخرى اعتمادا على كثرة من العوامل منها الثروات الوطنية ، عدد السكان ، الموقع الجغرافي ، ناهيك عن طبيعة النظم السياسية الحاكمة ومدى استقلالية قرارها الوطني ([1]) . وثانيهم قانون الاستقطاب الذي يعتبر القانون الأساسي لحركة اسلوب الانتاج الرأسمالي في طوره المعولم ويتمثل هذا القانون بنهوض دول رأسمالية جديدة وتخريب دول اخرى فضلا عن صعود قوى اجتماعية وإفقار قوى اجتماعية اخرى ([2]). وثالثهم قانوناً اسميته قانون الالحاق وهو ـ ميل من ميول قانون الاستقطاب ـ يتمثل بإدماج ثروات الدول الوطنية ضعيفة التطور بالتكتلات الاقتصادية بعد تخريب سيادتها الوطنية وتفكيك تشكيلاتها الاجتماعية ، وبهذا التحديد فان قانون الالحاق يمثل الوجه الآخر لقانون الاندماج بين الشركات الاحتكارية الكبرى.

استنادا الى تلك الموضوعات الفكرية والاقتصادية فان المنافسة بين دول الكولونيالية الجديدة والدول الرأسمالية الناهضة تتجلى في الكثير من الحقول الاقتصادية / السياسية / العسكرية نتعرض لأهمها ـ

أ ـ تسعى الدول الرأسمالية الناهضة في سياستها الاقتصادية الى كسر هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على الاسواق المالية العالمية وذلك من خلال تأسيس بنوك عالمية جديدة تتبنى أسساً لتعاون اقتصادي مشترك يسعى الى تطور البنى التحتية لدول ضعيفة التطور فضلا عن اصدار قروض بشروط اقتصادية

([1]) اعتمد لينين في صياغة بعض افكاره في انتاج كتابه الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية على كتاب الباحث الماركسي النمساوي رودلف هليفردينج (الرأسمال المالي) .
ـ انظر لينين الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية مختارات الجزء الثاني دار التقدم موسكو ترجمة الياس شاهين سنة النشر ؟ . ص 49.

([2]) شكلت اليونان نموذجا لذلك التمايز الأمر الذي ادى الى انتقاص سيادتها الوطنية بعد أن فرض الدائنون ـ المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وآلية الاستقرار الأوروبية وصندوق النقد الدولي ـ مذكرة التفاهم المتضمنة خصخصة الموانئ والمطارات والسكك الحديد ومحطات الطاقة .

لا تنتهك سيادة البلدان الوطنية وبهذا السياق تشكل البنوك التي جرى تأسيسها في الصين بنك التنمية وبنك بريكس أمثلة جديرة بالدراسة . ([1])

ب ـ ان تأسيس البنوك المشار اليها ينتج اثارا اقتصادية وسياسية اهمها زيادة سلة العملات الدولية بإضافة اليوان الصيني فضلا عن تعاون دول بريكس بالعملات الوطنية وما يفرزه ذلك من اضعاف لهيمنة الدولار الاقتصادية . وثانياً جذب الدول ذات الاقتصادات الضعيفة لطلب المعونة الاقتصادية من البنوك الناشئة وما ينتج عن ذلك من اضعاف شروط المؤسسات المالية الدولية ويساهم في اضعاف فكر الليبرالية الجديدة الاقتصادي. وثالثاً تنعكس النتائج الاقتصادية للبنوك المالية الجديدة ايجابا على العلاقات الدولية وما يعنيه ذلك من تحول العالم الى عالم متعدد الاقطاب .

ج ـ يشكل المجمع الصناعي ـ العسكري في دول الكولونيالية الجديدة منها والناهضة اساسا لتطور الصناعات العلمية والتكنولوجية الوطنية الامر الذي جعل إنتاج وتصدير الاسلحة الجديدة وتقنياتها المتطورة مصدرا من مصادر حقول المنافسة الرأسمالية خاصة بعد أن صنعت روسيا والصين فضلا عن الهند أنواعا متطورة من الاسلحة الدفاعية والهجومية تلقي رواجا في الأسواق الدولية ([2]).

د ـ تشهد الأسواق العالمية منافسة حادة بين الدول المنتجة للنفط والغاز وبهذا السياق تحاول الولايات المتحدة الهيمنة على السوق الدولية من خلال زيادة مخزونها الاحتياطي من النفط أو عبرانتاجها للنفط الصخري الأمر الذي دفع دول متعددة بمقاومة نزعات الهيمنة على السوق النفطية عبر اغراق السوق بكميات كبيرة من النفط لغرض اخراج الشركات الأمريكية من حقول انتاج النفط الصخري على الرغم من سلبيات ذلك الاغراق على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط .

هـ ـ يشكل انتشار استخدام الطاقة النووية لإغراض سلمية مؤشرا على فتح اسواق جديدة للمنافسة الرأسمالية بين الدول النووية خاصة بعد الاتفاق النووي بين ايران والدول الكبرى وما حمله ذلك من أهمية استخدام الطاقة النووية لتطوير البنى التحتية في الدول المختلفة وتنمية اقتصادياتها الوطنية وبهذا السياق تسعى روسيا الى تقديم خبرتها الاقتصادية في مجال استخدام الطاقة النووية السلمية الى دول العالم خاصة بعد ان أنشأت مركزاً للوقود النووي يهدف الى تقديم خدمات لإنشاء مفاعلات نووية لأغراض سلمية ([3]).

و ـ المنافسة في الحقول السياسية بين الدول الرأسمالية القديمة منها والناهضة تتمحور حول سيادة القوانين الدولية في العلاقات بين الدول حيث ترى الدول الرأسمالية الناهضة ان المنافسة الاقتصادية

([1]) أطلقت دول بريكس في قمتها السابعة في تموز لسنة 2015 ، بنك التنمية الجديد البالغ رأسماله 100 مليار دولار أمريكي والهادف الى تمويل مشاريع البنى التحتية لبلدان المنظمة والدول النامية.

([2]) تشير دراسة صادرة عن المركز الدولي لابحاث السلام في استكهولم الى ان روسيا حافظت على المركز الثاني عالميا بع الولايات المتحدة الامريكية كما ان الصين جاءت في المركز الثالث في الفترة 2010 ـ 2014 وبذلك سيطرت الولايات المتحدة وروسيا والصين والمانيا وفرنسا على نحو 74 % من حجم تجارة الاسلحة في العالم . انظر موقع العربية الالكتروني تاريخ 16 /03 /2015 على الرابط http://www.alarabiya.net/

([3]) طالب نوران وشاش العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية مركز الكتاب الاكاديمي 2015 ص 134 ـ 135

والنزاعات السياسية بين الدول تتطلب الالتزام بقوانين الشرعية الدولية بينما ترى الولايات المتحدة الامريكية ان هيمنتها الدولية تشترط عدم الارتكان لقواعد القانون الدولي المتعلقة باحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل الدولي في شئون الدول الوطنية .

ز ـ التعارض بين سياسة الدول المتنافسة تشترط تحديد الترابط بين القانون والسياسة انطلاقاً من أن القانون بمضامينه الوطنية ما هو إلا تعبيرا عن توازن المصالح الطبقية في التشكيلات الاجتماعية الوطنية ، بينما تعبر الشرعية الدولية وقوانينها عن توازن القوى في السياسة الدولية ، لهذا فان استمرارية سيادة القانون بشكليه الوطني والدولي تشترط استمرارية توازن القوى في الداخل الوطني وتوازن مصالح الدول في العلاقات الدولية الامر الذي يؤكد على ان اختلال ذلك التوازن يؤدي الى توظيف القوانين الدولية لصالح سياسة الدول الكبرى ، وما ينتجه ذلك من تغليب منطق القوة على قوة القانون .

ح ـ أدت سياسة الهيمنة الامريكية وتجاهل قوانين الشرعية الدولية الى انقسام السياسية الدولية استناداً الى تكريس ظاهرتين في العلاقات الدولية الاولى منهما إدامة الاحلاف العسكرية انطلاقا من تواصل فعالية التحالف الاطلسي العسكرية ومحاولة إنشاء تحالفات استراتيجية بين دول الرأسمالية الناهضة وهذا ما تبدى من خلال تعزيز القدرات العسكرية للصين وروسيا الاتحادية وتطوير تعاونهما الاقتصادي والعسكري الى مستويات استراتيجية وبهذا المنحى يشير بعض الباحثين الى اعتبار منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي اطارا ناهضا لحلف عسكري جديد مناهض لوحدانية التحالف الاطلسي . أما الظاهرة الثانية فتتمثل في نشوء وبناء تكتلات اقتصادية تشكل أدوات دولية لضبط المنافسة الدولية على أساس توازن مصالح الدول الرأسمالية الناهضة مع الدول الرأسمالية الاستعمارية ([1]).

خلاصة القول ان التشكيلة الرأسمالية الدولية المعاصرة تتعرض الى انقسامات بسبب اصرار دول الكولونيالية الجديدة على سيادة مصالحها الاقتصادية والتمسك بسياسة تعميم رؤيتها السياسية ومنظوماتها الثقافية والأيديولوجية على دول العالم المختلفة .

المبحث الثاني ـ دول المنافسة الرأسمالية وتيارات فكرها السياسي.

1 ـ دول الكولونيالية الجديدة وسمات فكرها المعاصر.

([1]) نتيجة لسياسة المنافسة الرأسمالية وروح الهيمنة الامريكية ظهرت الكثير من التكتلات الاقتصادية في مختلف القارات منها النافتا ، الاتحاد الاوربي ، اتحاد دول أمريكا اللاتينية ، منظمة شنغهاي للتعاون التي تأسست عام 2001 التي تضم الصين وروسيا، كازاخستان، قرغيزيا وأوزبكستان، فضلا عن الهند وباكستان . ومنظمة بريكس التي تأسست عام 2009 والمتكونه من الدول ذوات الاقتصادات الصاعدة الصين ، البرازيل ، روسيا ، الهند وجنوب افريقيا .

يتميز الفكر السياسي في دول الكولونيالية الجديدة بتعدد تياراته الفكرية والسياسية والتي تعكس بهذا الشكل أو ذلك مصالح الكثير من الطبقات والحركات الاجتماعية وبهذا المعنى يمكننا تحديد المضامين الفكرية لأهم التيارات الرئيسة الفاعلة بـ ـ

أـ تيار الليبرالية الجديدة

ـ ادت وحدانية خيار التطور الرأسمالي الى صعود الليبرالية الجديدة التي يمكن توصيفها بكونها أيديولوجية شمولية تعبر عن مصالح راس المال الامريكي ونزعته الأممية .

ـ تكمن شمولية الليبرالية الجديدة التي حملها المحافظين الجدد في العقدين الأخيرين في كونها تتشكل من عدة دوائر أساسية أولاهما الدائرة الاقتصادية المرتكزة على السوق الحرة ووصفات المؤسسات المالية الدولية الهادفة الى ابعاد الدولة عن وظائفها الاقتصادية / الخدمية فضلا عن مطالبتها بتحجيم مكتسبات المواطنين الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من خراب اقتصادي ـ اجتماعي للبلدان الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية . ثانيتهما الدائرة السياسية المتمثلة بشعارات الديمقراطية السياسية وإعادة بناء الانظمة الوطنية عبر تدخلات عسكرية خارجية أفضت الى تفكك الدول المستهدفة ناهيك عن انحدار تشكيلاتها الاجتماعية نحو الهويات الفرعية وسيادتها في الحياة السياسية. ثالثتها الدائرة العسكرية المستندة الى سيادة التحالف الاطلسي واستبدال الشرعية الدولية بشرعية أطلسية تقوم على التدخل العسكري تحت شعارات مكافحة الإرهاب ،التدخل الانساني والإطاحة بالنظم الدكتاتورية . اخرتهما الركيزة التاريخية حيث اقدم الليبراليون الجدد على اعادة كتابة التاريخ بهدف إدانة الكفاح الوطني وملفاته السياسية و الاقتصادية المتمثلة بـ بالاستقلال والسيادة الوطنية ، انهاء التبعية الاقتصادية وتطوير التنمية الوطنية ـ وبالضد من ذلك شرع منظرو مراجعة التاريخ الى تمجيد الغزو والعدوان وبهذا المسار جرى توصيف الجرائم الكبرى التي اقترفتها الدول الكولونيالية تحت رايات (تمدين الشعوب المتخلفة) الى مستوى المآثر التاريخية للدول الكولونيالية.

ان صعود الليبرالية الجديدة وانحدارها السريع جاء نتيجة حتمية لوحدانية تمثيلها لمصالح الشركات الاقتصادية الأمريكية وافتقارها لمبدأ موازنة المصالح الوطنية / الدولية فضلا عن ازدراءها لتاريخ الدول الوطنية وثقافة تشكيلاتها الاجتماعية([1]).

ب ـ التيارات اليمينية

تتزايد الاهمية التاريخية لفعالية أحزاب اليمين الاجتماعية لما لها من تأثير على تطور الحياة السياسية للدول الأوربية وبهذا المنحى نلاحظ أن أنشطة اليمين السياسية تنطلق من اعلاء شأن الهوية الوطنية وصيانة ركائزها الاقتصادية / الثقافية / السياسية معبرة ـ أحزاب اليمين ـ عن مصالح الشركات

([1]) لمزيد عن أفكار الليبرالية الجديدة يراجع، النابلسي، شاكر ، اليبراليون الجدد، جدل فكري، منشورات الجمل كولونيا بغداد، 2005؛ حاتم ، لطفي، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، الاكاديمية العربية كوبنهاكن، ص 11 ولاحقاً.

الرأسمالية الوطنية ومساندتها ضد النزعات التوسعية للرأسمال الامريكي . وبضد من ذلك يتسم الفكر السياسي الناظم لحركة اليمين المتطرف ورغم ضجيجه الوطني بكونه فكرا سياسيا عابرا للهويات الوطنية متجاوبا وتوجهات الليبرالية الجديدة وكفاحها الهادف الى الهيمنة الدولية .

ج ـ تيار الاشتراكية الديمقراطية

ساعد خيار التطور الاشتراكي وانتشار أيديولوجية الفكر اليساري على بناء تيار الاشتراكية الديمقراطية باعتبارها بديلا ديمقراطيا عن الدولة الشمولية بنسختها السوفيتية إلا ان دولة الضمان الاجتماعي التي أنشأتها أحزاب الاشتراكية الديمقراطية بدأت بالتراجع لأسباب كثيرة منها انحسار فكر اليسار الاشتراكي ومنها تقارب أحزاب الاشتراكية الديمقراطية وفكرها السياسي مع توجهات اليمين الاوربي ومنها اعتمادها الجانب الاقتصادي من الليبرالية الجديدة وبالتحديد منها الخصخصة وتحجيم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأخيرا تخلي دولة الضمان الاجتماعي عن سياسة الحياد في العلاقات الدولية ومعارضة نهج التدخلات العسكرية.

ختاماً لابد من التأكيد على أن احزاب الاشتراكية الديمقراطية خاصة في دول الرفاه الاجتماعي تعاني من الضياع الفكري والسياسي بعدما تخلت عن ضوابطها الفكرية ومصالح قاعدتها الاجتماعية([1]).

د ـ حركات اليسار الديمقراطي

ـ تتشكل حركات اليسار الديمقراطي من مختلف الحركات الشعبية اليسارية المتميزة بطابعها الأممي المناهض لسياسية التدخل العسكري ونهج الغزو والعدوان ورغم أممية حركات اليسار الديمقراطي إلا ان شعاراتها تتسم بروح وطنية مرتكزة على اشاعة العدالة الاجتماعية وحرية الدول في اختيار اتجاهات تطورها السياسي / الاقتصادي فضلا عن اعتمادها ـ الحركات اليسارية ـ على منظومة القيم الديمقراطية في كفاحها الوطني / الأممي وذلك رداً على فشل الليبرالية الجديدة في بناء الديمقراطية بأطرها السياسية والاجتماعية فضلا عن انحسار مبادئها العامة في النظم السياسية الغربية .

ـ استنادا الى ذلك يرتكز الفكر السياسي الناظم لحركات اليسار الاشتراكي على ثلاث روافع فكرية الاولى رافعة الديمقراطية التي اصبحت ثقافة عامة تشترطها الاخلاق والمساواة الانسانية . والثانية رافعة العدالة الاجتماعية والمساواة بين قوميات وطبقات التشكيلات الاجتماعية الوطنية ، وأخيرا التأكيد على التنمية الاقتصادية الوطنية ورفض وصفات المراكز المالية الهادفة الى تعطيل وتخريب اقتصادات الكثير من الدول الوطنية .

([1]) تشكل دول الضمان الاجتماعي نموذجا سياسيا اقتصاديا جديرا بالدراسة انطلاقا من تراجع الكثير من أحزاب الاشتراكية الديمقراطية عن نظمها الفكرية فضلا عن توجه أحزاب اليمين فيها نحو الانخراط في البنية العسكرية لحلف الناتو.

أخيرا لابد من الاشارة الى ان الجديد في فكر الحركات الشعبية اليسارية يكمن في دعوتها الى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ربطها بإعادة بناء العلاقات الدولية على قاعدة ديمقراطية انطلاقا من مبدأي المساواة واحترام السيادة الوطنية.

2 ـ دول الرأسمالية الناهضة وسمات فكرها الوطني.

ـ تتباين دول العالم في مستويات تطورها الاقتصادي ـ الاجتماعي فهناك دول رأسمالية متحكمة في العلاقات الاقتصادية الدولية وهناك دول رأسمالية ناهضة تتمثل في دول بريكس ناهيك عن دول كثيرة يختلف بناء تطورها الاقتصادي استنادا الى مدى تبعية اقتصادياتها الى الدول الرأسمالية الفاعلة على صعيد العلاقات الدولية .

استنادا الى ذلك التشابك والترابط بين مستويات تطور الدول الاقتصادي وانطلاقا من قانون المنافسة الرأسمالية نحاول التوقف عند الفكر السياسي الفاعل في الدول الرأسمالية الناهضة .

ـ ادى انهيار نموذج الدولة الاشتراكية الى تفكك موضوعات الفكر السياسي الناظم للحياة السياسية والاقتصادية في الدول (الاشتراكية) الامر الذي دفعها الى تبني وصفات الليبرالية الجديدة التي سرعان ما أدت الى نشوء طبقات جديدة من الرأسماليين سعت الى تخريب ونهب قطاعات الدولة الاقتصادية والخدمية وما أفرزه ذلك من إشاعة البطالة والفقر في تشكيلاتها الاجتماعية.وبهذا السياق قدمت روسيا في عهد الرئيس يلسن نموذجا لسياسة العلاج بالصدمة التي اشترطتها المراكز المالية على قيادة الاتحاد الروسي ([1]).

ـ نشوء طبقات برجوازية جديدة في الدول (الاشتراكية) افضى الى تباين مسارات تطورها وذلك تبعا لطبيعة الشرائح الطبقية المتحكمة في تحديد اتجاهات تطور بلدانها السياسي والاقتصادي واستنادا الى ذلك انقسمت الدول (الاشتراكية) الأوربية الى قسمين أحدهما سعى الى الاندماج في الاتحاد الاوربي فضلا عن ترابطه مع البنية العسكرية الاطلسية الأمر الذي عكس ضعف الطبقة البرجوازية الجديدة وخشيتها من الحركات الشعبية المناهضة لسياسات الليبرالية الجديدةالتي قادت الى الافقار والتهميش.

ـ سياسة البرجوازية الحاكمة في الدول (الاشتراكية) الأوربية الهادفة الى ربط استقلالها وتنميتها الاقتصادية بالدول الرأسمالية الكبرى أشر الى عدم امتلاك الشرائح الطبقية الحاكمة الى فكر سياسي يضمن تطورها الاقتصادي ـ السياسي اللاحق وبهذا المعنى يمكن تفسير اعتماد الطبقات البرجوازية الحاكمة على الأحزاب اليمينية المتطرفة بهدف إدامة سيطرتها السياسية([2]).

([1]) في كتابها ـ عقيدة الصدمة أو صعود رأسمالية الكوارث ـ المنبثقة من استغلال الانقلابات العسكرية ، انهيار الأسواق الوطنية ، الحروب الداخلية والغزوات الخارجية تشير الكاتبة كلاين نعومي الى ان الاصلاح بعقيدة الصدمة يترافق وانتشار الفساد كما في الارجنتين وروسيا في مطلع التسعينات .

ـ انظر كلاين نعومي عقيدة الصدمة ص 347 وما يليها ، شركة المطبوعات والتوزيع بيروت الطبعة الاولى 2009 ترجمة نادين خوري

([2]) ترتكز ايديولوجية اليمين المتطرف في بعض بلدان أوربا الشرقية على تأجيج العداء للروس والدعوة الى طرد الاقليات القومية والدخيلة كما هو حاصل في اوكرانيا وبولونيا .

ـ القسم الثاني من الدول (الاشتراكية) نجده ممثلا بروسيا الاتحادية التي نجحت طبقتها البرجوازية بعد انحسار الفوضى الاقتصادية ـ السياسية التي ميزت عهد الرئيس يلسن([1]) بفرز قيادة جديدة عملت على بناء ايديولوجية وطنية ترتكز على ثلاث مفاصل اساسية (أ) تمجيد التاريخ الروسي بمراحله المختلفة وإعلاء مكانته في العلاقات الدولية . (ب) التركيز على الثقافة الوطنية الروسية بروافدها القومية التي انتجها التاريخ الامبراطوري والسوفيتي . (ج) ترابط التاريخ والثقافة الوطنية مع الكنيسة الأرثوذوكسية وتطوير مركزها العالمي في الديانة المسيحية الشرقية ([2]).

ـ ان الوطنية الروسية التي يتبناها حزب روسيا الموحدة يمكن توصيفها بأيديولوجية قومية تهدف الى حماية دولة الرأسمالية الناهضة مباركة ـ الوطنية الروسية ـ من الحركات والأحزاب اليسارية واليمينية ـ الحزب الشيوعي الروسي ، الحزب الليبرالي الديمقراطي الروس ، حزب روسيا فقط ـ التي تسعى الى اعادة بناء الدولة الروسية بما يضمن تطور علاقاتها الدولية على قاعدة المنافسة والندية([3]).

ـ تنامي الايديولوجية الوطنية في روسيا يتزامن مع تطور الروح الوطنية في الصين التي تحاول الاعتماد عليها كسياج أيديولوجي لحماية وحدة بلادها الوطنية .وبهذا المنحى ارى ان الوطنية الصينية تتشكل من الركائز التالية ـ (أ) قيادة الحزب الشيوعي الصيني لسلطة الدولة رغم تحوله من حزب طبقي الى حزب للوحدة الوطنية حيث يجمع في صفوفه مختلف الانتماءات الطبقية بما فيها ممثلي الطبقة البرجوازية الناهضة . (ب) سيادة قطاع الدولة الاقتصادي وقيادته لتوجهات تطور الاقتصاد الوطني بما يخدم إدامة التوازنات الاجتماعية . (ج) الاعتماد على المؤسسة العسكرية التي تشكل اداة رئيسية للاستقرار السياسي ناهيك عن دورها في تطور المجمع الصناعي العسكري الصيني .

ـ ان انتقال الصين من نمط الانتاج الاشتراكي الى نمط رأسمالية الدولة وسوقها (الاشتراكي) أفضى الى ضبط التحولات الاجتماعية الناتجة عن عملية الانتقال وتلافى حدوث انهيارات في بنية الدولة السياسية وتشكيلتها الاجتماعية وبهذا المنحى يشير الباحث الامريكي ايان بريمر الى أن رأسمالية الدولة تعتمد على اربع أعمدة فاعلة هي (شركات النفط الاحتكارية ، الشركات المملوكة للدولة ،الشركات الوطنية التابعة للقطاع الخاص والنصيرة للدولة وصناديق الثروة السيادية) لهذا يمكن القول ان الفكر

([1]) انظر الدليمي نجم ملاحظات اولية حول تنفيذ برنامج الخصخصة ـ نموذج روسيا الاتحادية الحوار المتمدن عدد 1000 على الرابط التالي ـ
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=25724

([2]) حاتم لطفي العلاقات الدولية وأزمة اوكرانيا السياسية الحوار المتمدن تاريخ 5/ 5 / 2014 على الرابط التالي ـ
http://ahewar.org/rate/bindex.asp?yid=9066

([3]) يشير جان باتو في مقاله الإمبريالية الروسية الى ان قطاعات من أحزاب اليمين في أوروبا الشرقية، تدعمُ الاتحادَ الفدرالي الروسي مثل «الحزب القومي» في سلوفاكيا و «جوبيك» في هنغاريا، و «الحزب القومي الديموقراطي» في ألمانيا، و «الجبهة الوطنية» في فرنسا، و «حزب الحريّة» في النمسا، «العصبة الشمالية» و «القوة الجديدة» في إيطاليا و «حزب المصلحة الفلمنكية» في بلجيكا . ـ انظر ـ الحوار المتمدن-العدد: 4965 - 2015 / 10 / 24 - 15:45 على الرابط التالي ـ
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=489808

الوطني للحزب الشيوعي الصيني وسوقه الاشتراكي شكلا سياجا اقتصاديا ـ فكريا لتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية بإطارها الصيني([1]).

ـ ان ركائز الوطنية الصينية وسوقها الاشتراكي اثارا سجالا فكريا حول توصيف التحولات الاقتصادية الجارية في الصين رأسمالية / اشتراكية ناهيك عن نتائجها الاجتماعية المتمثلة بـ : إفقار ملايين العمال ، هجرة متزايدة من الريف الى المدينة ، اتساع القاعدة الاجتماعية للطبقة الوسطى فضلا عن ظهور شريحة اصحاب الملايين([2]).

ان اشارتنا الى الفكر السياسي الناظم لبنية بعض النظم السياسية لدول بريكس لا يعني تجاهلا لفكر سياسي اخر يكمن في تطور النزعة القومية في العديد من البلدان الرأسمالية الناهضة وتشكل الهند نموذجا لتطور الفكر القومي ذو النزعة اليمينية التي يمثلها حزب جاناتا الحاكم الهادف الى بناء الدولة الهندية الرأسمالية بشكل يسمح لها بخوض المنافسة الرأسمالية بفعالية دولية ([3]).

أخيرا يمكننا القول ان الفكر السياسي الناظم لبنية النظم السياسية في الدول الرأسمالية الناهضة يشكل نموذجا للدول الوطنية الاخرى في بناء وحدتها الوطنية ورسم موديلاتها الاقتصادية بعيدا عن مخاطر التبعية والهيمنة والإلحاق .

استنادا الى الرؤى والركائز الفكرية لبنية البحث التحليلية يمكننا صياغة الاستنتاجات الآتية ـ

أولا ـ شهد انهيار الفكر السياسي الناظم للعلاقات الدولية المرتكز على صراع الايديولوجيات تغيرات هامة تمثلت بظهور تيارات فكرية سياسية جديدة تتميز بتعدد مضامينها وأشكالها معبرة بذلك عن وحدة وتناقض التشكيلة الرأسمالية العالمية ونظمها السياسية.

ثانيا ـ أفضت وحدانية التطور الرأسمالي وسيادة الليبرالية الجديدة بمضامينها ـ السوق الحرة ، التدخل في الشؤون الداخلية ، تشديد النزعة العسكرية ـ الى تأجيج المنافسة الرأسمالية وما نتج عنها من نزاعات دولية .

([1]) بريمر ايان رأسمالية الدولة عصر يتشكل هل هو نهاية السوق الحرة دراسات اجتماعية ـ اقتصادية معاصرة مجموعة باحثين دار الرواد الطبعة الاولى 2015 ترجمة هاشم د . هاشم نعمة ص 154 – 155.

([2]) مسعود ضاهر الصين ـ اشتراكية تنتج أصحاب الملايين السفير البيروتية السبت ، 05 كانون الاول، 2009 . على الرابط التالي ـ http://assafir.com/Article/217/182712/AuthorArticle

ـ كما يمكن معاينة عبدالاله مجيد دور الطبقة الوسطى واتساعها في الصين ايلاف الاكترونية العدد 5259 الخميس 15 أكتوبر 2015 على الرابط التالي ـ http://elaph.com/Web/News/2015/10/1047439.html#sthash.u7ZfVPfC.dpuf

([3]) يسعى الحزب الهندوسي القومي (حزب الشعب الهندي) الذي استلم السلطة بعد حصوله على اغلبية برلمانية الى تشديد النزعة القومية ـ الدينية واستخدامها لدفع عجلة التطور الاقتصادي لضمان موقع الهند في المنافسة الرأسمالية رغم ان الحزب المذكور يتعثر في بناء وحدة وطنية بسبب عدائه للمسلمين وذلك بعكس حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي حاول بناء الهند على علاقات متوازنة في الداخل الوطني ناهيك عن توازن سياسته في العلاقات الدولية .

ـ انظر السمنودي دينا يحيى ـ الهند القوميون .. الهندوس يمسكون بالسلطة صحيفة الديمقراطية الالكترونية على الرابط http://democracy.ahram.org.eg/News/1092/Subscriptions.aspx

ثالثا ـ ظهور تيارات فكرية سياسية على صعيد العلاقات الدولية اشر الى استحالة سيادة ايديولوجية واحدة ناظمة لسير تطور العلاقات الدولية

قائمة المصادر

أولا ـ الكتب

1 ـ النابلسي، شاكر ، الليبراليون الجدد، جدل فكري، منشورات الجمل كولونيا ـ بغداد، 2005؛

2 ـ بريمر ايان، وآخرون، رأسمالية الدولة عصر يتشكل هل هو نهاية السوق الحرة دراسات اجتماعية ـ اقتصادية معاصرة، ترجمة هاشم نعمة دار الرواد، بغداد، الطبعة الاولى 2015.

3ـ حاتم، لطفي، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، الاكاديمية العربية كوبنهاكن 2010.

4ـ كلاين نعومي، عقيدة الصدمة ، ترجمة: نادين خوري، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت الطبعة الأولى .2009

5 ـ لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية مختارات الجزء الثاني دار التقدم موسكو ترجمة الياس شاهين سنة النشر ؟

6 ـ طالب نوران وشاش، العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية مركز الكتاب الاكاديمي 2015.

ثانياً ـ المواقع والصحف الاكترونية

1ـ دراسة عن المركز الدولي الابحاث السلام في استكهولم عن الدول الكبرى المصدرة للسلاح على موقع العربية الالكتروني تاريخ 16.03.2015

على الرابطhttp://www.alarabiya.net/

2 ـ الدليمي نجم ملاحظات أولية حول تنفيذ برنامج الخصخصة ـ نموذج راسيا الاتحادية الحور المتمدن عدد 1000 على الرابط التالي ـ

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=25724

3 ـ حاتم لطفي العلاقات الدولية وأزمة اوكرانيا السياسية الحوار المتمدن تاريخ 5/ 5 / 2014 على الرابط

http://ahewar.org/rate/bindex.asp?yid=9066

4ـ جان باتو الإمبريالية الروسية الحوار المتمدن-العدد: 4965 - 2015 / 10 / 24 - 15:45 على الرابط

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=489808
5- مسعود ضاهر الصين: اشتراكية تنتج أصحاب الملايين السفير البيروتية السبت، 05 كانون الاول، 2009 . على الرابط
http://assafir.com/Article/217/182712/AuthorArticle
6 - عبدالاله مجيد دور الطبقة الوسطى واتساعها في الصين صحيفة ايلاف الاكترونية العدد 5259 الخميس 15 أكتوبر 2015 على الرابط
http://elaph.com/Web/News/2015/10/1047439.html#sthash.u7ZfVPfC.dpuf
7 ــ السمنودي دينا يحيى ـ الهند القوميون الهندوس يمسكون بالسلطة صحيفة الديمقراطية الالكترونية على الرابط
http://democracy.ahram.org.eg/News/1092/Subscriptions.aspx

الأخلاق والسياسة

د. صلاح نيُّوف

دكتوراه في العلوم السياسية / الفكر السياسي ـ جامعة السوربون باريس، يعمل أستاذا في كلية القانون والعلوم السياسية ـ الأكاديمية العربية في الدنمارك

ملخص

إنَّ مسألة الأخلاق مطروحة في جميع مجالات السلوك الإنساني إلاّ أنها تأخذ طابعا خاصا عندما تقترب من المجال السياسي. تتطلب المسألة الأخلاقية، في جميع المجالات، السؤال عن أي سلوك سيكون شرعيا من الناحية الأخلاقية أو على العكس أي سلوك سيكون غير شرعي. أما مشكلة علاقة الأخلاق بالسياسة لن يكون لها معنى إلاّ عندما نقبل مبدئيا ببعض القواعد التي تحكمها. إن العلاقة بين الأخلاق الاجتماعية (أخلاق المجتمع) éthiques والنظريات التي تعنى بهذه الأخلاق هي علاقة معقدة جدا، ومن المفيد التأكيد أنه عندما نتحدث عن العلاقة بين الأخلاق والسياسة فنحن لا نستند على الأخلاق الفردية بل الأخلاق الاجتماعية، أي التي تتعلق بالفرد الذي يتفاعل داخل الفضاء العام مع أفراد آخرين وليست الأخلاق التي تلامس الأفعال النسبية. ميَّزت الأخلاق التقليدية دائما بين الواجبات تجاه الآخرين والواجبات تجاه الذات، وفي نقاشنا لمشكلة العلاقة بين الأخلاق والسياسية لا نتحدث سوى عن الواجبات تجاه الآخرين.

Abstract

Especially in everyday language, the distinction between the terms ‘ethics’ and ‘morality’ is not always clear. Even in some philosophical texts both are used synonymously, while others seem to draw a clear distinction between them. Historically, the term ‘ethics’ comes from Greek ethos which means the customs, habits and mores of people. ‘Morality’ is derived from Latin mos, moris which denotes basically the same; it was introduced by Cicero as an equivalent to the Greek ethos.

This research will analyzes the theories of the relationship between ethics and politics since the Greek era to the modern era: Aristotle, Cicero, Stoic

school, the Middle Ages and Makiavla, Kant and Hegel, then it analyzes the relationship between these philosophers and their theories.

كلمات مفتاحية عن البحث

Ethics and politics - Ethics and politics in the philosophy of Aristotle, Kant, Hegel - Theories of the relationship between ethics and politics.

الأخلاق والسياسة ـ الأخلاق والسياسة عند أرسطو، كانط، هيجل ـ نظريات الأخلاق والسياسة ـ العلاقة بين نظريات الأخلاق والسياسة.

مدخل

وُجِدَ عبر التاريخ كُتَّاب ـ فلاسفة اهتموا بالبحث عن مبادئ السياسة من غير أن يمارسوها، لقد كان ميكيافلي واحدا من أشهر من اشتغل على هذه المبادئ من خلال قراءة الشؤون الكبرى للسياسة في زمنه متسائلا إذا كان شخصٌ يستطيع إعطاء دروسٍ لأولئك الذين يحكمون ويجيب بذكاءٍ بأن أولئك الذين هم في الوادي يستطيعون رؤية أشياء كثيرة لا يمكن أن يراها أو يدركها من في المرتفعات. قدم جان جاك روسو رأيا مشابها "يسألونني إذا كُنْتُ أميرا أو مُشرِّعا من أجل أن أكتب عن السياسة. جوابي هو لا، ولهذا السبب أنا أكتب عن السياسة. لو كُنتُ أميرا أو مُشرِّعا لن أُضَيِّع وقتي في قول ما يجب القيام به. سأفعله أو أصمت".

إن المبدأ الصحيح والحقيقي هو التفكير في شؤون السياسة دون الحاجة لتكون وزيرا أو أميرا، إنها طبيعة الإنسان أو ما منحت له الطبيعة بأن يُراقب ويَدرس كل الأفعال والوقائع التي تحيط به ويهتم بالتكيف معها. لو كان من الممكن للإنسان أن يسبر غور سرّ الوجود واكتشاف قوانين نظام العالم، القوانين التي لم يشارك فيها نهائيا والتي يقوم بتطبيقها دون تغيير ذرة فيها، كيف سيكون ممنوعا عليه التغلغل داخل سرّ آلية تؤثر عليه عن قرب وهو جزء منها، وأحيانا جزء يعاني ويتألم؟ إن البحث عن مبدأ طبيعة الدولة، تحديد شروطها الأبدية، أشكالها المختلفة، قوانين التطور، الحقوق والواجبات، كل هذا هو موضوع العلم وليس الحكومة. الحكومة مشغولة جدا بالفعل والتصرف وليس لديها وقت للتفكير. إذن، يوجد علم هو علم الدولة، ليس لهذه أو تلك الدولة بشكل خاص، بل للدولة بشكل عام، يدرسها في طبيعتها وأشكالها المختلفة. هذا هو العلم الذي نسميه الفلسفة السياسة.

إذا كانت الفلسفة السياسية عِلما له مبادئه وقوانينه الخاصة، إلاّ أنه يجب عدم خلطه مع علوم أخرى، ومن الضروري في نفس الوقت عدم فصله عن علم آخر يتحد معه بشكل طبيعي من خلال ارتباطات كثير

ومختلفة وهو الفلسفة الأخلاقية. لم يضع الكُتَّاب السياسيون السابقون هذا الارتباط بين السياسة والأخلاق قيد الشك وقد كان كبار المتخصصين في علم السياسة هم أيضا فلاسفة متخصصون في الأخلاق في زمنهم مثل أفلاطون، أرسطو وسيشرون. لم يكن هذا هو الحال دائما عند الحديثين حيث ومع انقسام العلوم والتقدم المعرفي نرى فلاسفة في الأخلاق يهملون تقريبا كل ما يتعلق بالسياسة، ونرى متخصصين في السياسة يبتعدون عن فلسفة الأخلاق، لقد كان لهذا الفصل كثيرا من العواقب. مع ذلك، لم يتوقف هذان المجالان الدراسيان في التأثير على بعضهما بعض كما أن لهما تاريخ مشترك. تَكْمن أهمية البحث في العودة إلى مراحل الربط والفصل بين الأخلاق والسياسية وأثرها على تطور الأخلاق داخل السياسة بشكل عام.

إشكالية البحث

تَعود النقاشات دائما حول سؤال الأخلاق وعلاقتها بالسياسة، موضوع قديم لكنه دائما جديد وهذا ما يؤكد أنه حتى الأن لا يوجد أجوبة وحلول نهائية على هذا السؤال أو المسألة. بيّنت العلاقة بين الأخلاق والسياسة الخلاف الكبير بين المجالين منذ العصر اليوناني القديم وحتى اليوم وأن رجل السياسة يستطيع السلوك بشكل مختلف عن الأخلاق المشتركة وأن الفعل الأخلاقي غير الشرعي يُمكِن أن يصبح شرعيا في السياسة كما أن السياسة خضعت لمجموعة من القواعد أو نظام معياري وقواعدي مختلف جزئيا أو لا يتفق مع النظام القواعدي للسلوك الأخلاقي. يريد هذا البحث عرض إشكالية العلاقات بين العِلمين، علم الأخلاق وعلم السياسة، وتوضيح الأفكار التي يلتقيان فيها والأفكار التي ينفصلان فيها، الموضوع واسع جدا ولا يمكن للبحث الإحاطة به لذلك سيتم التركيز على أهم النقاط الرئيسية.

منهج البحث

يوجد عدة صعوبات في تحليل العلاقة بين الأخلاق والسياسة ويمكن تحديدها في صعوبتين: الأولى وتتعلق بالطبيعة الابستمولوجية والمنهجية، حيث أن مفهومي "الأخلاق" و "السياسة" هما غامضان أو ملتبسان وفي داخلهما انقسام في المعنى والذي يجعل من فهمهما، تحليلهما وتفاعلهما أمر معقدا لدرجة كبيرة. الثانية، من طبيعة نظرية وإيديولوجية، فهل على السياسة أن ترتبط بالأخلاق أو أن تستند عليها؟ أو العكس، هل على الأخلاق أن يكون لها بُعْدٌ سياسي أو عام؟[1] لذلك سيستخدم البحث منهج تعريف وتوضيح المعنى وتحليل العلاقة بين المفهومين وظروف هذه العلاقة.

أولا - الأخلاق/ethics

[1] - NIHAN E. Céline, « Introduction à l'éthique : penser, croire, agir », éd. Labor et Fides, Genève, 2009. P. 550.

يعود أصل كلمة ethics كما تُكتب في الإنكليزية وéthique في الفرنسية إلى الكلمة اليونانية ethos والتي تعني العادة، الأخلاق، الطبع ومكان الهوية. أيضا تعني القدرة على العودة إلى الذات والحفاظ عليها أثناء تقلبات المزاج[1]. لقد حافظت اللغة اللاتينية على هذا المعنى ضمن مفهوم "استقرار الشخص" لأنه لا يوجد أهم من وحدته واستمراريته مع الزمن. بالإضافة لذلك، إن استقرار الشخص يتطلب، فيما أبعد من هويته الشخصية، شكلا لحياته أي العائلة أو المدينة حيث أن الاستمرارية تتطلب بدورها احترام العديد من معايير السلوك. وقبل العمل على احترام المعايير والقواعد لا بد من العمل على متابعة ما يُشكِّل العمق الأساسي أو الأصلي لاستقرار الشخص.

نعتقد أنه من المفيد الحديث عن الأخلاق ethics هنا كنموذج للوجود يتوافق مع شكلٍ أو نمط من الحياة والذي يشهد أو يشير إلى المعايير والقواعد وفق تناغم تجري النشاطات في داخله وفق هذه المعايير التي يبدو أنها غير خاضعة للنقاش كما هي الطبيعة. إن الذي يمنح هذا النمط من الحياة طابعه الأخلاقي هو أنه يُشكل وسطا أو بيئة من الاعتراف، فالأخلاق ethics تبدأ بالخروج من الأنانية عند الذي يهتم بشيء آخر غير الذي يريده، فيصبح الموت هو الانطواء على الذات والحياة هي الانفتاح على الآخر ومن غيرها الاعتراف بالآخر هو مستحيل. يحدد هذا الوسط نظاما معيارا بحيث لا يوجد أي توتر يظهر بين الكائن والواجب، وتصل معيارية الوسط أو البيئة إلى حدٍ مطلقٍ ضمن مقياس تختلط فيه مع طبيعية الحياة. (للتوسع انظر ألكسندر جونييه، مرجع سابق ص 107-120).

بشكل عام، يمكننا تعريف الأخلاق morale كمجموعة من قواعد السلوك التي نعتبرها اجتماعيا بأنها جيدة[2]، أما الأخلاق ethics فهي مجموعة المبادئ التي تُشَكِّل قواعد سلوك كل شخص. إن الأخلاق ethics هي أكثر نظرية من الأخلاق morale، حيث أنها أرادت التفكير بشكل أكبر حول أسس الأخلاق morale وتسعى لتفكيك القواعد والمعايير للسلوك الذي يُشَكِّل الأخلاق morale، لأحْكَامِ وتقييم الخير والشر اللذين يجتمعان في هذه الأخيرة. الأخلاق morale هي مجموعة من القواعد الخاصة بثقافة معينة تُفْرَضُ على الفرد من الخارج، وتختلف هذه القواعد من ثقافة إلى أخرى. يمكننا الحديث عن أخلاق مسيحية أو برجوازية أو ليبرالية...الخ فمثلا هناك من يدعم الموت الرحيم لحالة مرضية معينة وهناك من يرفض وأيضا هناك من يساند فكرة تحسين النسل وهناك من هو ضدها. الأخلاق ethics هي أسس

[1]- انظر، ألكسندر جونييه، " morale et déontologie،éthique "، دار نشر ERES، باريس 2010، بالفرنسية، ص 107- 120. أيضا، انظر، نيكولاس جورنيه، " La Morale, éthique et sciences humaines"، دار نشر édition، باريس 2012، ص 5- 20. للتوسع في ميدان علم الأخلاق انظر أيضا، لوسيان ليفي بروهل، " La morale et la science des mœurs"، دار نشر Chicoutimi، الطبعة الأولى عام 1927 الكيبيك، كندا، الطبعة الكاملة عام 2002، بالفرنسية، ص 8- 29.

[2]- بيير فارديه، " Moral, éthique, déontologie et droit"، في مجلة " Les Cahiers de l'Active"، العدد 277/276، باريس 1999، ص 17- 19.

الأخلاق morale أو ما يمكن أن نسميه métamorale، إنها تتساءل عن الأحكام والتقييمات التي توجد في داخل métamorale[1]. إنها نتاج لتفكيك وإعادة بناء أو تأسيس، تتعلق بالنظرية والأسس وقواعد وصف وتقييم الأخلاق morale.

تظهر الأخلاق ethics من خلال ثلاثة أبعاد نشير إليها هنا بشكل عام: التفكير، الاعتقاد/الإيمان، العمل/السلوك. **بالنسبة للتفكير،** فإن كل أخلاق هي تفكير تأملي ونقدي يتجاوز قواعد ومعايير العقلانية الجامدة وغير المجسدة. يمكن لهذه الأخلاق أن تتساءل عما هو " صحيح أخلاقيا" لأنها تمتلك مخزونا مفهوميا غنيا ومتنوعا لحد كبير. مثال على ذلك، نربط في معظم الأحيان بين مفهوم أساسي هو القانوني الأخلاقي moral law والتقاليد الدينية كما في المسيحية أو غيرها، ولكن الرؤية العلمانية/الدنيوية التي قدمها إيمانويل كانط (1724-1804) يمكنها أيضا أن تُفْهَمَ من خلال ربطها مع تقاليد ثقافية، اجتماعية ودينية أخرى. إن تفكيك وإعادة تركيب هذا المُرَكَّب المفهومي والرمزي يفترض فكرا صارما وحرا وتَطور ضمن النطاق الأخلاقي للتشاور والنقاش والحوار. في هذه الحالة تكون الأخلاق مدعوة إلى تفكير خيالي يبحث داخل المآزق التي تواجهها من أجل الانفتاح على أشكال أخرى للعمل والفعل.[2]

أما بالنسبة للاعتقاد أو الإيمان[3]، فإن كل أخلاق ethics تستند على أشكال من الاعتقاد، وعندما نستند في قراءة هذه الأخلاق على وجهة نظر "دينية" أو "طائفية" كشكل خاص من أشكال الإيمان فهذا لا يعني الانغلاق داخل مفهوم ضيِّق للأخلاق. **وفيما يتعلق بالسلوك أو العمل،** فكل أخلاق موجهة نحو فعل معين مُجَسَّدٍ يستند إلى معلومات ويَنْتُجُ عن قرارات عملية. يَفترض هذا السلوك عند الكائن الإنساني أن يجعله يُعبِّر عن حريته ومسؤوليته كما أنه يصطدم مع ضعف الإرادة الإنسانية. لا بد من القول إن إشكالية الأخلاق ethics تبقى مفتوحة ولا يمكن تحديد مفهوم نهائي وقطعي لها.

ثانيا ـ الأخلاق والسياسة عند أرسطو

من الفضيلة إلى الواجب والقانون[4]

---

[1]ـ المرجع السابق ص 19.

[2] - ABEL Olivier, MULLER Denis, CAUSSE J. Daniel, « Introduction à l'éthique : penser, croire, agir », éd. Labor et Fides, Genève, 2009. PP. 13-14.

[3]ـ المرجع السابق ص 14.

[4]ـ للتوسع في قراءة الأخلاق عند أرسطو نقترح كتاب " Aristote, éthique à Nicomaque"، المؤلف Richard Bodéüs، دار نشر le Livre de Poche، باريس، 2004.

وَحَّدَ سقراط وأفلاطون بين الأخلاق والسياسة إلى حد بعيد، ولكن بالنسبة لكليهما فإن الأخلاق هي العلم المسيطر أما السياسة فهي تابعة وتطبيق لهذا العلم. جاء أرسطو ليُغّير هذه العلاقة بين العِلمين، فبالنسبة له السياسة هي "العلم الأسمى وتقوم بتنظيم علمي للمعارف وللنشاطات داخل المدينة"[1]، وقد كان أرسطو أول من استخدم مصطلح **architectonique**[2] للإشارة إلى السياسة والذي يمكن ترجمته إلى "علم العمارة"، والسياسة بالنسبة له هي التي تعالج وضع الحاكم الجيد والفعل الإنساني الخيِّر، وهي التي تحدد أو تصف ما يجب فعله وما يجب تجنبه، أما الخير فهو نفسه بالنسبة للفرد وللدولة ولكنه أكبر وأكثر جمالا أن نجعل الخير في الدولة وذلك أكثر من الفرد. الخير هو أكثر جمالا وإلهية، وفق التعبير الأرسطي، عندما يُطَبَّق على أمة أكثر من تطبيقه على الفرد. السياسة، وفق أرسطو، هي فوق وتشمل كل العلوم التطبيقية الأخرى، كالعلم العسكري والإداري والبلاغة والخطابة، الأخلاق، إذن، هي جزء من السياسة وهي تبدأ منها. (انظر، بول جانيه، المرجع السابق).

ولكن ما هي الطريقة أو المنهج لهذا العلم ذي السيادة، علم الأخلاق، الذي يضم في وقت متزامن خير الفرد وخير الدولة؟ إنه منهج المراقبة والتحليل. يُعَرِّفه أرسطو وبدقة "إنه المبدأ الحقيقي في كل شيء، وإذا كان نفسه دائما معروفا بوضوح كافٍ لن تكون هناك حاجة للعودة إلى (لماذا)" (المرجع السابق، فصل بعنوان " علاقة الأخلاق بالسياسة في فلسفة أرسطو"، 156-191). والسؤال: كيف نَعْرِف الواقع بوضوح كافٍ؟ يقول أرسطو:" يكفي أن نحوّل أو نختزل المُرَكَّب إلى عناصره التي لا يمكن تحليلها أو اختزالها". إذن، هذه هي الطريقة أو المنهج في علم الأخلاق: ملاحظة وتفكيك الأفعال. ما هي المبادئ التي نحصل عليها من هذا المنهج؟ تعميمات بسيطة واحتمالات، وهذا ما يقوله أرسطو لنا:" عندما نعالج موضوعا من هذا الشكل، وعندما ننطلق من هكذا مبادئ، يجب أن نكتفي بصورة أو خلاصة للحقيقة ونستخدم المنطق فقط على أفعال عامة وعادية، علينا ألاّ نضع سوى خلاصات من نفس النظام وتكون عامة أيضا" (المرجع السابق).

يمكننا القول إن هذه النتائج هي من سياسة أرسطو ضد فكرة الخير كمبدأ سامٍ في النظام الفلسفي عند أفلاطون أو فكرة الشرف وفكرة العدالة. الخير هو على العكس، كما يقول أرسطو "ليس شيئا مشتركا أو عالميا، لا يوجد خير في حد ذاته ولكن يجب أن نسأل دائما عن أي خير نريد التحدث؟ لكل شيء خيره الخاص، وكل عِلم يبحث عن خير خاص: الطب، الاستراتيجية...ليس لها نفس الخير" (المرجع الأسبق، ص 167).

[1]- بول جانيه، "Politique dans ses rapports avec la morale"، دار نشر غاليكا، باريس، 1887، 720 صفحة، ص 165.

[2]- انظر تعريف قاموس لاروس الفرنسي.

السياسة عند أرسطو هي فن الحكم الأكثر عقلانية ممكنة ولكن يجب أن يتوافق مع ثقافة الشعب المحكوم، ولا يزال أرسطو في الكثير من النواحي مرجعا في الفلسفة السياسية لأنه أول من ميَّز المعرفة العقلانية الخالصة عن المعرفة السياسة من غير معارضة كبيرة له. يميز أرسطو بين التطبيق العملي بحد ذاته، والذي هو فعل لا يهدف إلاّ لتحسين أو الكمال الأخلاقي عن الإنسان، والخلق الذي هو إنتاج عمل خارج عن الإنسان (تمثال من الرخام مثلا)، أي هناك تخصص أو مجال عملي يهدف إلى جعل الإنسان أفضل حيث تصبح السياسة والأخلاق أمرا يجب أن يُسمع، وليس كعلم أو تخصص مجرد، لأن شؤون الإنسان تحدث في واقع محدد غير رياضي.

تُمَثِّل السياسة عند أرسطو البحث عن غايات هي الأعلى عند الإنسان الذي، باعتباره حيوان سياسي، لا يستطيع الوصول إلى إنسانيته الحقيقية إلا ضمن نطاق من المدينة حيث الغاية ليست فقط القدرة على العيش معا، ـ معرفة تلبية الحاجات ـ، بل وقبل كل شيء أن العيش بشكل جيّد والحصول على حياة سعيدة، أي حياة الفضيلة. ومن أجل توضيح شروط إمكانية الوصول إلى حياة الفضيلة في المجتمع يختبر أرسطو وبدقة وبشكل وصفي مختلف الدساتير في المدن الإغريقية والبربرية، ويدرس العلاقات الطبيعية للقيادة داخل النظام العائلة من الرجل للمرأة، من الأب للطفل ومن السيّد للعبد. وإذا كان العبد، من وجهة نظر اقتصادية، ليس إلاّ "أداة حيوية"، فإنه من وجهة نظر سياسية هو موجود من أجل تنفيذ أوامر السيِّد.

لقد أراد أرسطو أن يكون في قراءته للعلاقة بين الأخلاق والسياسة بديلا له رؤية في معالجة الشؤون الإنسانية للمدينة من خلال فضيلة خاصة هي الحذر/التعقل "السياسة، كممارسة عملية، يجب أن تهدف إلى عَقْلَنة حقيقة غير مكتملة في جوهرها، ومن هذا المنطلق يتمركز الحذر/التعقل في منتصف الطريق بين العِلم وممارسته أو تطبيقه. الحذر/التعقل ليس هو العلم لأن العلم يتعامل مع الحقيقة والضروري لكنه معرفة حيث، ومن خلال التمييز عن التجربة البسيطة التي لا تغطي سوى شيء منفرد، يتم الوصول إليه من خلال الاستقراء من الخاص إلى العام، وليس تقنية بسيطة، فالتقنية البسيطة تمارس ضمن وحدة صغيرة، لأن موضوع فعله الذي هو الإنتاج هو موضوع مختلف. إن السياسة التعقلية/الحذرة يتم تقديمها كمعرفة عملية لديها غايتها الخارج عنها وهي الوحيدة القادرة على الفعل والتداول حول أفضل أشكال الدستور الممكنة، إنها تُمَكِّن من تحقيق الحياة العقلانية/المعقولة والفاضلة، وهي التي تُمَكِّن المواطنين من حياة سعيدة في المدينة. (أرسطو، المرجع السابق).

ثالثا ـ الأخلاق والسياسة: التشاؤميون، الأبيقوريون، الرواقيون وشيشرون [1]

[1]ـ نقترح في هذا الموضوع مخطوطة كُتِبَت عام 1833 ونُشِرَت في باريس. ظهرت المخطوطة باسم مؤلفها " M. Chappuis" وورد فيها تحليلا عميقا لهذه المدارس الفلسفية، أما عنوان المخطوطة فهو "المدرسة التشاؤمية وعلاقاتها مع الأبيقورية"، المخطوطة في اللغة الفرنسية.

ارتكب أفلاطون وأرسطو خطأين أساسيين حيث مركزية الدولة عند أفلاطون والعبودية عند أرسطو، إذن كان على العصر الجديد ما بعد الإغريقي أن يُصحح مفهومين أو حقيقتين داخل الفلسفة الأخلاقية والسياسية في العصر الذي سبقهم: 1) تَعليم الإنسان أنه شيء ما وله وجود خارج الدولة، 2) تعميم لقب الإنسان ليشمل الجميع حيث كان أفلاطون وأرسطو قد افترضا وجود امتيازات بين البشر. لقد كانت مهمة المدرسة الرواقية الفينيقية التي سنتناولها هنا. (بول جانيه، المرجع السابق، ص 233).

وُجِدَ قبل المدرسة الرواقية مدرسةٌ أخرى سُمِّيَت "التشاؤمية أو الساخرة" وقد أرادت قطع العلاقة المصطنعة التي كانت عند اليونان بين الإنسان والدولة. أسسها " أنتيستنيس" وكانت احتجاجا للطبقات الشعبية والدنيا ضد الفلسفة الأرستقراطية لأفلاطون والسقراطيين الآخرين. ورغم الانتقادات التي وُجِّهت لها إلاّ أن المدرسة وبمهاجمتها للتمييز الاصطناعي الذي كان قائما من خلال القوانين استطاعت تجاوز العديد من المفاهيم الفلسفية وغيرها حتى أنها حضَّرت لظهور الرواقية. أيضا ساهمت الأبيقورية بتحضير أخلاقٍ أكثر إنسانية من الأخلاق التي كانت سائدة قبلها من خلال محاربتها لفكرة الوطنية الضيقة وروح المدينة التي كانت أساس المجتمع. اتُهموا بالأنانية لأن سياستهم لم تأخذ اليونان وشؤونها العامة بالاعتبار بل اهتموا فقط بالحكمة. لقد كان لعدم الانحياز نحو الوطن والمؤسسات الأخرى ميزة مهمة وهي إضعاف الأحكام المسبقة المرتبطة بالمؤسسات والتحامل ضد الأجانب والعبيد، ووفق أبيقور:" على رجل السياسة أن يخلط مع الأمة أكبر عدد ممكن من الأجانب، وعلى الآخرين ألا يعاملوهم كأعداء ولا غرباء".

رغم بُعد الأبيقوريين عن علم السياسية إلاّ أنه وفي مدرستهم وُلِدَت أول فكرة حول مفهوم سيلعب دورا كبيرا في تاريخ علم السياسة: مفهوم أو مذهب العقد، حيث يقول أبيقور:" القانون ليس إلاّ اتفاق يهدف لمنع الأضرار فيما بيننا وتجاه الآخرين وألا نكون مضرِّين. والعدالة لا توجد في حد ذاتها بل فقط في عقد متبادل ويمكن إقامتها في كل مكان فيه التزام متبادل بعد الضرر"[1].

عندما كانت التشاؤمية/الساخرة والأبيقورية تضعفان الروابط في المجتمع القديم بدأ ظهور مفهوم للعدالة أكثر اتساعا، مدرسة أكثر تقشفا ساهمت في التجديد الأخلاقي والاجتماعي للإنسانية: إنها مدرسة الفينيقي زينون الرواقي. تقوم فكرتها الأساسية على فكرة كان سقراط وأفلاطون قد تحدثا عنها سابقا ولكن مع الرواقيين أصبحت أكثر دقة وأحدثت تطورا كبيرا للفلسفة، إنها فكرة العدالة الطبيعية أي القانون الطبيعي الذي له أسسه في جوهر الإنسان نفسه وعلاقته مع الإلهي. رأت المدرسة الرواقية أن "القانون

[1]- دونيس جاك فرنسوا، " Histoire des théories et des idées morales dans l'Antiquité"، دار نشر إرنست توران، باريس، 1856، ص 299 وما بعدها.

هو ملك كل شيء إلهي وإنساني، هو الحكم بين الخير والشر، العدالة والظلم، القانون يحكم على ماذا يجب أن يحصل. لا نستطيع أن نجد مبدأ آخر للعدالة سوى الكون/العالم أو الطبيعة الأولى أو الكونية"[1].

إن الكتاب الذي وضعه شيشرون بعنوان De legibus أو "القوانين" كان في جزء كبير منه يستند إلى المدرسة الرواقية. لقد كان هذا الكتاب أول دراسة للقانون الطبيعي والذي يقدمه لنا تاريخ الفلسفة وعلى الأقل فإن الجزء الأول منه مُكّرَّسا لمبادئ القانون. رأى الكتاب أن علم القانون لا يُستَمَدُّ من "اللوائح الاثني عشر" والتي تمّ وضعها مع تأسيس القانون الروماني وأصبحت بمثابة دستور للإمبراطورية، بل من الفلسفة بحد ذاتها أو كما في اللاتينية ex intima philosophia أو " من أعماق الفلسفة"[2]. إذن، ووفق هذا الكتاب، تُعلِّمنا الفلسفة أن داخل كل البشر يوجد عقل مشترك هو القانون نفسه عندهم جميعا، يتحدث إليهم جميعا بنفس اللغة وهو ليس قانونا مكتوبا بل يُولَد معنا ونحن لم نتعلمه فقد جاء من مكان آخر، قرأناه في الكتب وقد وجدناه أيضا في الطبيعة.

لم تكن هذه الفلسفة مجرد طوباوية فقط، فقد كانت فكرة "حقوق البشر" أو العدالة بين الشعوب المختلفة قد جاءت لتنقي قانون الحروب وبدأت تتغلغل في العقول. كان كتاب "دراسة في الواجبات" الذي قدمه شيشرون هو الأول من نوعه في العصر القديم حيث مبدأ العدالة هو واجب علينا حتى تجاه العدو وقد ظهر عمليا مع شيشرون. شكَّل قانون السلام عند الرومان الصيغة الأولى لهذا المبدأ وقد اعتمد شيشرون على سلطة هذا القانون المقدس وأوصى به إلى مواطنيه وكما كان يفعل أسلافه من احترام للعدو والوفاء في التحالفات. هناك شك بأن الرواقية قد حاربت العبودية بشكل قطعي ويعود هذا الشك إلى قلة النصوص المتوفرة، ولكن في المدرسة الرواقية الرومانية لا يوجد أي مكان للشك. سأذكر هنا مقطع يعتبر من أهم ما كُتِبَ حول هذا الموضوع وكَتَبَه الفيلسوف والخطيب " لوكيوس سينيك":" هم عبيد؟ قل هم بشر. هم عبيد؟ هم مثلك! ذاك الذي تسميه عبدا وُلِد من نفس البذور كما وُلِدتَ، يتمتع بنفس السماء، يتنفس نفس الهواء، يعيش ويموت مثلك".

استند المجتمع القديم على مبدأين: الحرية السياسية والعبودية المدنية، وكان أرسطو قد اختزل مشكلة المصطلحين في عمله "السياسة" ولكن خبراء القانون عملوا على عكسهما. فقد حلَّ مذهب السلطة المطلقة مكان الحرية السياسية، وفي مواجهة العبودية المدنية، وعلى الأقل من حيث المبدأ، كانت المساواة الطبيعية. لقد ظهرت المساواة والحرية كوزنين متعاكسين لا يمكنها النجاح في تحقيق التوازن، ولا يمكن

[1]- غايو جان ماري، " La morale d’Epicure et ses rapports avec les doctrines contemporaines"، دار نشر أونكر مارين، باريس 1878، ص 147. أيضا يمكن العودة إلى "دونيس جاك فرنسوا"، ص 417.

[2]- M.C. Martha، " Etudes morales sur l’antiquité"، صادر في باريس عام 1883، دار نشر (؟)، ص 94.

لأحدهما أن يصعد أو يرتفع دون أن ينخفض الآخر. عَرِفَتْ العصور القديمة الحريةَ السياسيةَ ولكن مع موكب من القهر والظلم، ضعفاء مظلومون من قبل الأقوياء، الفقراء من قبل الأغنياء، العبيد من قبل الأسياد، العوام من قبل النبلاء، الحلفاء من قبل الغزاة، الإغريق من قبل الأثينيين أو الأسبرطيين والعالم من قبل روما. وفيما يتعلق بالمساواة والتي كان لها ميل للانتشار، تمّ دمج الطبقات، واتحدت المدن وأصبحت المقاطعات والأقاليم متساوية فيما بينها: لقد تمّ غزو روما نفسها من قبل أولئك الذين غزتهم سابقا.

رابعا ـ الأخلاق والسياسة في العصر الوسيط: نموذج توماس الأكويني

عندما نتحدث عن توماس الأكويني نكون في قلب العصور الوسطى أو في القرن الثالث عشر والذي يعتبره بعض الكتاب العصر الذهبي للمجتمع المسيحي ولكنه وفق كُتَّاب آخرين كان مخلوطا بالحديد والنحاس أيضا. في هذا العصر حيث تَحكم السلطة الكهنوتية وعلم اللاهوت الكهنوتي وهو زمن كبار اللاهوتيين مثل "ألبرت لوكران، ألكسندر هالز، سان بونأفانتور" ومن بينهم سيظهر وكأنه أستاذهم جميعا وهو توماس الأكويني الذي يُمَثِّل في فلسفته صورة حقيقية لعصره.

تُشكل فلسفة الأكويني جهدا عقليا كبيرا للربط بين عناصر مختلفة، الفلسفة الإنسانية والفلسفة الإلهية، أرسطو والمسيحية. مع ذلك كانت فلسفته أقل قيمة من المذاهب الأخلاقية الكبرى في العصر القديم ولكنها تُكَمِّلُها وتُعطيها دقة أكثر لم تكن متوفرة فيها. قدّم مبادئ وخلاصات قوية من الناحية المنطقية وكانت تهدف إلى خلق علم ثابت لا يتحرك، مطلق، نهائي، وحاول أن يُصَالح بين الفلسفة الإنسانية والفلسفة الإلهية ليصبح بذلك ذي مقام كبير في زمنه. ما يهمنا في هذا البحث هو المسائل الأخلاقية والسياسية.

تُعتبر فلسفة القوانين، على سبيل المثال، واحد من أهم الأجزاء الجميلة من عمله " الخلاصة اللاهوتية". على الرغم من أن أطروحته تُذَكِّر بأفلاطون وشيشرون إلاّ أنه يبدو لم يعرف لا "حوار القوانين" عند أفلاطون ولا " القوانين" عند شيشرون. لقد بنى توماس الأكويني نظريته في القوانين في عمله " حرية الاختيار" De libero arbitrio مستندا على أفكار أفلاطون، شيشرون، الرواقيين، وبعض البديهيات والتعريفات في القانون. اسْتُخْدِمت أطروحاته في كل ما كُتِب حول الموضوع حتى القرن السادس عشر حيث اقتبسها اليسوعي "سواريز" في مؤلف كبير له، وحتى القرن السابع عشر عندما نجد أفكاره على نطاق واسع في مُؤلف " القوانين" الشهير لكاتبه Domat[1]. أراد الأكويني تعريف القانون وفق طريقة مدرسية أو سكولانية، ثم يعطي تعريفا للقوانين ويدرس كل نوع منها لوحده.

[1]ـ انظر، بول جانيه، " Histoire de la philosophie morale et politique"، غاليكا، باريس 1858، ص. 299.

ما هو جوهر القانون عند الأكويني؟ إنه العقل كما يقول:" القانون هو القاعدة والمقياس للأفعال حيث الجميع مجبر بالتصرف أو عدم التصرف"[1]. إذن، القاعدة والمقياس ينتميان للعقل فقط، ويقول الأكويني:" يجب أن تكون القوانين نابعة من الإرادة، ولكن حتى يكون لهذه الإرادة نفسها قوة القانون، يجب أن تكون منظمة من قبل العقل. ضمن هذا المعنى إن إرادة الأمير لها قوة القانون. يُضيف الأكويني على هذا الطابع الأساسي للقانون ثلاث صفات أو خصائص: 1) أن القانون يميل إلى الصالح العام، 2) أن يَنْتُجَ ممن لديه الحق في إنتاجه، 3) أن يتم نشره. (المرجع السابق نفس الصفحة). ثم يصل إلى تعريف عام للقانون:" القانون هو أمر من العقل، يُفْرَضُ من أجل الصالح العام من قبل الشخص المسؤول عن رعاية المجتمع ويجب أن ينتشر بما يكفي". يتميز هذا التعريف باستبعاده التعريف المزيف الذي يجعل سيادة القانون مقتصرة على إرادة الزعيم أي الإرادة التعسفية. فيما يتعلق بتقسم القانون، وضع الأكويني أربعة أقسام: القانون الأبدي، القانون الطبيعي، القانون الإنساني والقانون الإلهي.

القانون الأبدي[2] هو سبب حُكْمِ الأشياء وموجود مسبقا في الله كما رأى الأكويني. فالله هو في نفس الوقت خالق العالم وحاكمه لذلك يجب أن يكون هناك قانون أبدي والذي لا يعرف أحد جوهره سوى الله ولكن كل مخلوق عقلاني يعرف على الأقل جزء منه. **القانون الطبيعي** هو مشاركة القانون الأبدي الذي يَحْمل المخلوقات العقلانية نحو غايتهم الحقيقية. فالمخلوق العقلاني خاضع بشكل أفضل من الكائنات الأخرى للعناية الإلهية لأنه هو نفسه يشارك بشكل ما هذه العناية ومكلف برعاية نفسه والآخرين وبالتالي يشارك في القانون الطبيعي. ويلخَّص هذا القانون في مبدأ واحد وهو فعل الخير وتجنب الشر. وبما أن القانون الطبيعي لا يضع سوى بعض المبادئ المشتركة فمن الضروري أن يستمد **العقل الإنساني** منه تطبيقات معينة. من أجل الوصول إلى الفضيلة الكاملة من المستحيل أن نستند على الإنسان نفسه لأنه وفي حالة وجود أشخاص جيدين إلاّ أنه هناك أشرار ومفسدين أيضا. لذلك من الضروري استخدام القوة والتخويف من أجل وضع حدٍ للشر. في هذه الحالة علينا أن نقرر كل شيء من خلال القوانين والتي ربما تكون تعسفية إذا ما أوكلت كليا إلى القضاة وذلك لثلاثة أسباب: 1) من الأسهل أن نجد بعض الحكماء الذي يضعون قوانين جيدة أكثر من القضاة المؤهلين للحكم في ظروف معينة، 2) أولئك الذين يصنعون القوانين لديهم الوقت للتفكير أما الذين ينفذوها أو يقضون من خلالها يقررون خلال موقف وظرف محدد، بينما المشرع يعمل على الأطر العامة والمستقبل من غير تأثر بالظروف، إذن، القانون الطبيعي يحتاج لأن يُسْتَكْمَلَ بالقانون الإنساني.

---

[1]- بول جانيه، المرجع السابق، ص. 300.

[2]- للتوسع في مفاهيم (القانون الأبدي، القانون الطبيعي والقانون الإنساني) عند الأكويني، انظر بول جانيه "" Politique dans ses rapports avec la morale"، مرجع سابق، ص. 368- 370.

في السياسة، يرى الأكويني أن السلطة السياسية والحكومة هما من الحق الإنساني، فالحق الإنساني لديه مصدره داخل الحق الطبيعي وهذا الأخير ليس إلا صورة عن القانون الأبدي والقانون الإنساني والحكومات التي وُلدت مرتبطة بالله[1]. ولكن ضمن هذا المعنى كل شيء له أصل في الله، وليس هذا الأصل البعيد هو الذي يبني ما نسميه الحق الإلهي: هي مؤسسة خاصة وتعبير يُظْهِر الله من خلاله إرادته الخاصة. يتم ترك الحق الإنساني لإرادة الإنسان حيث عليه تطبيق مختلف وفق العصور والأزمان، المكان والظروف، الوسائل والفرص، والمبادئ العامة والشاملة للقانون الطبيعي، ومن هنا جاء التنوع في أشكال الحكومات. هل السلطة في هذا المذهب، والذي أصبح المبدأ المسيحي بامتياز، هي كلها سلطة إلهية؟ إذا أخذنا المذهب الأكويني بشكل حرفي فإن السلطة لم تعد حقا إنسانيا ويجب أن نُعْزي إلى الله، ليس فقط السلطات العادلة، المفيدة والنزيهة، بل أيضا السلطات غير العادلة والعنيفة، لذلك أدخل الأكويني تمييزا مهما بينها. يُمَيِّز السلطة الذاتية والسلطة في هذه أو تلك الظروف من جانب، وشكل السلطة نفسه (موقف السلطة)، أي العلاقة المجردة لشخص يَحْكم مع شخص مَحْكُوم من جانب آخر. يرى الأكويني أن السلطة القادمة من الله هي السلطة التي تأخذ بشكل مطلق شكل السلطة نفسها، أما المؤسسة السياسية تبقى من الحق الإنساني.

ما هي، وفق هذه المبادئ، واجبات الرعية في ظل حكم ظالم؟ وإلى أي مدى يمكنهم الطاعة؟ وضمن أية شروط يمكنهم المقاومة؟ يرى الأكويني أن هناك نوعان أو شكلان من الحصول على السلطة ليس مصدرهما الله: إهانة الإنسان وانعدام الشرعية. تحدث الحالة الأولى عندما تقع السلطة بشكل شرعي بين أيدٍ لا تستحقها وهنا تكون السلطة قادمة من الله ويجب الخضوع لها، وتحدث الحالة الثانية عندما يتم الاستيلاء على السلطة بواسطة العنف وفي هذه الحالة لا نستطيع القول بوجود حاكم حقيقي وأنه يمتلك سلطة حقيقية. وبالتالي ليس مطلوبا من الرعية الخضوع له. بالنسبة لانتهاكات ممارسة السلطة، يمكن أن تحدث بطريقتين: إما أن يطلب الأمير أشياء مناقضة للفضيلة وفي هذه الحالة الخضوع ليس واجبا لا بل على الرعية الرفض، أو عندما يدعي الأمير أشياء خارج حدود القانون[2].

خامسا ـ الأخلاق والسياسة في عصر النهضة: نموذج ميكيافلي[3]

[1]ـ للمزيد حول العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الدينية في تلك المرحلة، انظر صلاح نيّوف "مدخل إلى الفكر السياسي الغربي"، من منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص. 59 ـ 60.

[2]ـ بول جانيه، المرجع السابق ص. 369.

[3]ـ انظر، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي"، فصل بعنوان ميكيافلي من الصفحة 63ـ 66، مرجع سابق. انظر أيضا، Philippe NEMO, Histoire des idées politiques aux Temps modernes et contemporains, puf, Paris, 2003.

قبل الدخول في ملامح السياسة الحديثة كان لا بد من وضع حدٍ للسياسة في العصر الوسيط. كان عمل ميكيافلي ومذهبه هو الأثر الأول لاختبار حول المسائل السياسية. لقد انهار النظام السياسي الذي اسْتَعْبَدَه الدين وكانت إشارة لنظام جديد انعتق من كل دين وكل أخلاق. لم يكن الدين في العصر الوسيط منفصلا عن الأخلاق وباسم الأخلاق ادعت السلطة الدينية فوقيتها على السلطة السياسية. هُزِمَتْ السياسة في هذا الصراع وكان عليها منذ البداية أن تَجُرَّ الأخلاق معها، ظلت وحيدة واخْتُزِلَتْ إلى مبادئها الخاصة ولم تكن أكثر من علمٍ للقهر والهيمنة بالقوة. كان الدين في العصور الوسطى الغاية النهائية للدولة وشكَّل مصدرا لجميع المؤسسات، ولكن بالنسبة لميكيافلي هو ليس إلاّ أداة سياسية تهدف إلى الحفاظ وعلى توسع الدولة. ويرى ميكيافلي أنه لا يوجد دليل على خراب الدولة أكثر من ازدراءها للثقافة الإلهية، ولكن لماذا؟ يجيب ميكيافلي:" لأن الشعب المتدين هو الأسهل في إخضاعه للحكم".

عندما ندخل في مذهب ميكيافلي من الجانب الذي يوضح معارضته القوية للمذاهب في العصور الوسطى نستطيع تقييم فلسفته الأخلاقية والسياسية بشكل أسهل. مازالت محاكمة فلسفته، ومنذ قرون، مفتوحة أمام جميع المذاهب والأصوات التي هي معه أو ضده، لا يهدف البحث إلى عرضها هنا بل إلى وضع الاستنتاجات والخلاصات. بالنسبة للآراء التي انتقدت ميكيافلي فقد مرَّت في مرحلتين: الأولى، ولم تَعْرِف سوى الأتباع أو الأعداء، وبشكل عام لم يكن لا الأتباع ولا الأعداء نزيهون في مواقفهم حيث الذي يهاجمه لا يعرفه والذي يدافع عنه لم يفهمه. الثانية، المرحلة التي أصبحت فيها التقييمات أقل انحيازا وأكثر براعة.

كان القانوني الإيطالي " ألبيريكو جونتيلي" (1551-1608) أول من برر ميكيافلي حيث يقول:" لا يهدف ميكيافلي إلى بناء الطغيان بل للكشف عن أسرار حياته"[1]. لكن الذي أعطى لميكيافلي شعبية كبيرة هو جان جاك روسو حيث ذكره في عمله "العقد الاجتماعي". يقول روسّو:" من خلال تظاهر ميكيافلي بأنه يعطي دروسا للملوك كان يُقَدِّم دروسا للشعب، فكتابه "الأمير" هو كتاب للجمهوريين". ويضيف روسّو:" كان ميكيافلي رجلا صادقا مواطنا مخلصا، ولكن وبسبب ارتباطه بعائلة ميديشي كان مضطرا، وتحت ضغط انتماءه لبلاده، أن يخفي حبه للحرية. إن خطابات ميكيافلي تؤكد أن السياسة العميقة التي تحدث فيها لم تُقْرَأ إلا بشكل سطحي". (عائلة ميديشي من أكبر عائلات فلورنسا التي كان لها دور كبير في الاقتصاد والسياسة في القرن الخامس عشر والثامن عشر). بنى روسّو دفاعه على ثلاثة نقاط: 1) ارتباط ميكيافلي بعائلة ميديشي أجبره على إخفاء فكره الحقيقي، 2) اختيار بَطَلِه، سيزار بورجيا، يثبت بما

[1] - BOBBIO Norberto, « le sage et la politique », éd. ALBIN MICHEL, Paris 2004, pp. 12-13.

يكفي أن نيته كانت عكس ما نُسِبَ إليه، فهل اختار فعلا اقتراح ذلك النموذج؟ 3) إن خطاباته في عمله " نقاشات حول العقد الأول من تيتوس ليفيوس" تُكَذِّب الثوابت التي جاءت في "الأمير".

يجب التمييز في مذهب الأخلاق عند ميكيافلي بين شيئين: الأخلاق والسياسة. إن خطابه في كتاب "الأمير" يختلف ويتناقض مع خطابه في " نقاشات حول تيتوس ليفيوس" ففي الثاني سياسة ليبرالية تعارض خطاب الاستبداد في الأول ويمكن شرح هذه التناقض بأنه نوع من النفاق الوطني. سوف نتحدث بداية عن مذهبه الأخلاقي في كتاب "الأمير". يعرض لنا المؤلف بنفسه هدفه بعبارات دقيقة وهو الحقيقة كما هي وليس كما نتصورها:" بعض ممن مارس الدعاية وصف لنا الجمهوريات والحكومات بشكل لم نراه أبدا ولم يوجد نهائيا ". (الأمير، ص 15).

نجد في هذه الرؤية الفلسفة الحقيقية عند ميكيافلي، ليست فلسفة عميقة فهي تستند على أعمال مبتذلة وغير أخلاقية. "معظم البشر لا يملكون فلسفة لتحويل عواطفهم ومصالحهم إلى عمل نظري، والضمير يقول لهم هناك فرق بين العدل والظلم ولكن أهواءهم تفرض نفسها على هذا التمييز، فما العمل إذا؟ هم يفكرون بطريقة ويتصرفون بطريقة مختلفة أي أن سلوكهم مختلف عن أقوالهم. كل الوسائل هي جيدة بشرط أن نصل إلى فلسفة عملية للابتذال، وعندما ننقل هذه الفلسفة إلى السياسية نكون قد وصلنا إلى الميكيافيلية"[1]. من الغريب أن نواجه الكثير من المتاعب لتفسير، تبرير وتنقية مذهب ميكيافلي، بدلا من اعتباره مذهبا لعدم المبالاة في الوسائل السياسية. هذا المذهب، المبتذل للغاية، كان له في لحظات من التاريخ مُنَظِّرَه الذي أعطاه اسمه.

لقد اعترف ميكيافلي بوجود أخلاقٍ لكنه في نفس الوقت ضحى بها بسبب المصالح السياسية. هذا هو النقد الرئيسي الموجه لمذهبه، إنه فاسد أكثر مما يدري وكما يتضح من المقطع التالي:" سيكون سعيدا جدا ذلك الأمير الذي يجمع كل الصفات الجيدة، ولكن وبما أن طبيعتنا لا تصل وليس لديها مثل هذا الكمال فمن الضروري له أن يكون لديه ما يكفي من الحذر حتى يحافظ على عيوبه، أما بالنسبة لأولئك الذين لا يعرضونه للخطر فعليه ضمان أمنهم، وإن كان هذا ضمن سلطته إلا أنه فوق قوته. عليه ألا يخاف متحمل بعض اللوم من أجل عيوب مفيدة في الحفاظ على دولته"[2]. والآن، ما هي العيوب أو الرذائل التي يسمح وينصح بها ميكيافلي ويراها مفيدة للحفاظ على الدولة؟

النقطة الأولى، كان ميكيافلي معجبا دون تحفظ بالأمير بورجيا وجمعت بينهم علاقة قوية ولم يقل كلمة واحدة يلوم بها الأمير رغم كل أعماله الدموية. لا بد من القول هنا أن الأمير بورجيا قضى على قطاع

[1] - BURNHAM James, « The Machiavellians Defenders of Freedom », New York, 1943, pp. 29-74.

[2] -BOBBIO Norberto، p. 15.

الطرق المنتشرين بكثرة واستعاد النظام ثمّ عيَّن محكمة مدنية يرأسها شخص يحظى باحترام العامة، ولكن رغم شراسته إلا أن ميكيافلي لم يُظهر أي كلمة ضده، مع ذلك اعترف ميكيافلي بفشل سياسة بطلهِ. لم يكن معجبا بالنجاح بل بالسلوك، يقول ميكيافلي:" الدليل، أن الأسس كانت صلبة وقد انتظرها الناس وكانت وفية للأمير خلال شهر كامل" (المرجع السابق، 15). إذن، من أجل ولاء مقاطعة ولمدة شهر واحد كان مسموحا للأمير أن ينتهك جميع القوانين ليحقق نتائج بائسة وعلى رجال الدولة أن يقلدوا هذه السياسة كما رأى ميكيافلي.

النقطة الثانية في مذهب ميكيافلي وهي عدم الوفاء أو الإخلاص في الالتزامات. لا يبحث ميكيافلي من خلال هذه الفكرة عن وضع أو الحديث عن حالة استثنائية بل جعل هذا المبدأ طبيعيا وتحويله إلى نظرية. يعترف أنه أمر جيد أن يلتزم الأمير بما تعهد ولكن الإخلاص في الوعود والاتفاقيات والمعاهدات والعديد من هذه الفضائل عند الدول غير موجود " إن الحيوانات التي على الأمير اتخاذ شكلها هي الثعلب والأسد. عليه في البداية أن يكون حاذقا ثم قويا. إن الذين ينكرون دور الثعلب لا يعرفون مهنتهم، وبعبارة أخرى، الأمير الحاذق عليه تجب الحفاظ على الوعود إذا كانت مصلحته عكسها"[1].

لقد كان مذهب ميكيافلي تعبيرا عن عصره ويجب تركه داخل التاريخ، الميكيافيلية هي تلخيص للسياسة في القرن الخامس عشر وأيضا في السادس عشر وقد أصبحت مدرسة مفقودة وضائعة بين الأحداث الكبرى عبر الزمن. هذه السياسة السلبية ليس لها معنى ولا قيمة وقد تحرر منها العقل الحديث، أما النقاشات الكبرى للسياسة الحديثة كانت حول الحكم المطلق والحرية وبالكاد نرى ميكيافلي فيها حيث كانت نظرته للحرية قد أصبحت قديمة وليست حديثة. لم يتأخر الوقت حتى بدأت الأسئلة الكبرى تزعزع وتثير الدول القوية والرئيسة في أوربا. لكن الحركة بدأت من مكان حيث لم يكن للأوربيين أن يتوقعوه، إنه الثورة من داخل الدين حيث جاء لوثر ليخلف ميكيافلي. لم يخاطب لوثر الدبلوماسيين والأمراء بل العامة والجموع، لقد دخل الشعب إلى المسرح ومع هذه الشخصية سيكون للسياسة الحديثة موقعا وحسابا مختلفا.

سادسا ـ تحليل أربع نظريات للأخلاق والسياسة

من الطبيعي القول إن كبار فلاسفة السياسة وُلِدوا في اليونان، ولكن مع تَشكل الدولة الحديثة بدأت مشكلة العلاقات بين الأخلاق والسياسة أكثر خصوصية وحديةً حيث ظهر ولأول مرة توصيف لهذه المشكلة ولن يدعها حتى الأن وهو: المصلحة الوطنية/القومية. إن الثنائية بين الأخلاق والسياسة هي من أكثر الجوانب التي أدت للتعارض بين الكنيسة والدولة، ثنائية لم تُوْلَدُ إلاّ بعد صراع بين مؤسسة مهمتها التعليم، الوعظ، وضع قوانين شاملة للسلوك والتي أوحى الله بها، هذا من جانب، ومؤسسة دنيوية واجبها

[1]ـ بول جانيه، المرجع السابق ص. 497.

ضمان النظام الزمني في العلاقات بين البشر أنفسهم، من جانب آخر. يحاول البحث في هذا المحور تقسيم العلاقة بين الأخلاق والسياسة إلى أربع نظريات كبرى رغم أن الفصل بينها ليس واضحا بشكل كلي. سنميز بين النظريات الأحادية والثنائية، وفي داخل الأحادية سوف نميز بين الأحادية الجامدة أو الصلبة والأحادية المرنة، وداخل الثنائية نميز بين الثنائية الوهمية والثنائية الحقيقية.

الأحادية الجامدة

يمكن تحديد نوعين من الأحادية الجامدة: الأول اختزال السياسة في الأخلاق، الثاني اختزال الأخلاق في السياسة. إن المثال على النوع الأول هي الفكرة أو المثال ويعود هذا النوع إلى القرن السادس عشر، إلى المبدأ المسيحي وقد مثله الفيلسوف الهولندي "إراسموس" (1466- 1536). مبدأ إراسموس المسيحي هو الوجه المختلف عن الوجه الشيطاني الآخر للسلطة:" إذا أردت أن تكون فارسا انتبه جيدا لعدم ترك نفسك للآخرين، تصرف بشكل جيد ولا تكون تابعا"[1] (. كما نرى هذه الفضائل ليس لها علاقة بالأخلاق التي تحدث عنها ميكيافلي. مثال آخر من كانط (1724 - 1804) ومن كتابه "نحو سلام دائم"، يميز كانط بين فضيلة سياسية والتي يدينها، والسياسة الأخلاقية والتي يمدحها. فالسياسة الأخلاقية هي عدم التخلي عن الأخلاق من أجل السياسة بل ترجمة مبادئ الحذر السياسي بشكل يجعلها تتواجد مع الأخلاق:" الشرف هو أفضل سياسة". أخيرا، نشير إلى أن هوبز مثلا اختزل الكنيسة في الدولة معتبرا أن قوانين الكنيسة لا يمكن قبولها إلا إذا قبلت بها الدولة وعززتها.

الأحادية المرنة

وفق هذه النظرية لا يوجد سوى نظام معياري واحد وللنظام الأخلاقي نفسه أسس داخل الطبيعة وعلى العقل الإنساني أن يستفيد منها من خلال قوانين شاملة للسلوك ولكن بسبب عموميتها لا يمكن تطبيقها في جميع الحالات. لا يوجد وفق النظرية قانون أخلاقي ليس له استثناءات ظرفيه خاصة، فالقاعدة "لا تقتل مطلقا" تتخلخل في حالة شرعية الدفاع عن النفس أي في الحالة التي يكون فيها العنف العلاج الوحيد الممكن. أما قاعدة "لا تكذب أبدا" يمكن أن تتخلخل في حال تم إيقاف شخص ما في حركة ثورية وكان مطلوب منه أن يشي برفاقه. أما سياسيا، فإن ما يبرر خرق الأخلاق هو الطابع الاستثنائي للحالة التي يجد المتدخل فيها نفسه.

نظرية الأخلاق الخاصة

[1] - BOBBIO Norberto, pp. 27-47.

إذا أردنا توضيح الدافع الثاني لتبرير الانقسام بين الأخلاق الجماعية والسلوك السياسة يمكننا الاستناد إلى القانون. إن التشابه بين النظريات السياسية والنظريات القانونية يجب أن ننظر إليه بحذر رغم أنها تقدم نقاط للتفكير واقتراحات عملية داخل حقول أو مجالات متجاورة. على الخلاف من العلاقة بين القاعدة والاستثناء والتي تتعلق بخصوصية واستثنائية حالة معينة أو "حالة الضرورة، فإن العلاقة بين "الأخلاق المشتركة" و "الأخلاق الفردية" تتعلق في المقام الأول باستثنائية المواضيع، أي وضعية العديد من المواضيع والتي بسبب وضعيتها تعاني من نظام معياري مختلف.

نظرية تفوق السياسة

من الحلول التي يمكن مناقشتها أو طرحها فيما يتعلق بمشكلة العلاقات بين الأخلاق والسياسة هو رؤية الأخلاق والسياسة كنظامين معياريين مختلفين ولكن غير مستقلين عن بعضهما بعض بشكل كلي بل يستند أحدهما على الآخر بشكل هرمي أو تسلسلي. إن حلا مثلا هذا الحل يمكن أن يكون بنسختين أو رؤيتين: نظامان معياريان يكون فيهما الأخلاقي متفوق على السياسي أو السياسي على الأخلاقي. يمكننا أن نجد مثالا حول الرؤية الأولى في الفلسفة العملية عند "بينيدتو كروتشه" (1866-1956)، فيلسوف إيطالي من المدرسة الهيغيلية، ومثال عن الثانية في فلسفة هيجل. يرى "كروتشه" أن الاقتصاد والأخلاق شيئان مختلفات ولكنهما ليسا متعارضان ولا يوجدا في نفس الموضوع: الأول متفوق على الثاني باعتباره ينتمي إلى لحظة العقل والتي تتجاوز اللحظة الدنيا. والسياسة تنتمي إلى الفضاء الاقتصادي وليس الأخلاقي.

يُشَكِّل نظام هيجل مثالا كبيرا وموضحا بعمق للانقلاب الكبير في العلاقة بين الأخلاق والسياسة وقد وجد هذا الانقلاب العديد من تعبيراته الكبرى في تفكير كانط. يُقدم ويوضح شكلا من التبرير لعدم أخلاقية السياسة مُخْتَلِفٌ عن جميع الأشكال التي رأيناه قبله، وفق هيجل، الأخلاق بالمعنى التقليدي للمصطلح ليست مُسْتَبْعَدة من النظام بل يمكن اعتبارها كلحظة دنيا في تطور العقلية الموضوعية والتي تَجِدُ تمامها أو تكملتها في الأخلاق الجماعية مع إعطاء الدولة التعبير الأسمى عن الأخلاق. كان هيجل معجبا بميكيافلي حيث مدحه في أعماله الأولى حول الدستور الألماني. في السياسة، كان واقعيا ويَعرف أهمية حديث الخطباء عندما يدخل الجنود إلى حقل المعركة مع سيوفهم المتلألئة. إنها جلالة وعظمة الدولة " هذا الضلع أو الوتر الغني للأخلاق بحد ذاتها والذي هو الدولة".

أية علاقة بين هذه النظريات؟

لقد رأينا أن هناك تنوع في الرؤى حول نظريات الأخلاق والسياسة وهذا لا يستبعد إمكانية وأهمية التمييز بينها على أساس تحليلي وتاريخي والتي حاول البحث القيام بها. يمكننا تحديد علاقة، أثناء قراءتنا للأخلاق والمسؤولية. يأخذ مذهب ميكيافلي بعين الاعتبار شيئا واحدا في تقييمه للسياسة وهو مطابقة

الوسائل في السعي للغاية بعيدا عن الاعتبارات للمبادئ. بشكل آخر، إن "تحية الوطن" هي الغاية من الفعل السياسي، وهذا ما نجده في إعجاب هيجل بميكيافلي حيث يرى هذا الأخير أن الدولة "الوطن" تجد مصلحتها وسبب وجودها من خلال تَجَسُّدِها والذي سيصبح فيما بعد "مصلحة الدولة" عند الكُتَّاب السياسيين الذين يراقبون ولادة وتطور الدولة الحديثة، وسيصبح هذا التجسد كمبدأ خاص لفعل السيادة وبالتالي كتقييم سلبي أو إيجابي لهذه الدولة. أيضا، التبرير المُؤَسَّس على خصوصية أخلاق المهنة ينتج عن هيمنة مسبقة للغاية كمعيار للتقييم حيث أن ما يَصِفُ المهنة الفردية هو الغاية المشتركة لكل أعضاء الجماعة، وينتقل ذلك إلى رجل السياسة. إن التنوع القائم على أساس الإعفاء في حالة الضرورة هو الأكثر انتشارا وتشاركا لأنه الأكثر قبولا عند أولئك الذين ينتمون إلى نظرية الأخلاق الجماعية.

سنختصر هنا مختلف نظريات الأخلاق وعلاقتها بالسياسة في النقاط التالية: 1) في نظرية حالة الضرورة نجد أن الاستثناء يؤكد القاعدة فقط كاستثناء، لأن معيار الاستثناء وإذا طُبِّق دائما فلن يكون هناك استثناء لأنه لن يوجد قاعدة. 2) الأخلاق السياسية هي أخلاق ذاك الذي يمارس النشاط السياسي لكن النشاط السياسي ضمن مفهوم التطرق له من خلال التأسيس على الأخلاق المهنية ليس السلطة بحد ذاتها، بل هي السلطة من أجل الوصول إلى الغاية التي هي المصلحة المشتركة، المصالح الجماعية أو العامة. أي ليس الحكومة بل الحكومة الجيدة، فالحكومة الجيدة هي التي تبحث عن الخير المشترك أما الحكومة السيئة هي التي تبحث عن الخير الشخصي. 3) هل السياسة متفوقة على الأخلاق؟ ليست هي حالة كل سياسة بل، فقط، تلك التي أنجزت أو أكملت في عصر ما تاريخي ومحدد الغاية العليا والسامية في تحقيق العقلية الموضوعية. 4) الغاية تبرر الوسائل. ولكن أية غاية؟ هل كل غاية يقترحها رجل الدولة هي غاية جيدة؟ أليس عليه أن يمتلك المعايير التي تُمَكِّنه من التمييز بين ما هو خير وما هو شر؟ 5) الأخلاق السياسية هي أخلاق النتائج وليست أخلاق المبادئ.

خلاصة

دَرَسَ الفلاسفة على مرِّ العصور الفضيلة بعد تحولها إلى موضوع آخر وهو الأهواء، نستحضر ديكارت في عمله "أهواء النفس"، أيضا سبينوزا في "الأخلاق" حيث تحدث في فصل من عمله عن "أصل وطبيعة الأهواء، كذلك الفصول التي تُشكل مدخلا إلى الأعمال الفلسفية لهوبز " عناصر القانون الطبيعي والسياسي". وَجَد المذهب الأخلاقي مكانا له ولم يفقد على مرّ القرون، في مذهب الحق الطبيعي، في مختلف عناصر الأخلاق، وفي وجهات النظر حول القوانين والمعايير.

إن سؤال الأخلاق في السياسة موجود في كل مكان، في كل ثقافة وبغض النظر عن المصطلحات المستخدمة. نستطيع التعرف، وفي جميع البلدان، على متطلبات لصالح سياسة عادلة أو مواجهة سياسة

غير عادلة. العلاقة بين الأخلاق والسياسة كانت ومازالت متأرجحة بين توافق وثيق وإقصاء متبادل، أما تنوع العلاقات يوضح مدى تعقيد الموضوع والعمل على قراءه وتحليله، وهنا نشير إلى أن الأخلاق هي فن ووسيلة وطريقة في الحياة أكثر مما هي علم. أرادت السلطة عبر التاريخ أن تكون قريبة من السلطة الإلهية وبحثت عن حَمْلِ بعض الصفات المقدسة لا سيما عندما تتحول إلى استبدادية. بحث القادة السياسيون والدينيون دائما لدعم بعضهم بعض، تمّ تدنيس ما هو سياسي وسيأخذ وقتا طويلا ونضالا شاقا حتى يعود.

تتنازل معظم التقاليد بما في ذلك "السياسة الواقعية" عن بعض القيم التي تتعلق بالعدالة والإنصاف في السياسة الداخلية كما في السياسة الخارجية ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالقدرة على الاستناد إلى التزام الشعوب أو الشعب. ناقش البحث كثيرا سؤال القوة الدافعة للأخلاق في السياسة: هل هي الفائدة المقدمة للمجتمع، الصالح العام، الإنصاف والعدالة أو لمصالح تمّ التعاقد عليها؟ هناك شكوك حول أهمية الأخلاق في السياسة ومازالت مستمرة وتتغذى بشكل أساسي على تجربة الفشل البشري وأيضا على الفجوات بين النظرية والتطبيق بين الإعلان والتنفيذ.

الأخلاق في السياسة هي كيفية السلوك والممارسة لهذه السياسة أكثر مما هي برامج ورؤى وأهداف، فالثقة تُبْنى تدريجيا من خلال عمليات وصيرورات تُثَبِّتُ الاحترام والقيم بين الأطراف والأفكار السياسية، هذه العمليات يجب أن يتم تقييمها باستمرار لأن عملية التقييم تؤدي لتماسك هذه الأخلاق وتقلل من المخاطر السياسية. إن الديمقراطية هي أفضل الأنظمة القادرة على الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الأخلاقية للسياسة وترجمتها في بنية وهندسة سياسية، ديمقراطية فعَّالة ولا يمكنها إلاّ أن تستمع إلى المواطنين.

أشعر أن مساحة البحث لم تعد تسمح لي بالتوسع أكثر من ذلك وبالتالي يجب أن أختم. يقول الخبراء اليوم أن في العالم من أسلحة ما يكفل تدميره أكثر من مرة، ولكن إذا كان هذا ممكنا لا يعني أنه سيحصل بالضرورة، وإذا حصل لا يعني أن الأرض ستموت بشكل نهائي ولكن علينا أن نفكّر كما نحتاج من الوقت وكم سيكون صعبا أن نبدأ من جديد ونعيد كل شيء إلى مكانه.

مراجع البحث

1- ABEL Olivier, MULLER Denis, CAUSSE J. Daniel, « Introduction à l'éthique : penser, croire, agir », éd. Labor et Fides, Genève, 2009. PP. 13-14.

2- BOBBIO Norberto, « le sage et la politique », éd. ALBIN MICHEL, Paris 2004, pp. 12-13.
3- BURNHAM James, « The Machiavellians Defenders of Freedom », New York, 1943, pp. 29-74.
4- NIHAN E. Céline, « Introduction à l'éthique : penser, croire, agir », éd. Labor et Fides, Genève, 2009. P. 550.

في العربية

1- انظر، ألكسندر جونييه، " morale et déontologie،éthique "، دار نشر ERES، باريس 2010، بالفرنسية، ص 107- 120. أيضا، انظر، نيكولاس جورنيه، " La Morale, éthique et sciences humaines"، دار نشر édition، باريس 2012، ص 5- 20. للتوسع في ميدان علم الأخلاق انظر أيضا، لوسيان ليفي بروهل، " La morale et la science des mœurs"، دار نشر Chicoutimi، الطبعة الأولى عام 1927 الكيبيك، كندا، الطبعة الكاملة عام 2002، بالفرنسية، ص 8- 29.

2- بيير فارديه، " Moral, éthique, déontologie et droit"، في مجلة " Les Cahiers de l'Active"، العدد 277/276، باريس 1999، ص 17- 19.

3- بول جانيه، "Politique dans ses rapports avec la morale"، دار نشر غاليكا، باريس، 1887، 720 صفحة، ص 165.

4- بول جانيه، " Histoire de la philosophie morale et politique"، غاليكا، باريس 1858، ص. 299.

5- - دونيس جاك فرنسوا، " Histoire des théories et des idées morales dans l'Antiquité"، دار نشر إرنست توران، باريس، 1856، ص 299 وما بعدها.

6- غايو جان ماري، " La morale d'Epicure et ses rapports avec les doctrines contemporaines"، دار نشر أونكر مارين، باريس 1878، ص 147.

ملاحظة: تمّ الاحتفاظ بعنوان الكتاب الأصلي أثناء كتابة المراجع في اللغة العربية حتى تُمكِن العودة إليها في لغتها الأصلية لأنها كتب غير مترجمة إلى العربية.

ثالثاً: بحوث آداب وتربية

القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى في الأردن

د. مصباح رشيد توفيق الجراح

دكتوراه فلسفة جامعة اليرموك 2006

يعمل لدى وزارة التربية والتعليم مدربا ومشرفا تربويا في أقسام التدريب والإشراف التربوي ومحاضر غير متفرغ في بعض الجامعات الأردنية

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية لصفوف المرحلة الأساسية الأولى في الأردن بما تشمل علية من نصوص للقراءة والنشيد والمحفوظات والكتابة والإملاء والصور المصاحبة لتلك النصوص، والتي بدأ التدريس بها اعتبارا من العام الدراسي 2015/2014، حيث اعتمدت الكلمة والفقرة والصورة على أنها وحدات للتحليل والعد والتسجيل، وقد تم اختبار صدق الأداة وثباتها. وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية: بلغ مجموع تكرارات القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية للمرحلة المذكورة مجتمعة (945) قيمة، حيث أشتمل كتاب الصف الأول الأساسي على (169) قيمة، وأشتمل كتاب الصف الثاني على (280) قيمة، وأشتمل كتاب الصف الثالث على (496) قيمة.أما من حيث مجالات القيم، فقد أحتل مجال القيم الاقتصادية والمالية المرتبة الأولى بين جميع المجالات القيم بمجموع تكرارات بلغ (174) تكراراً، ثم تلاه مجال القيم التعليمية في المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغ (166) تكراراً، ثم تلاه مجال القيم الأسرية والاجتماعية بمجموع تكرارات بلغ (142) تكراراً ، ثم تلاه مجالي القيم الشخصية والقيم الوطنية والقومية بمجموع تكرارات بلغ على التوالي (126) و(115) تكراراً، وقد جاء مجالي القيم العقيدة و القيم التعبدية في المرتبة السابعة والثامنة من بين ترتيب مجالات القيم التربوية الثمانية، وبلغ بمجموعي تكراراتها (85)، و(35) تكراراً على التوالي. أما القيم الأكثر شيوعاً من بين القيم المتضمنة في الكتب الثلاثة موضوع الدراسة مجتمعة فكانت "الحث على التفكير وإثارة الخيال " والتي احتلت الرتبة الأولى بتكرار بلغ (72) تكراراً، ثم تلتها قيمة "الاهتمام بالصحة والتداوي بالمرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغ (60) تكراراً، واحتلت " قيمة " حب الوطن وما يشتمل علية من مواقع المرتبة الثالثة بتكرار بلغ (45) تكراراً،وجاءت كل من قيمتي "الجد والاجتهاد والبعد عن الكسل "و"حب العلم وطلبة في الرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي. أما الرتب الأخيرة من بين رتب القيم التربوية فقد أتت بها كل من قيم "الصبر" "والصدق" والدعاء" "وحب الملائكة ".

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أبرزها ضرورة تحقيق التوازن في توزيع الأهمية على القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية من خلال إتباع آليات موضوعية مثل جداول التحليل والمصفوفات وتوزيع نتائج الدراسة على الأطراف التربوية المعينة.

الكلمات المفتاحية : القيم التربوية، كتب لغتنا العربية، المرحلة الأساسية.

Educational Values Contained in the Books of Basic Arabic language for the First primary Stage in Jordan

Abstract

This study attempts to detect the Educational values contained in the books of basic Arabic language for the first primary Stage in Jordan involving reading texts, songs, writing, dictation and the pictures. This book started to be taught in 2014/2015 where the paragraph, the word and the picture were deemed units for analysis, numbering and recording. The validity and reliability of the tool were measured. The outcomes were as follows: the total number of the frequencies of the Educational values contained in the books of basic Arabic language for the first primary Stage reached the value (945) as the distribution for the third (496) for the second grade and (280) for the first grade, (169)was grade. As regards the domains of these values, the economic and financial domain values has ranked on the top among all values amounted to a total of frequencies which reached(174) then followed by the educational values domain in second place as the total frequency was (166), then comes the , next were the personal (142)familial and social values domain which reached and national values and national values domains as their frequencies reached (126) and (115) respectively, the belief and worship values domains were the seventh and the eighth respectively on that scale. The most common value embedded in these three books was the value concerning ' Stimulation of thinking and motivation of the with a frequency reaching (72), the value of health and healing beside the value of patriotism and love of its sights followed with a frequency reaching (45), the value of ' hard working and distancing from

laziness' and ' patriotism' took the fourth and fifth rank respectively. The ranks that came last between the educational values went for ' patience', ' honest', ' prayer' and 'angels love'. The researcher recommended that the there is a need to achieve balance in the distribution of importance on educational values contained in the books of the Arabic language in the basic stage through an objective analysis mechanisms such as tables and matrices and that the need to distribute these findings on the people in charge in the education field.

Key words: educational values, the Arabic language books, the primary stage.

المقدمة

يعبر عن التربية بأنها جميع المؤثرات الموجهة التي يراد منها أن تصوغ كيان الإنسان وتهدي سلوكه في كل نواحي الحياة جسدية أم عاطفية أم اجتماعية أم فكرية أم فنية أم روحية (الجمالي 1982) ، وتتم من خلال وسائط إنسانية متعددة ، كالأسرة والمدرسة والمسجد والمؤسسات التربوية المختلفة ، وتهتم المدرسة باعتبارها إحدى تلك الوسائط وبمراحلها المختلفة بشكل رئيسي في بناء قيم المجتمع ونشرها بين الطلبة فهي الوحدة التنظيمية والأساسية في بيئة النظام التربوي وهي ميدان التغير المنشود من خلال الكتب المدرسية التي تسهم في التنشئة وتكوين القيم الأخلاقية والروحية (إسماعيل 1962 : 45) .

وقد اهتم مخططي استراتيجيات التربية في العالم بصورة عامة والوطن العربي بتنمية القيم لدى الأجيال الناشئة (عطوة ، 1995) ، فقد أكدت فلسفة التربية والتعليم في الأردن على تنمية القيم لدى الأجيال الناشئة ، وهو هدف أساسي تسعى المؤسسة التربوية لتحقيقه (وزارة التربية والتعليم ، 1994 ، الخوالدة ، 2003) .

وتعد القيم واحدة من أهم مقومات المجتمع ، حيث يحكم النظام ألقيمي توجهات المجتمع وسلوكيات أفراده ، ويضمن له شخصية تميزه عن غيره من المجتمعات وتجعله قادرا على مواجهة التحديات والتغيرات والتعامل معها في أطار من القيم التي تشكل هوية المجتمع وثقافته (الخوالدة وهارون ، 2005) .بل إن ما يحدث من اختلاف بين الشعوب في مختلف أنحاء العالم منشاؤه أساسا يعود إلى الاختلاف بالقيم التي يتبناها كل مجتمع من المجتمعات (المالكي ، 2009). فالاختلاف في شكل مستقبل أي مجتمع يعتمد على الاختلاف في القيم التي يتبناها أكبر من اعتماده على الزيادة في التقدم

التكنولوجي، وذلك لأن القيم تؤثر في أدق وظائف الثقافة من تقدم تكنولوجي ومتطلبات الأداء الوظيفي والمشاركة الاجتماعية ، وتعظم أهمية القيم ودورها في تشكيل المجتمعات ، وذلك لحاجة الإنسان المعاصر إلى الشعور العميق بهويته وانتمائه لبلده ،وذلك بسبب الانفتاح والثورة المدنية التي أدت إلى انهيار القيم التي كانت تحكم سلوك الأفراد والجماعات ، والسبب الآخر هو اختلاف القيم العالمية الأصلية ايجابيا وسلبا . وهنا ياتي دور الجهود الجماعية للإبقاء على القيم الايجابية وجعلها أكثر فاعلية ، ومحو القيم السلبية وأثارها ، وذلك من أجل إبقاء النوع البشري ورقيه (الخوالدة والشوحه ، 2005) .

وإذا غابت القيم أو تضاربت فإن الإنسان يغترب عند ذاته وعن مجتمعه ويفقد دوافعه للعمل ويقلل إنتاجه ، لذا عرف العدو كيف يحارب الإسلام فكانت الهجمة على قيم الإسلام والمسلمين جائزة ومنظمة وهدفها تشويه صورته وطمس حقيقته والنيل من مبادئه وقيمه (ربابعه ،2005) .

أن العلاقة بين القيم والتربية وثيقة ، فالقيم هي أهداف نسعى لتحقيقها ،والتربية منفذه لهذه الأهداف (نشواتي ، 2003). وللمؤسسة التربوية دور كبير في ترسيخ النظام ألقيمي لدى الطلبة ، وهنا لا بد من ضرورة وضوح الأحكام القيمية التي تسعى المؤسسة التعليمية إلى إكسابها لطلبتها (دوفور وإيكر ،2001).

ومن خلال المنهاج التربوي تسعى النظم التربوية إلى تنشئة الأجيال على الأهداف التعليمية المنشودة من قيم واتجاهات ومعارف وعمليات ومهارات (علي ، 1995)،(عكور، 2001) . فلا بد من اختيار المحتوى المناسب للمنهاج التربوي المذكور من حيث وضوح هذا المحتوى وتحديد القيم التي ينبغي أن يتضمنها والتي تسعى لإكسابها للناشئة (Beauchamp ،1996) .

تعتبر اللغة وعاء الثقافة وأداة التعبير عنها ، ووسيلة من وسائل إثرائها ، وهي وان كانت جزءا من الثقافة إلا أنها في نفس الوقت أداة التعبير عنها وأداة تسجيلها وحفظها ونقلها وتطويرها ، وهي المرآة التي تعكس حياة أصحابها الاجتماعية والثقافية من عقائد وتقاليد وقيم ومبادئ وأخلاق وتعاملات ونظم وتربية ... الخ (محمود ، 1987) .

وللغة دور كبير في التكوين الفكري والاجتماعي للطالب ومن ثم التكوين ألقيمي ، لأن الأخير يرتبط ارتباطا وثيقا بالتكوين الاجتماعي والنفسي ، بل هو ونحن ننظر إلى الفكر باعتباره المكون الأساسي للقيمة ، فالمعلومة والمفهوم والفكرة والمعنى والدلالة مكونات للفكر وهي في نفس الوقت أساس لتكوين القيمة ووعاء لها ، وبقدر النمو اللغوي يكون النمو والفكر وبقدر النمو الفكري يكون النمو ألقيمي (الناقة ، 1991)

وتهتم العملية التربوية بالحياة الوجدانية والقيم والفضائل الأخلاقية،و وسيلة التربية إلى ذلك المناهج ، وأداة المناهج في المدرسة هي اللغة العربية ، ومن ثم تصبح اللغة العربية طريقا إلى غرس القيم وتنميتها ثم حمايتها من الهجمات والتيارات الفكرية الأخرى (السليم ، 2015)

والقيم: هي جمع قيمة وهي الشيء القيم النفيس وهي كل ما يتمسك به فرد أو فئة اجتماعية ،ولهذا تدل اللفظة على معنى نسبي حسب الأشخاص والجماعات (الشاهين ، 2012) .وهي تدل على أنواع المعتقدات التي يحملها شخص ما ، أو مجموعة معينة أو مجتمع بأسره ويعدونها مهمة وهم ملتزمون بها فهي عادة تحدد الصواب والخطأ والصالح والطالح ، والجيد من الشيء والمقبول من المرفوض في السلوك الإنساني . وتعد القيم من أهم المكونات التي تسهل التعامل والتفاعل العام بين الأفراد والجماعات ، فهي نتاج التفاعل القائم بين الفرد ومجتمعه ، وهي ما يميز الإنسان عن باقي الكائنات الأخرى (الصرايرة والقضاة ، 2009) .

وانطلاقا من أهمية القيم التي اتضحت معنا من خلال ما سبق عرضه ، وجد الباحث ضرورة البحث في موضوع القيم وخاصة القيم التربوية حيث أنها تهتم في تشكيل شخصية الناشئة ، وتمثل الدور المحوري للكتب المدرسية بشكل عام .

واهتم المربون في العصر الحديث بالكتاب المدرسي ، لذا عقدت له الندوات والمؤتمرات للبحث في الأسس التي يقوم عليها وغير ذلك من المشاكل المتعلقة به ، وهذا الاهتمام بالكتاب المدرسي نابع من الوظائف التي يؤديها (عبد الله وآخرون ، 1991) . وتقاس أهمية الكتاب استنادا إلى محتواه ، فكتاب لغتنا العربية يأخذ أهميته من أهمية اللغة العربية والتي تعتبر وعاءا للثقافة وأداة حفظها وتسجيلها وإثرائها والتعبير عنها ، وهي تعكس حياة أصحابها الاجتماعية والثقافية وما تشمل عليه من عقائد وقيم وتقاليد ومبادئ وأخلاق ونظم وتربية .

ويقوم الكتاب المدرسي بوظيفة مهمة في زرع القيم التي ترغب المؤسسة التربوية في إكسابها للطلبة والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في تكوين سلوكيات واتجاهات الطلبة ، حيث تتشكل في المرحلة الأساسية الأول في المدرسة ملامح شخصية الطفل ، حيث تبرز أهمية غرس القيم في نفوس طلبة هذه المرحلة ، ولذلك احتلت هذه المرحلة أهمية بارزه في فلسفة التربية والتعليم العام في الأردن حيث اعتبرت مرحلة التعليم عامة وإلزامية ومجانية كما ينص على ذلك قانون التربية والتعليم لعام 1994 .

ولأهمية الكتاب المدرسي في عمليتي التعلم والتعليم ولدوره المهم في تحقيق أهداف المنهاج ، زاد الاهتمام بتحليله وتقويمه ، فلا بد أن تخضع كتب اللغة العربية وخاصة كتب الصفوف الثلاث الأولى للتحليل والتقويم ، وذلك من حيث مدى ملائمة محتواها لمستوى الطلبة وطبيعة المعارف التي تضمنتها ،

والقيم والاتجاهات التي توجه إليها طلبتها ،ولما لكتاب اللغة العربية من أهمية بارزه باعتباره الوعاء الذي تقدم به المعارف وتسهم في تزويد الطلبة بالقيم المتنوعة ، وتزادا الإمكانات إلي تؤديها كتب اللغة العربية في غرس القيم من خلال ما تتضمنه من حقائق وقيم وسلوكيات ، والحكم على مدى ما تسهم به هذه الكتب في تزويد الطلبة من معلومات ومهارات وقيم يتطلب تحليل ما تحتويه هذه الكتب من قيم (مقابلة والبشايره، 2007) .

ومن هنا جاء اهتمام الكثير من الباحثين بدراسة القيم التربوية ، وأوصوا بإجراء المزيد من الدراسات في القيم التربوية المتضمنة بالكتب المدرسية مثل (دراسة الاسمري ، 2010 ، ودراسة أبو شريخ وبني مصطفى، 2014، ودراسة خزعلي ، 2010 ، ودراسة حمادته والمغيط ، 2011 ، ودارسة السليم ، 2015) .وهذا دفع الباحث إلى إجراء هذه الدراسة والتي تتناول القيم التربوية في كتب لغتنا العربية للصفوف الثلاثة الأولى في الأردن والتي تتغير باستمرار مواكبة لمتطلبات العصر والتطوير التربوي والذي يهدف للتحسين ،حيث تعمل هذه الدراسة على الكشف عن المتوفر من تلك القيم وتقديمها بصورة متتابعة وتكاملية ومتوازنة في أناشيد الأطفال التي يعشقها الأطفال ويرددونها .

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في ضرورة مراجعة وتحليل وتقويم الكتب المدرسية بين الحين والآخر ، خاصة في ضوء صدور طبعات جديدة لم تحضى بالدراسة والتحليل والنقد ، وتلك الضرورة للمراجعة والتحليل تنبثق من كون الكتب المدرسية وخاصة كتب اللغة العربية وعاءا للثقافة والقيم التي تشكل شخصية الإنسان وقناعاته وتصرفاته وسلوكه . وان من شأن الضعف في غرس القيم التربوية في نفوس الناشئة أن يؤدي إلى صراع قيمي لدى الناشئة والافردا بصورة عامة ، وهذا يلقى على كاهل الباحثين التربويين الاهتمام بذلك وإعطاء القيم ما تستحقه من الاهتمام والرعاية .

أن ما يشهده العالم من ثورة وطغيان في وسائل الاتصال والعولمة ونقلها كل ما يعج به العالم من تيارات وثقافات مختلفة وانحرافات وقيم فاسدة تلوث فكر ووجدان وسلوك الناشئة لا سبيل لمواجهتها ألامن خلال قيم تربوية منظمة متزنة ، ويضاف إلى ذلك عدم وجود دراسة بحثت في كتب اللغة العربية المطورة للمرحلة الأساسية والتي تم تدريسها اعتباراً من العام الدراسي 2013 – 2014 م . مما دفع الباحث إلى أجراء هذه الدراسة للوقوف على القيم التربوية المتضمنة بالأناشيد الواردة بكتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى في الأردن.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ما القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية لصفوف المرحلة الأساسية الأولى في الأردن ؟
- ما القيم التربوية الأكثر شيوعا في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى في الأردن ؟

أهمية الدراسة ومبرراتها :

تكمن أهمية هذه الدراسة في المبررات التي أدت إلى البحث في هذه الموضوع والمتمثلة في النقاط التالية :

- تركز هذه الدراسة على القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية لما لها من أهمية في تشكيل اتجاهات وفكر وسلوكيات الأفراد المتعلمين في مرحلة حساسة ومهمة تعد وقتا مناسبا لتشكيل فكر وقيم واتجاها وسلوكيات الفرد وشخصيته بصورة عامة ، وهي المرحلة الأساسية الأولى مما يكون له أكبر الأثر في حياة المتعلم العامة والخاصة وفي حاضره ومستقبله .

- بروز دور القيم التربوية في حياتنا المعاصرة أكثر من أي وقت مضى وذلك لضعف دور بعض المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تقوم بالتربية كالأسرة التي انشغل فيها الوالدان بالعمل خارج المنزل والمسجد الذي ضعف دوره في تشكيل الوعي الديني والقيمي عند الشباب .
- ما يشهده العالم من ثورة وطغيان في وسائل الاتصال والعولمة ، ونقلها كل ما يضج به من تيارات وثقافات مختلفة وانحرافات وقيم فاسدة تلوث فكر ووجدان وسلوك الناشئة لا سبيل لمواجهتها ألا من خلال ما تتضمنه الكتب المدرسية من قيم تربوية أصيلة ومنهجية منظمة ومتزنة.
- صدور طبعات جديدة ومطورة تختلف كليا عن سابقتها من الكتب المدرسية لم تحضى بالدراسة ،حيث أتت هذه الدراسة لتنصب عليها بالبحث والتحليل ، وتقديم توصيات لمخططي مناهج اللغة العربية ومؤلفي كتبها لمرحلة التعليم الأساسي الأولى في الأردن ، وتطويرها .
- توجيه اهتمام وانتباه القادة التربويين من مشرفين ومدراء ومعلمين إلى ضرورة إلمام واكتساب الناشئة للقيم التربوية المختلفة والتركيز على المجال الوجداني والقيمي في شخصية المتعلم بدلا من التركيز على المجال المعرفي والعقلي فقط .

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية المطورة للمرحلة الأساسية،والتي قررت وزارة التربية والتعليم تدريسها في المملكة الأردنية الهاشمية بناءا على قرار مجلس التربية والتعليم بدءا من العام الدراسي 2014 – 2015 .

مصطلحات الدراسة .

- القيم التربوية : المعاني والمبادئ والمعايير المتضمنة في جمل أو عبارات أو صور كتب لغتنا العربية والتي توجه سلوكيات الطلبة وممارساتهم في الحياة وتوظف في إصدار إحكامهم القيمة على الأقوال والأفعال، وتندرج في هذه الدراسة في ثمانية مجالات هي : مجال القيم العقدية ومجال القيم التعبدية ومجال القيم الشخصية، ومجال القيم الاجتماعية، والأسرية ومجال القيم الوطنية والقومية ومجال القيم الاقتصادية والمالية، ومجال القيم البيئية والجمالية ،ومجال القيم التعليمية .
- المرحلة الأساسية الأولى : وتشمل على الصفوف الثلاث الأولى وهي :الأول الأساسي، والثاني الأساسي،والثالث الأساسي في الأردن .
- كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية : وتتكون من كتب لغتنا العربية للصفوف الأول والثاني والثالث الأساسي والتي بدأ التدريس بها اعتبارا من العام الدراسي 2014 – 2015 م بناءا على قرارات مجلس التربية والتعليم رقم (2014/15) و (2014/16) و (17 /2014) بتاريخ 23- 4-2014 م . **الدراسات السابقة ذات الصلة**

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت تحليل الكتب المدرسية، وتنوعت من حيث المعايير والجوانب التي ركزت عليها والمراحل والمباحث الدراسية والصفوف التي تناولتها ، فمنها ما ركز على القيم التربوية في كتب اللغة العربية أو التربية الإسلامية، وبعضها ركز على أساليب تقديم القيم في تلك الكتب، وبعضها الآخر ركز على القيم المتضمنة في النتاجات والأهداف التعليمية.

وأجرى التل والمساعدة (2000م) دراسة بعنوان "مدى توفر القيم الإسلامية كما حددها الإمام البيهقي في كتب التربية الإسلامية المقررة على طلبة صفوف المرحلة الثانوية بجمهورية السودان"، وهدفت إلى الوقوف على واقع القيم الإسلامية كما حددها البيهقي في كتب التربية الإسلامية المقررة على طلبة صفوف المرحلة الثانوية بجمهورية السودان للعام الدراسي 1999/98م.

وتبين من نتائج الدراسة أنه توفر من القيم الإسلامية الـ (77) التي حددها الإمام البيهقي (66) قيمة في كتاب الصف الأول الثانوي، و(65) قيمة في كتاب الصف الثاني الثانوي، و (65) قيمة في كتاب الصف الثالث الثانوي. كما تبيّن تفاوت أهمية هذه القيم الإسلامية في الكتب الثلاثة في ضوء السلم القيمي ككل، وفي ضوء كل مجال من المجالات الأربعة والتي حددها الإمام البيهقي في السلم القيمي، وكذلك في ضوء ترتيب المجالات الأربعة، وذلك بعد الكشف عن تفاوت ترتيبها وعشوائية تناولها.

اجرى الشاعر (2003) دراسة تحليلية للقيم المتضمنة في كتاب المطالعة للصف التاسع الأساسي في الأردن . مستخدما أسلوب تحليل المحتوى ، وقد صنفت القيم إلى عدة مجالات وهي : العقدي ، والتعبدي ، والاجتماعي ، والفردي ، والسياسي ، والعلمي ، والمادي ، والجمالي . وقد بينت نتائج الدراسة : أن القيم المتضمنة في الكتاب شاملة ومتكاملة ، وقد حلت قيم المجال الاجتماعي في المرتبة الأولى ، تلا هو المجال العلمي ثم الفردي ، وحل المجال العقدي في المرتبة الأخيرة ، كما أشارت الدراسة إلى أن القيم لم تتوزع على وحدات الكتاب توزيعا متوازنا . كما قام الخوالدة (2003) دراسة سعت إلى التعرف على القيم الإسلامية في كتب اللغة العربية للصفوف الأربعة الأولى من المرحلة الأساسية في الأردن . وقام الباحث بتحليل محتوى الكتب كاملة معتمدا الجملة وحدة للتحليل ، وبينت نتائج الدراسة أن مجموع تكرارات القيم في محتوى الكتب عينة الدراسة بلغ (885) قيمة ، وحصلت كتب الصف الثاني على المرتبة الأولى بتكرار بلغ (273) قيمة وبنسبة (30.8%) وكتب الصف الثالث جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار (254) قيمة وبنسبة (26.2%) وأخيرا جاءت كتب الصف الأول بالمرتبة الرابعة بتكرار (128) قيمة وبنسبة (14.4%) .

وقام هارون والخوالدة (2005) . بدراسة هدفت إلى بيان القيم الإسلامية في أناشيد رياض الأطفال في الأردن ، واستخدم الباحثان المنهج التحليل يوفق تصنيفات حددت في البحث مع التركيز على نوع القيمة المقدمة ومستوى التركيز عليها ومناسبتها للمرحلة العمرية والأساليب المستخدمة في تقديمها ، وقد أفضت الدراسة إلى نتائج منها : أناشيد رياض الأطفال تضمنت (28) قيمة إسلامية مختلفة تم تصنيفها إلى اربعة مجالات هي : القيم العقيدية ، والتعبدية ، والشخصية ، والاجتماعية وكانت قيمة الشعور بقدرة الخالق وعظمته الأكثر تكرارا بينما كانت قيمة حب الصحابة أقلها تكرارا، وأظهرت الدراسة أنأناشيد رياض الأطفال قد تضمنت قيما تلاءم المرحلة العمرية التي يمرون بها وجاء ترتيب الأساليب التي قدمت بها القيم لأطفال الروضة مخالفا لطبيعة المرحلة التي يعيشونها ، كما أظهرت الدراسة إلى أنأناشيد رياض الأطفال قد تضمنت قيما توزعت بصورة غير متوازنة على القيم الإسلامية التي تقدم لأطفال الروضة وأساليب تقديمها وضرورة مراعاة خصائص الطفل الإنمائية في أساليب تقديم القيم لهم . كما أجرى مقابلة والبشاير (2007) . دراسة بعنوان " القيم المتضمنة في كتب لغتنا العربية للصفوف الثلاث الأولى في المرحلة الأساسية في الأردن وسعت إلى تعرف القيم المقترح تضمينها في كتب لغتنا العربية للصفوف الثلاث الأولى

، واستقصاء القيم المتضمنة فيها ، واعتمد الباحثان تصنيفا خاصا بتحليل محتوى هذه الكتب ، وقد بلغ مجموع القيم المتضمنة في هذه الكتب (49) قيمة بواقع (411) تكرارا ، وكانت القيم الأعلى تكرارا النظافة واحترام الآخرين والتعاون والعبادة ومكارم الأخلاق وقيمة حب الوطن ، وكانت المجالات الأكثر

تكرارا الاجتماعي والديني والوطني والصحي ، أما من حيث توزيع القيم على الكتب فكانت على النحو الآتي ، الصف الأول والثاني والثالث على التوالي ، وأوصت الدراسة بالتركيز على بعض القيم التي احتلت المراتب المتوسطة والمتدنية .

اجرى عاشور (2007) . دراسة بعنون : " توزيع منظومة القيم في كتب اللغة العربية (القراءة ولغتنا العربية) بين عناصر المحتوى لطلبة الصفوف الأربعة الأولى في الأردن بين عامي 1990 _ 2000 . (دراسة مقارنة) . وسعت إلى معرفة كيفية توزيع المنظومة القيمة في عناصر المحتوى لكتابي القراءة ولغتنا العربية لطلبة الصفوف الأربعة الأولى ، وأشارت نتائج الدراسة إلى إن دروس القراءة ذات طبيعة تختلف عن دروس التعبير عنها في دروس النشيد ، حيث يلاحظ إن طبيعة دروس القراءة ركزت على المجالات ذات الطبيعة العقلية ، فطول النص القرائي يساعد على خلق مثل هذه القيم ، غير انه يلاحظ في حال الاتجاهات العاطفية ربما يكون من المفيد استخدام دروس النشيد ، وبناءا على ذلك تسعى دروس القراءة إلى غرس أنواع من القيم تختلف عنها في دروس التعبير أو دروس النشيد ، وإن المتتبع بالمحتوى يلاحظ انه هناك خصائص لدرس القراءة تختلف عنه لدرس التعبير ودرس النشيد ، حيث أن طبيعة كل محتوى تصلح لإكساب قيم معينة وذات طبيعة خاصة ، وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة التخطيط لاختيار الدروس لتوزيع القيم بين عناصر المحتوى .

اجرى خزعلي (2010) . دراسة بعنوان : " القيم الإسلامية المتضمنة بالنتاجات التربوية الواردة في المنهاج الوطني التفاعلي لمرحلة رياض الأطفال في الأردن " .

سعت الدراسة الكشف عن القيم الإسلامية المتضمنة في النتاجات التربوية ، واستخدم الباحث المنهج البنائي وحلقة البحث لتحليل المضمون للتواصل إلى قائمة القيم الإسلامية ، وتوصل الدراسة إلى نتائج أهمها : إن جميع تكرارات القيم الإسلامية كانت أقل من متوسط وكانت تكرارات مجال القيم الشخصية اكبر من المتوسط ، في حين جاءت تكرارات القيم العقدية والتعبدية والاجتماعية أقل من المتوسط ، وعدم وجود فروق دالة إحصائيا بين تكرارات القيم الإسلامية وتكرارات مجالات القيم الإسلامية ، وتكرارات القيم الإسلامية في وحدات المنهاج الوطني التفاعلي ، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنوع القيم الإسلامية التي تقدم إلى أطفال الروضة والاهتمام بالقيم الإيمانية والتعبدية على وجه الخصوص .

وقام حمدانه والمغيض (2011) . بدراسة بعنوان : " القيم الإسلامية في كتب اللغة العربية للصف الأول والثاني من مرحلة التعليم الأساسي في الأردن " . وسعت إلى التعرف على القيم الإسلامية التي تضمنتها كتب اللغة العربية المقررة في الصفين الأول والثاني في مرحلة التعليم

الأساسي في الأردن ، واعتمد الباحثان أسلوب تحليل المضمون لتعيين القيم الإسلامية مستخدمين من العبارة والجملة وحده في عملية التحليل ، وكانت من أهم النتائج : إن مجموع تكرارات القيم في محتوى كتب لغتنا العربية بلغ (427) قيمة ، حيث جاءت القيم في كتب الصف الثاني بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ (251) قيمة ، وجاءت في كتب الصف الأول في المرتبة الثانية بتكرار بلغ (176) قيمة ، وجاء بالمرتبة الأولى قيم المجال الأخلاقي بتكرار بلغ (252) مرة ، أما قيم المجال التعبدي فقد جاءت بالمرتبة الثانية بتكرار بلغ (83) مرة ، وفي المرتبة الثالثة جاءت قيم المجال الاجتماعي بتكرار بلغ (40) مرة ، وجاءت قيم مجال المعاملات في المرتبة الخامسة والأخيرة بتكرار بلغ (18) مرة ، وأظهرت النتائج أن قيمة التعاون جاءت في بداية الترتيب التنازلي للقيم الإسلامية جميعها ، ثم تلتها قيمة الطلب العلم ثم قيمة رد السلام ، وأوصت الدراسة بالاهتمام بقيم المجالات الإسلامية والتي لم تحض بتكرارات كافية ، والابتعاد عن العشوائية في تضمين القيم الإسلامية في كتب اللغة العربية .

وقام السليم بدراسة بعنوان القيم التربوية المتضمنة بالأناشيد الواردة في كتب لغتنا العربية لصفوف المرحلة الأساسية الأولى هدفت إلى تعرف القيم التربوية المتضمنة بالأناشيد الواردة في كتب لغتنا العربية لصفوف المرحلة الأساسية الأولى في الأردن . تكونت عينة الدراسة من جميع كتب لغتنا العربية لصفوف المرحلة الأساسية في الأردن ، واستخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى والمضمون وحلقة البحث من خلال المعنى الظاهر والمستتر لمحتوى هذه الكتب ، حيث اعتمدت الكلمة والفكرة على إنهما وحدتان للتحليل والعد والتسجيل ، وتم التأكد من صدق الأداة وثباتها . وكشفت الدراسة عن النتائج الآتية : أن مجموع تكرارات القيم التربوية المتضمنة بالأناشيد الواردة في كتب لغتنا العربية للصفوف الثلاث الأولى (196) قيمة ، حيث جاء الصف الثالث بالمرتبة الأولى بتكرار (83) قيمة ، تلاه الصف الأول بتكرار (70) قيمة ، أما المرتبة الثالثة فقد جاء الصف الثاني بتكرار (43) . كما جاءت القيم الاجتماعية في المرتبة الأولى بتكرار (85) قيمة ، تلاه القيم الشخصية بتكرار (58) قيمة ، وجاءت القيم العقدية في المرتبة الأخيرة بتكرار (12) قيمة . وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية (a = 0,05) في القيم التربوية المتضمنة في المجال الاجتماعي ، باختلاف الصف ولصالح الصف الثالث ، الذي حصل على أعلى تكرار البالغة قيمته (41) قيمة . ووجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية (a = 0,05) في القيم التربوية المتضمنة في المجال الوطني باختلاف الصف ولصالح الصف الثالث الذي حصل على أعلى تكرار البالغة قيمته (17) قيمة . وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها التخطيط المسبق والمدروس في وضع القيم التربوية في كتب لغتنا العربية ، وتوزيع القيم بين عناصر المحتوى بشكل متكامل ومتوازن .

ومن خلال مطالعة واستعراض الدراسات السابقة يظهر أن هناك العديد من الدراسات التي سعت إلى التعرف على القيم الإسلامية في كتب لغتنا العربية مثل : دراسة الخوالدة (2003) ، ودراسة المقابلة

والبشايرة (2007) ، والشاعر (2003) . وهناك دراسات أخرى سعت إلى دراسة وتحليل القيم الإسلامية المتضمنة في الأناشيد بشكل خاص مثل دراسة هارون والخوالدة (2005) ، ودراسة عاشور (2007) والتي تناولت توزيع منظومة للقيم في الأناشيد ونصوص القراءة والتعبير أيضا ، ودراسة السليم (2015) والتي سعت إلى التعرف على القيم التربوية في الأناشيد الواردة في كتب المرحلة الأساسية الأولى في الأردن والتي تقرر تدريسها ابتدءاً من العام الدراسي 2007 م – 2008 م ، لكن هذه الكتب أوفق التدريس بها في نهاية العام 2013 – 2014م .

وتتميز هذه الدراسة عند سابقاتها بأنها تناولت موضوع القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى بما تحتويه من نصوص القراءة والأناشيد والمحفوظات والإملاء والخط والصور المرافقة للدروس ،والتي تقرر تدريسها ابتدءاً من العام الدراسي 2014 -2015 م ، والتي لم تحضى بالدراسة والتحليل ،حيث تعد هذه الدراسة أول دراسة عربية وأردنية تبحث في ما تتضمنه كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى من قيم تربوية ،وهي بذلك تقدم تغذية راجعة ومعلومات مهمة عن القيم المتضمنة في تلك الكتب للمرحلة المذكورة ، وينسجم ذلك مع سياسة وتوجهات وزارة التربية والتعليم الأردنية في ضرورة مراجعة المناهج التعليمية وتطويرها .

كما أن اشتمال التحليل على نصوص القراءة والأناشيد والمحفوظات والإملاء والخط والصور المرافقة للمقرر، وعدم اقتصارها على عنصر أو عنصرين وهو ما اقتصرت عليه بعض الدراسات السابقة المذكورة يعطى المختصين في المناهج والكتب الدراسية صورة اشمل وأدق عن واقع القيم التربوية في الكتب المذكورة موضوع هذه الدراسة .

منهجية الدراسة وإجراءاتها .

ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة استخدم الباحث المنهج البنائي وأسلوب حلقة البحث ومنهج تحليل المحتوى .ويعرف الأغا (2001) المنهج البنائي بأنه خطوات منظمة لإيجاد هيكل معرفي تربوي جديد لم يكن معروفا بالكيفية نفسها من قبل فيما يتعلق باستخدامات مستقبلية ويتواءم مع الظروف المتوقعة والإمكانات الواقعية ، إذ يستفيد الباحث من الرؤى التشاركية التي يبديها الخبراء والمعنيون في مجال معين لتحقيق أهداف معينة . ولذا بعد أن قام الباحث بمراجعة الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي بحثت في القيم التربوية، طرح السؤال التالي على مجموعة من المختصين في مناهج اللغة العربية للمرحلة الأساسية والمشرفين التربويين لنفس المرحلة وكذلك معلمي الصفوف الثلاثة الأولى وأعضاء هيئة التدريس في أصول التربية بلغ عددهم (21) مختصا وهو : ما هي القيم التربوية التي ترى ضرورة تضمينها في كتب اللغة العربية للصفوف الثلاث الأولى ؟ حيث قام الباحث بوضع قائمة أولية بالقيم التربوية في الكتب المذكورة .وذلك ضمن مجالات بناءا على المعنى الظاهري والضمني

بمحتوى الكتب موضوع الدراسة ، ومعتمدا على وحدتي الفقرة والصورة في التحليل والعد والتسجيل ، وتعد الفقرة من أكثر الوحدات استخداما وفائدة ،وهي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن فكرة من الأفكار التي يبحث عنها لتحليل المحتوى (Budd,Richar,1976)، وقد اخترناها من اجل تحليل محتوى كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية لما تتمتع به من دقة وملائمة للتعرف على القيم التربوية المتضمنة في الكتب المذكورة ، ومن أمثلة التحليل بالصورة المذكورة ما يلي:" أحب الصدق والأدب " فهذه عبارة تتضمن قيمة الصدق ، وتنتمي إلى مجال القيم الشخصية ، وكذلك " واهوى أنا عمان " وهي عبارة بسيطة تتضمن قيمة حب الوطن ومواقعه وتنتمي إلى مجال القيم الوطنية ، وقد تأتي القيمة في الكتب المذكورة على شكل صورة ، حيث تعامل الصورة كوحدة تحليل، ففي كتاب الصف الثاني للغتنا العربية الجزء الثاني ص 45 ، تعبر الصورة الأولى عن قيمة "الجد والاجتهاد و البعد عن الكسل" وتنتمي إلى مجال القيم الاقتصادية والمالية ، حيث يظهر في الصورة نملة تحمل حبة قمح وجندب كسول يمضي وقته في العزف والغناء فقط . كما اعتبر الباحث ظهور العبارة المتضمنة للقيمة مرة أخرى في نص الإملاء والخط بعد ظهورها في نص القراءة تكرارا جديدا لنفس القيمة وذلك لأن نص الخط أو الإملاء يعطى بشكل مستقل وفي درس وحصة دراسية منفصلة عن درس القراءة حيث يعيد الطلبة قراءته، ذلك يعطي صورة أدق عن واقع القيم التربوية المتضمنة في الكتب المذكورة وقد تمّ تصنيف القيم التربوية في ثمانية مجالات هي : القيم العقائدية ، والقيم التعبدية ، والقيم الشخصية ، والقيم الاجتماعية والأسرية ، والقيم الوطنية و القومية ،والقيم المالية والاقتصادية والقيم البيئية والجمالية ،والقيم التعليمية.

وقد أدرجت القيم المستخرجة من الكتب موضوع الدراسة ضمن المجالات المذكورة في قائمة أولية ووضع ما يناسبها من نصوص مقابل المجال الذي تنتمي إليه. واستخدم الباحث أسلوب حلقة البحث بدعوة عدد من المختصين في المناهج وأصول التربية من الجامعات الأردنية والمشرفين التربويين ومعلمي المرحلة الأساسية وبلغ عددهم (19) خبيرا ومختصا، وتم توزيع قائمة القيم التربوية الأولية وطرحت للمناقشة وإبداء الآراء حيث أخذت تلك الملاحظات بعين الاعتبار وأفضت إلى تصنيف القيم ضمن المجالات السابقة المذكورة واعتمد ذلك التصنيف والتحليل لمحتوى الكتب موضوع الدراسة باعتباره أداة الدراسة.واستخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى للكشف عن القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية ، حيث يعد أحد أساليب البحث الموضوعي الذي يصف المادة موضوع التحليل وصفا كميا يعمل على توضيح وإبراز خصائصها وتغييرها (التهامي ، 1974) . وهو يحول محتوى الاتصال بواسطة التطبيق الموضوعي المنهجي لقواعد التصنيف إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها .

مجتمع الدراسة وعينتها .

مجتمع الدراسة هو نفسه عينتها، وهو كتب لغتنا العربية المطورة للصفوف الثلاث الأولى في الأردن، والتي قرر تدريسها اعتبارا من العام الدراسي 2014 – 2015 .

أداة الدراسة .

تعرف الأداة في تحليل المحتوى بأنها الإطار النظري المسبق والذي يتكون من المفاهيم والأفكار المحددة بوضوح، حيث تنقسم إلى مجالات وفئات تبعا لأسس منطقية (السمان ونصار ، 1987) ، لذلك عمل الباحث على إعداد أداة تتضمن المحتوى المراد تحليله ، وتغطى كافة الاحتمالات الممكنة ، وتقوم على تحديد المعالم الأساسية للقيم التربوية المتضمنة في كتب المرحلة الأساسية الأولى حيث اطلع الباحث على الخطوط العريضة للمرحلة الأساسية في الأردن وكذلك على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة وخاصة التي تبحث في القيم في كتب لغتنا العربية مثل : (مقابلة والبشايرة ، 2007) ، و (هارون والخوالدة ، 2005)و(خزاعلة ، 2001)و(السليم ، 2015). وطرح سؤالاً مفتوحا على المختصين في أصول التربية والمناهج والمشرفين التربويين للمرحلة الاساسية الاولى ومعلمي المرحلة الاساسية الاولى وهو ما هيُّ القيم التربوية التي ترى ضرورة تضمينها في كتب لغتنا العربية والوصول إلى قائمة أولية تصنف القيم التربوية في سبعة مجالات .ثم عرضت على عدد من مختصين بأصول التربية والمناهج والمشرفين التربويين لإبداء الآراء حولها ، حيث اصبح عدد مجالاتها ثمانية واستقرت بالصورة التالية لها بعد الأخذ بالملاحظات والاتفاق عليها من قبلهم كما يلي :

القيم العقيدية :

حب الله تعالى ،والشعور بقدرة الله تعالى وعظمته ،وحب الرسول صلى الله عليه وسلم ، والإيمان باليوم الآخر، وحب الملائكة ،والدعاء،وحب الصحابة .

القيم التعبدية :

شكر الله تعالى على نعمه ، وحب القرآن وتعظيمه، والصلاة .

القيم التعلُمية :

حب العلم وطلبه، وحب المدرسة وتقديرها، وحب المعلم وتقديره ،وحب النجاح ،والحث على التفكير وإثارة الخيال.

القيم الشخصية :

التواضع والتأدب ، وحب الحرية، والشجاعة ،وحب المغامرة ، والصدق، والصبر، والاعتزاز بالنفس ،والترويح، والطموح، والرياضة والأنشطة .

القيم الوطنية القومية :

حب الوطن ما يشتمل علية من أماكن ، والدفاع عن الوطن، واحترام رآية الوطن وعلمه ، ومحبة قائد الوطن وحب البلدان العربية ،وتقدير العلماء وقادة التاريخ العربي الإسلامي .

القيم الاجتماعية والأسرية :

التعاون والمشاركة ،وبر الوالدين، وصلة الرحم ، واحترام الآخرين ومحبتهم، والرفق والرحمة ، وطاعة أولي الأمر، وآدأب الزيارة والاستئذان والتحية، والصفح عند المقدرة والاعتذار، وتقديم النصيحة ، والصداقة، وتحمل المسؤولية و المشاركة في المناسبات، وروح الفكاهة .

القيم الاقتصادية والمالية :

الاهتمام بالصحة والتداوي والنظافة ، والجد والاجتهاد والبعد عن الكسل، واحترام العمل والمهن، والصدقة، وحماية النفس وعدم إيذاء الآخرين، وتقدير أهمية المياه .

القيم البيئية الجمالية :

حب الجمال والحث على الترتيب ، وحب الطبيعة والمخلوقات ،واحترام النظام والبعد عن الفوضى، والمحافظة على البيئة .

صدق الأداة .

بعد الانتهاء من إعداد قائمة القيم التربوية بصورتها الأولية عرضت على (19) من المختصين والخبراء في أصول التربية والمناهج التربوية والمشرفين التربويين ومعلمي الصفوف الثلاث الأولى الأساسية، وذلك لإبداء أرائهم على القائمة من حيث شمولية القيم التربوية المتضمنة في أداة وتحليل المحتوى المتعلقة بمحتوى كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى ، ومدى وضوح فقراتها وملائمتها لطلبة المرحلة المذكورة وسلامة صياغتها وإبداء الملاحظات المناسبة ، وبعد الأخذ بملاحظاتهم وردودهم وعرضها مرة أخرى عليهم وصلت نسبة الاتفاق بين المحكمين المذكورين إلى 91 % ،حيث تكونت أداة الدراسة بصورتها النهائية من ثمانية مجالات رئيسة وهي : القيم العقدية والتعبدية ، والشخصية ،والتعلّمية والاجتماعية والأسرية، والبيئية والجمالية، والاقتصادية والمالية ،والوطنية والقومية ،وذلك كما هو مبين في الملحق رقم (1).

ثبات التحليل

يعرف سكوت (scatt , 1967) الثبات بأنه التعريف الإجرائي للموضوعية ويتأثر التحليل بعدَة أمور منها وضوح قواعد وأسس التحليل ونوع ووحدة التحليل ومهارة المحلل نوع التصنيف ونوع البيانات المحللة ويضاف إلى ذلك كلّه رغبة المحلل وانتظامه والتدريب الذي يتلقاه المحللان الخارجيان وقد اعتمد الباحث أسلوبان لاستخراج الثبات في هذه الدراسة وهما :

- اتفق الباحث مع نفسه عبر الزمن ، وذلك بالتوصل إلى نتائج مقاربة جدا عند استخدام الأداة والمحتوى وإجراءات وأسس التحليل وخطواته نفسها عند قيامة بتحليلين تفصل بينهما فترة شهرين .
- الاتفاق بين المحللين : وهو أن يتوصل محللان قريبان في تخصصيهما لموضوع الدراسة، ويعملان بشكل مستقل إلى نتائج متقاربة مع نتائج التحليل وذلك عند استعمال أسس وخطوات وإجراءات التحليل نفسها والمحتوى نفسه .

وقد استخدم الباحث معادلة اوزاروف وماير (Azuroff& Mayer) الآتية لحساب معامل الثبات بين تحليل الباحث في المرة الأولى والمرة الثانية

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد الإجابات المتفق عليها}}{\text{عدد الإجابات المتفق عليها} + \text{عدد الإجابات المختلف فيها}} * 100\%$$

وبلغت نسبة الاتفاق بين التحليل وإعادة التحليل للقيم التربوية المتضمنة في محتوى الكتب للغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى للمجالات الثمانية مجتمعة (89.4) . وبلغت نسبة الاتفاق بين المحللين اللذين تمّ تدريبهما باستخدام المعادلة السابقة للمجالات الخمس مجتمعه (88.22) . وتعد النسبة المذكورة كافية ومقبولة لأغراض هذه الدراسة .

المعالجات الإحصائية

استخدمت الدراسة معادلة (Azuroff & Mayer , 1977) لحساب نسبة الاتفاق بين المحللين ، وكذلك التكرارات والنسب المئوية .

إجراءات الدراسة

ويمكن تلخيص الإجراءات التي قام بها الباحث في هذه الدراسة على النحو الآتي:

- تحديد أهداف الدراسة وأسئلتها .

-تحديد مجتمع الدارسة وعينتها و التي تكونت من كتب اللغة العربية المطورة لصفوف المرحلة الأساسية في الأردن حيث كانت عينة الدراسة التي خضعت للتحليل هي نصوص القراءة والإستماع والأناشيد والمحفوظات والكتابة والإملاء والصور المرافقة للمقرر الدراسي الموجودة في هذه الكتب .

-مراجعة الخطوط العريضة للمرحلة الأساسية الأولى في الأردن وكذلك الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة وخاصة التي تبحث في القيم في كتب لغتنا العربية مثل: (مقابلةوالبشايره،2007)،و(هارون والخوالدة،2005)،و(خزاعلة،2001)،و(السليم2015)،وقد تم طرح سؤال مفتوح على المتخصصين في أصول التربية والمناهج ومشرفي المرحلة الأساسية ومعلمي المرحلة الأساسية الأولى وهو :ما هي القيم التربوية التي ترى ضرورة تضمينها في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى في الأردن ؟،حيث تم التوصل الى قائمة أولية للقيم التربوية تم تصنيفها في سبعة مجالات .

-ثم عرضت القائمة الأولية على عدد من المتخصصين في أصول التربية والمناهج ومشرفي المرحلة الأساسية ومعلمي الصفوف الثلاثة الأولى في الأردن لإبداء الآراء حولها حيث استقرت في ثمانية مجالات للقيم التربوية ومشتملة على (53)قيمة تربوية.

-التأكد من صدق الآراء وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملحوظاتهم .

-التأكد من ثبات عملية التحليل كما هو موضح في عملية التأكد من ثبات التحليل .

-تحليل محتوى كتب عينة الدراسة واعتماد الكلمة والجملة والصورة وحدات التحليل ،ثم استخراج القيم سواء كانت ظاهرة أم ضمنية.

- تفريغ نتائج التحليل للكتب عينة الدراسة في جداول تكرارية تشتمل على نوع القيمة وتكرارها ونسبها المئوية ورتبها.

- حساب التكرارات والنسب المئوية وذلك من خلال حساب التكرارات للقيم الواردة في الكتاب وتحويلها إلى نسب مئوية لتصنيف القيم وترتيبها وتفسير النتائج من خلال أسئلة الدراسة.

- عرض النتائج حسب ما ورد في أسئلة الدراسة ،ومناقشتها وتقديم التوصيات .

عرض النتائج ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وهو: ما القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى في الأردن ؟

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بتحليل تلك الكتب واستخراج القيم التربوية التي تتضمنها مع حساب التكرارات والنسب المئوية لكل قيمة تربوية وقد جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1)

القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى في الأردن

المجال	القيمة	الصف			مجموع التكرارات	الرتبة في المجال	النسبة المئوية
		الأول	الثاني	الثالث			
القيم العقائدية	حب الله تعالى	2	7	5	14	17	1.48
	الشعور بقدرة الله تعالى وعظمنة	3	2	7	12	19	1.26
	حب الرسول صلى الله علية وسلم وتعظيمة	2	3	13	18	15	1.90
	حب الصحابة والثناء عليهم	-	4	18	22	11	2.32
	حب الملائكة	-	3	-	3	29	0.31
	الإيمان باليوم الآخر	-	2	9	11	20	1.16
	الدعاء	-	4	1	5	26	0.52
القيم التبعدية	شكر الله تعالى على نعمه	-	1	19	20	13	2.11
	حب القرآن وتعظيمة	2	-	5	7	24	0.74
	الصلاة	3	2	3	8	23	0.84
القيم التّعلمية	حب العلم وطلبة	11	18	14	43	5	4.55
	حب المدرسة وتقديرها	5	2	5	12	19	1.26
	حب المعلم وتقديره	15	3	2	20	13	2.11
	حب النجاح	3	4	12	19	14	2.01
	الحث على التفكير وإثارة الخيال	5	22	45	72	1	9.61
القيم الشخصية	حب الحرية	-	5	2	7	24	0.74
	التواضع والتأدب	-	6	2	8	23	0.84
	الشجاعة وحب المغامرة	-	5	19	24	9	2.53
	الصدق	-	2	2	4	27.9	0.42
	الصبر	1	2	-	3	28	0.31
	الاعتزاز بالنفس	3	3	3	9	22	0.95

	الترويح	11	2	26	39	8	4.12
	الطموح	-	5	7	12	19	1.26
	الرياضة والأنشطة	3	7	10	20	13	-
القيم الوطنية والقومية	حب الوطن وما يشمل علية من مواقع	5	13	27	45	3	4.76
	الدفاع عن الوطن	-	4	5	9	22	0.95
	احترام راية الوطن وعلمه	2	21	1	24	9	2.53
	محبة قائد الوطن	6	2	-	8	23	0.84
	حب البلاد العربية الأخرى	-	8	-	8	23	0.84
	تقدير علماء وقامة التاريخ العربي الإسلامي	-	6	15	21	12	2.22
القيم الاجتماعية والأسرية	تحمل المسؤولية	-	-	4	4	28	0.42
	التعاون والمشاركة	2	9	7	18	15	1.90
	بر الوالدين	4	13	1	18	15	1.90
	صلة الرحم	10	1	5	16	16	1.69
	احترام الآخرين ومحبتهم	-	-	7	7	24	0.74
	الرفق والرحمة	2	3	5	10	22	1.05
	طاعة أولي الأمر	-	5	-	5	26	0.52
	أدأب الزيادة والاستئذان والتحية	2	2	5	9	22	0.95
	الصفح والاعتذار	-	-	16	16	16	1.69
	تقديم النصيحة	-	2	4	6	25	0.63
	الصداقة	1	2	18	21	12	2.22
	المشاركة في المناسبات	1	5	-	6	25	0.63

	روح الفكاهة	1	3	2	6	25	0.36
القيم الاقتصادية والمالية	الاهتمام بالصحة والنظافة والتداوي	18	13	29	60	2	6.34
	الجد والاجتهاد والبعد عن الكسل	1	19	24	44	4	4.65
	احترام العمل والمهن	5	8	10	23	10	2.43
	الصدقة	3	-	10	13	18	1.37
	حماية النفس وعدم إيذاء الآخرين	-	5	11	16	16	1.69
	تقدير أهمية المياه	15	-	3	18	15	1.90
القيم البيئية والجمال	حب الجمال والحث على الترتيب	12	8	20	40	7	4.23
	حب الطبيعة والمخلوقات	10	11	21	42	6	4.44
	احترام النظام والبعد عن الفوضى	-	3	10	13	18	1.37
	المحافظة على البيئة	-	-	7	7	24	2.53
المجموع		169	280	496	945		%100

يُبيِّن الجدول رقم (1) القيم التربوية الواردة في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى في الأردن ، وقد بلغ مجموعها (53) قيمة تربوية ، توزعت على ثمانية مجالات، وهي مجال القيم العقائدية ومجال القيم التعبدية، ومجال القيم التعلّيمة، ومجال القيم الشخصية، ومجال القيم الوطنية والقومية، ومجال القيم الاجتماعية والأسرية، ومجال القيم الاقتصادية والمالية ومجال القيم البيئية والجمالية .

وقد توزعت على كتب صفوف المرحلة الأساسية بالصورة التالية :

- كتاب لغتنا العربية للصف الأول الأساسي وتضمن (32) قيمة تربوية
- كتاب لغتنا العربية للصف الثاني الأساسي وتضمن (46) قيمة تربوية .

- كتاب لغتنا العربية للصف الثالث الأساسي وتضمن (47) قيمة تربوية .

أما مجموع تكرارات القيم التربوية بمجالاتها الثمانية في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية مجتمعة فقد بلغ (945) تكرارا ، حيث توزعت على كتب صفوف المرحلة الأساسية بالصورة التالية :

- كتاب لغتنا العربية للصف الأول الأساسي وقد تضمن (169) تكرارا للقيم التربوية بمجالاتها الثمانية .
- كتاب لغتنا العربية للصف الثاني الأساسي وقد تضمن (280) تكرارا للقيم التربوية بمجالاتها الثمانية .
- كتاب لغتنا العربية للصف الثالث الأساسي وقد تضمن (496) تكرارا للقيم التربوية بمجالاتها الثمانية .

وتعزى الزيادة في عدد القيم من جهة، والزيادة في مجموع تكراراتها كلما انتقلنا من الصف الأول الأساسي إلى الصف الثالث الأساسي إلى مراعاة الخصائص العمرية والنمائية لطلاب هذه المرحلة من حيث زيادة القدرة على الاستيعاب بزيادة المرحلة العمرية .

وفيما يتعلق بوزن كل مجال من مجالات القيم التربوية من حيث مجموع التكرارات والنسب المئوية فقد قام الباحث باستخلاص الجدول رقم (2) من الجدول السابق رقم (1) التالي:

جدول رقم (2)
مجموع التكرارات والنسب المئوية لكل مجال من مجالات القيم التربوية في كتب المرحلة الأساسية الأول

المجال	مجموع التكرارات	الرتبة	النسبة المئوية
القيم الاقتصادية والمالية	174	1	18,41
القيم التعليمة	166	2	17,56
القيم الاجتماعية والأسرية	142	3	15,02
القيم الشخصية	126	4	13,33
القيم الوطنية	115	5	12,16
القيم البيئية والجمالية	102	6	10,79
القيم العقائدية	85	7	8,99
القيم التعبدية	35	8	3,70

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن مجالي القيم العقيدية والتعبدية قد احتلا الرتبتين السابعة والثامنة من حيث التكرارات والنسب المئوية من بين مجالات القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية على الرغم من أهميتها في بناء العقيدة الإسلامية في نفوس الناشئة ، وقد يعزى ذلك

إلى عدم وجود آليات موضوعية كالمصفوفات أو جداول التحليل من أجل تحديد حجم مجالات القيم التربوية والوصول إلى توازن أكبر في توزيع الأهمية عليها .

وقد اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة هارون والخوالدة (2005) ، حيث احتل مجالي القيم العقيدية والتعبدية الرتبتين الأولى والثانية من بين مجالات القيم التربوية ،واتفقت مع نتيجة دراستي السليم (2015) ، والخزعلي (2010) ، من حيث حصول مجالي القيم التعبدية والعقيدية على المرتبتين الأخيرتين من بين باقي مجالات القيم التربوية الأخرى.أما فيما يتعلق بعدم التوازن في توزيع التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بمجالات القيم التربوية فقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة الخوالدة (2003) ، ودراسة هارون والخوالدة (2005) ، ودراسة الخزعلي (2010) ، ودراسة السليم(2015) ، في عدم وجود توازن في توزيع تكرارات مجالات القيم التربوية على كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية .

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني هو : ما القيم التربوية الأكثر شيوعا في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية ف الأردن ؟ نلاحظ من الجدول رقم (1) ومن خلال مجموع التكرارات ولنسب المئوية أن أكثر القيم شيوعا في الكتب موضوع الدراسة كانت كل من القيم التالية :

" الحث على التفكير وإثارة الخيال"، حيث بلغ مجموع تكراراتها في الكتب موضوع الدراسة مجتمعة(72) تكرارا وبنسبة بلغت (9,61%)من مجموع التكرارات الكلية ، ويعزى الاهتمام الكبير الذي حضيت به هذه القيمة إلى أهمية هذه القيمة في التوجهات التربوية الحديثة والتي تركز على مهارات التفكير باعتبارها هدفا أساسيا للتعليم الحديث في عصر التكنولوجيا وثورة الاتصالات، وكذلك وجود اهتمام واضح من قبل مؤلفي المناهج بضرورة التركيز على هذه القيمة .

أما القيم التي أخذت المرتبة الثانية من حيث الشيوع في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى فقد كانت قيمة الاهتمام بالصحة والنظافة والتداوي و بلغ مجموع تكراراتها في الكتب موضوع الدراسة مجتمعة(60) تكرارا وبنسبة مئوية بلغت (6,34%) من مجموع التكرارات الكلية ، ويعتبرغرس هذه القيمة في هذه المرحلة المبكرة من العمر ذو أهمية بالغة في المحافظة على حياة الفرد وشخصيته وبما ينعكس على سلوكه في شؤون حياته المختلفة .

واحتلت قيمة " حب الوطن وما يشمّل عليه من مواقع " المرتبة الثالثة على مستوى القيم جميعا من حيث مجموع التكرارات والنسب المئوية حيث بلغ مجموع تكراراتها (45) تكرارا، وبنسبة مئوية بلغت (4,76%) من مجموع التكرارات ويفسر حصول هذه القيمة على رتبه متقدمة بأنها قيمة أساسية ويحتاج إليها الإفراد في كل المجتمعات ، فهي تعطيهم هوية مميزة وتنمي شعورهم بالحب والانتماء تجاه أوطانهم ، وتتمشى هذه النتيجة مع التوجهات العامة للتربية في الأردن ، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج

دراسة السليم (2015) ،حيث احتلت القيمة المذكورة مرتبة عالية بين القيم التربوية في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى في الأردن .

جاءت قيمة " الجد والاجتهاد والبعد عن الكسل " في الرتبة الرابعة من حيث مجموع التكرارات والنسب المئوية حيث بلغت مجموع تكراراتها (44) تكرارا وبنسبة بلغت (4,65%) . ولا عجب أن تحتل هذه القيمة مرتبة متقدمة أيضا لما لها من أهمية في حياة الطالب الدراسية واليومية ولما لها من فائدة وانعكاس على سلوكه ونجاحه وتقدمه ، وحلّت قيمة " حب العلم وطلبه " في الرتبة الخامسة من حيث مجموع التكرارات والنسب المئوية ، ويعزى اهتمام مخططي المناهج بالقيمة والمذكورة وسابقاتها إلى وجود اعتقاد كبير لديهم بأهمية غرس مثل هذه القيم في هذه المرحلة لما لها من فائدة حسية وعملية يمكن لطفل هذه المرحلة أن يدركها، بسهولة وتنعكس على شخصيته وذلك لامتلاكه استعدادات عالية نحو هذه القيم .

أما قيمتي " حب الطبيعة والمخلوقات " و" حب الجمال والحث على الترتيب " فقد احتلاتا الرتبتين السادسة والسابعة على التوالي بمجموع تكرار بلغ (42) و (40) تكرارا ، ونسب مئوية كانت (4,44%) و(4,23%) ، وتعد الرتب السابقة من الرتب العالية وذلك يعود لأهمية هذه المرحلة العمرية المبكرة في تنمية الوعي البيئي لدى الأطفال ، وهو ما ينسجم مع التوجهات التربوية الحديثة التي تسعى لتحقيق هذا الغرض ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة دانيلز (Daniels , 1996) حيث خُلصت إلى أن للكتب المدرسية أهمية كبيرة في تنمية الوعي البيئي لدى الأطفال .

ولا يفوتنا أن نشير في هذا المقام إلى بعض القيم التربوية الأساسية والتي لم تحضى بما يجب أن تستحقه من اهتمام يتناسب مع أهميتها في مجتمعنا الأردني المسلم مثل القيم العقائدية والتعبدية مثل : " حب الله تعالى " و" الشعور بقدرة الله تعالى وعظمته " و" الإيمان باليوم الآخر " و" حب القرآن وتعظيمه " و" الصلاة " ، والتي كانت مجموع تكراراتها على التوالي (14) ، (22) ، (11) ، (7)، (8) ، ويعزى ذلك إلى غياب قائمة بالقيم التربوية عن أذهان المختصين بالمناهج الدراسية أو عدم وجود آليات موضوعية كالمصفوفات أو جداول التحليل من أجل تحديد حجم كل قيمة من القيم التربوية في كتب المرحلة الأساسية الأولى ، وتتفق هذه النتيجة في عدم وجود توازن في توزيع الأهمية على القيم التربوية في الكتب الدراسية مع نتائج دراسات أخرى بهذا الخصوص مثل دراسة الشاعر (2003) ودراسة عاشور (2007) ودراسة خزعلي (2010) ، ودراسة حمدانه والمغيض(2011) ودراسة السليم(2015) .

التوصيات

بناءا على النتائج التي أسفرت عنها الدراسة ، يوصي الباحث بالأمور التالية والمرتبطة بأسئلة الدراسة ونتائجها راجيا الإفادة منها مستقبلا وهي كالتالي :

- تحقيق التوازن في توزيع الأهمية من حيث التكرار والنسبة المئوية للقيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية الأولى بما يكفل عدم تهميش قيم من ناحية و الاستغراق في تناول قيم أخرى من ناحية أخرى.
- إتباع آليات موضوعية كالمصفوفات أو جداول التحليل من أجل أعادة تحديد حجم كل قيمة من القيم التربوية المتضمنة في الكتب موضوع الدراسة بما يحقق التوازن في توزيع الأهمية .
- الاهتمام بالقيم العقيدية والتعبدية بشكل خاص لأثرهما في تنشئة الشخصية الإسلامية .
- توزيع نتائج هذه الدراسة على الأطراف ذات العلاقة بكتب لغتنا العربية للمرحلة الأساسية في الأردن ويشمل ذلك الخبراء والمشرفين التربويين والمعلمين من أجل الإفادة منها .
- إجراء دراسات تتناول جوانب أخرى للكتب موضوع الدراسة ،حيث لم تحضى هذه الكتب بالدراسة والتحليل كونها حديثة التأليف .

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أبو شريح ، شاهر بني مصطفى ، عمر ، 2014 ، **القيم التربوية المتضمنة في النصوص الشرعية في كتب الثقافة الإسلامية للمرحلة الثانوية في الأردن** ، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 15 ، (3) ، البحرين .

إسماعيل ، سعاد خليل وعقداوي سلوك (1986) ، **تقييم الكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية في العراق** ، مركز البحوث التربوية والنفسية .

الأسمري ، عبد الغني عبد الله ناصر (2010) ، **القيم التربوية المتضمنة لكتب التربية الإسلامية لطلبة الصفوف الثاني متوسط ودرجة ممارساتهم لها من جهة نظر المعلمين والطلبة في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غي منشورة ، كلية الشريعة ، جامعة اليرموك ، اربد .

الاغاء إحسان (2001) ، **منهج البحث البنائي في البرامج التربوية المقترحة للمستقبل** ، غزه، دار مقداد للنشر

الأنصاري ، عيسى محمد (2006) ،**القيم الأخلاقية المتضمنة في مجلات الأطفال الكويتية**، دراسة حال المجلة التربوية ، ملخص (79) .

بدارنة ، سعد الدين ،(1993) ، **الأساليب التربوية في غرس القيم العقيدية لدى الطفل المسلم** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الشريعة ، جامعة اليرموك ، اربد .

حمادنة ، أديب ذياب ، المغيض ،(2011)، **القيم الإسلامية في كتب اللغة العربية للصفين الأول والثاني لمرحلة التعليم الأساسي في سلطة عمان** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم التربوية ، الجامعة الأردنية ، الأردن .

خزعلي ، قاسم محمد ،(2010) ، **قيم الإسلامية المتضمنة في النتاجات التربوية الواردة في المنهاج الوطني التفاعلي لمرحلة رياض الأطفال الحكومية في الأردن** ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، المجلد 11 ، (4) ، كلية التربية ، جامعة البحرين .

خطاطبة ، عمر محمد ، 2001، **مدى توافر القيم الإسلامية في كتب اللغة العربية في الصفوف الخامس والسادس والسابع الأساسية في الأردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة اليرموك ، الأردن .

الخوالدة ، محمد الشوحة ، احمد ، (2005)، **القيم التربوية المتضمنة في كتب التربية الإسلامية المقررة للصفوف الأربعة العليا من المرحلة الأساسية في الأردن** ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس ، المجلد رقم 3 ، العدد 1 ، كلية التربية ، جامعة دمشق .الأردن .

دوفور ، ديتشارد وإيكر ، روبرت ، (2001)، **المجتمعات المهنية التعليمية إثناء العمل ، أفضل الأساليب لزيادة تحصيل الطلاب** ، ترجمة مدارس الظهران الأهلية ، دار الكتاب التربوي ، السعودية .

زهران ، حامد عبد السلام ، (2000)، **علم النفس الاجتماعي** ، ط 2 ، عالم الكتب ، القاهرة .

الشاعر ، جمال محمود ، (2003) ، **دراسة تحليلية للقيم المتضمنة في كتاب المطالعة العربي للصف التاسع الأساسي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة الأردنية ، الأردن .

السليم ، بشار عبد الله (2015) ، **القيم التربوية المتضمنة في كتب لغتنا العربية لصفوف المرحلة الأساسية في الأردن** ، مجلة دراسات العلوم التربوية ، المجلد 42 ، (2) .

السمان ، عبد العال نصار ، خلف (1987) ، **مقدمة في منهجية تحليل المحتوى ، مركز البحوث التربوية والنفسية** .

الشاهين . غانم عبد الله ،(2012) ، **مدركات الطالبات المعلمات ذو القيم العلمية والأخلاقية في مؤسسات إعداد المعلم بدولة الكويت وتأثير بعض المتغيرات الديموغرافية والدراسية عليها** ، المجلة التربوية المجلد 26 (102) الجزء الثاني ، 13 /54 ، الكويت .

الصرايرة ، خالد القضاة ، محمد (2009) ، **القيم الديمقراطية لدى الموظفين الإداريين العاملين في جامعة مؤتة وعلاقتها بأدائهم الوظيفي من جهة نظرا للقيادات الإدارية فيها** ،المجلة الأردنية في العلوم التربوية ، المجلد 5 ، (3) .

عاشور ، راتب قاسم ، (2007)، **توزيع منظومة القيم لكتب اللغة العربية (القراءة ولغتنا العربية) بين عناصر المحتوى لطلبة الصفوف الأربعة الأولى في الأردن بين عامي 1990- 2000 (دراسة مقارنة)** ، المجلة التربوية ، المجلد 21(83) ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت

عبد الله ، عبد الرحيم صالح ، (2001)، **نمو الطفل وتطبيقاته التربوية والرعاية الوالدية في سنواتها الخمس الأولى** ، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن .

عطوة ، محمد ، (1995)، **القيم في محتوى المواد الاجتماعية للمدرسة العربية الد ولية بين الواقع والمطلوب دراسة تحليلية** ، رسالة الخليج العربي ، 54 (15) : 65_ 97 .

عكور،نوال عيسى ،(2002)،**القيم البيئية المتضمنة في محتوى العلوم للمرحلة الاساسية المتوسطة في الاردن ومدى امتلاك الطلبة لها**،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية،الجامعة الاردنية،الاردن

علي،جلال مصطفى،(1995)،**دراسة تحليلية للقيم المتضمنة في كتب اللغة العربية للصفوف الخامس والسادس والسابع في الاردن**،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية،الجامعة الاردنية،عمان،الاردن .

المالكي ، عبد الرحمن ، (2009)، **القيم التربوية في تدريس التربية الإسلامية** ، المجلة التربوية، المجلد 23 ، العدد 91 ، 150 – 151 .

محمود ، زكي نجيب ، (1987)، **في تحديث الثقافة العربية** ، ط1 ، دار الشروق ، القاهرة .

مقابلة ، نصر البشايرة ، زيد ، (2007) ، **القيم المتضمنة في كتب لغتنا العربية للصفوف الثلاث الأولى للمرحلة الأساسية في الأردن** ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، المجلد 8 (4) ، كلية التربية ، جامعة البحرين .

مقدداي ، محمد فخري ، (1997) ، **دراسة تحليلية للقيم التربوية في كتب القراءة العربية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن بين الملحوظ والمتوقع** ، مجلة دراسات العلوم التربوية ، 24 (1) : 59_ 70 ، الجامعة الأردنية ، الأردن .

هارون ، رمزي الخوالدة ، ناصر ، (2005) ، **تحليل القيم الإسلامية المتضمنة في أناشيد رياض الأطفال في الأردن** ، المجلة الأردنية للعلوم التربوية ، مجلد 1 ، (4) : 265 – 277.

الناقة ، محمد كامل ، (1991)، **اللغة العربية والولاء والوحدة الوطنية والقيم والتقدم العلمي** ، دراسات تربوية المجلد 6 (3) ، القاهرة .

نشواتي ، عبد المجيد ، (2003)، **علم النفس التربوي** ، ط 4 ، دار الفرقان ، الأردن.

وزارة التربية والتعليم (1994) ، قانون وزارة التربية والتعليم رقم 3 سنة 1994 . عمان : وزارة التربية .

المراجع الأجنبية:

Daniels , G . (1989) . **The forest – related content of children s textbooks : 1950 -1991** . Sociological Inquiry , 66 (1) , 84 – 99

Holisti , Ober , r . (1969) . **content analysis for the social Science and humanities . reading** , MA : Addison – Weselly .

Scott , w. a , and michad Wertheimer . (1967) . **Introduction to psychologicalResearh .**new York wiely .

Sulzer – Azaroff , B., &Mayer , R. (1977) . **Applying behavior – analysis procedures with children and youth** . New York : Holt , Rinehart and Winston .

الملاحق

ملحق رقم(1)

اداة الدراسة

المجال	القيمة
القيم العقائدية	حب الله تعالى
	الشعور بقدرة الله تعالى وعظمنة
	حب الرسول صلى الله علية وسلم وتعظيمة

	حب الصحابة والثناء عليهم
	حب الملائكة
	الإيمان باليوم الآخر
	الدعاء
القيم التعبدية	شكر الله تعالى على نعمه
	حب القرآن وتعظيمة
	الصلاة
القيم التّعلمية	حب العلم وطلبة
	حب المدرسة وتقديرها
	حب المعلم وتقديره
	حب النجاح
	الحث على التفكير وإثارة الخيال
القيم الشخصية	حب الحرية
	التواضع والتأدب
	الشجاعة وحب المغامرة
	الصدق
	الصبر
	الاعتزاز بالنفس
	الترويح
	الطموح
	الرياضة والأنشطة
القيم الوطنية والقومية	حب الوطن وما يشمل علية من مواقع
	الدفاع عن الوطن
	احترام راية الوطن وعلمه
	محبة قائد الوطن
	حب البلاد العربية الأخرى
	تقدير علماء وقامة التاريخ العربي الإسلامي
القيم الاجتماعية والأسرية	تحمل المسؤولية
	التعاون والمشاركة
	بر الوالدين
	صلة الرحم
	احترام الآخرين ومحبتهم
	الرفق والرحمة
	طاعة أولي الأمر
	أدأب الزيارة والاستئذان والتحية
	الصفح والاعتذار
	تقديم النصيحة
	الصداقة
	المشاركة في المناسبات
	روح الفكاهة
القيم	الاهتمام بالصحة والنظافة والتداوي

الاقتصادية والمالية	الجد والاجتهاد والبعد عن الكسل
	احترام العمل والمهن
	الصدقة
	حماية النفس وعدم إيذاء الآخرين
	تقدير أهمية المياه
القيم البيئية والجمالية	حب الجمال والحث على الترتيب
	حب الطبيعة والمخلوقات
	احترام النظام والبعد عن الفوضى
	المحافظة على البيئة

أثر استخدام إستراتيجية حل المشكلات في تدريس الرياضيات على التحصيل وتنمية مهارات الحساب الذهني لدى طلبة المرحلة الابتدائية

"The Effect of using Problem solving Strategy on the Elementary Stage Students Achievement in Mathematics and Developing their Mental Computation Skills"

د. أحمد القضاة / أستاذ مشارك أساليب تدريس الرياضيات/ قسم المناهج والتدريس- جامعة آل البيت-الأردن.

رياض زاير قاسم/ باحث – وزارة التربية والتعليم- العراق.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن اثر استخدام إستراتيجية حل المشكلات في تدريس الرياضيات على التحصيل وتنميه مهارات الحساب الذهني لدى طلبه المرحلة الابتدائية. وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الصف السادس الأساسي في مديريه التربية والتعليم في لواء قصبة اربد الأولى وتم اختيار العينة بالطريقة القصدية وجرى توزيع الشعبة إلى مجموعتين تجريبية وضابطة بالطريقة العشوائية البسيطة ليبلغ عدد كل مجموعة 20 طالباً.ولغرض تحقيق أداة الدراسة استخدم الباحثان أداتين من إعدادهما، الأولى اختبار التحصيل ومكون من 20 فقرة من نوع اختيار من متعدد، والثانية اختبار لمهارات الحساب الذهني مكون من 20 فقرة من نوع اختيار من متعدد.وقد تم التأكد من صدقهما وثباتهما.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى اثر استخدام إستراتيجية حل المشكلات في التحصيل ومهارات الحساب الذهني، وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحثان مجموعة من التوصيات المرتبطة بنتائج هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية حل المشكلات، اختبار التحصيل، اختبار مهارات الحساب الذهني.

Abstract:

This study aims to investigate the effect of using the solving-problems strategy on the development of the basic stage students' achievement and mental computation skills. The study population consisted of all students in the basic sixth grade in the First Irbid Directorate of Education. The sample was selected purposely and distributed randomly into two groups: experimental and control, The number of students in each group was 20.

To achieve the purpose of the study, the researchers designed two tools. The first was achievement test consisting of multiple-choice items, and the second was a test of the skills of mental arithmetic which consisted of 20 multiple-choice items. Their validity and reliability were verified. The study results showed there were statistically significant differences attributable to the effect of the use of problem-solving strategy in developing the achievement and mental computation skills. In the light of the results of the study, the researchers presented a set of recommendations related to the results of this study.
Key words: problem-solving strategy, achievement test, mental arithmetic skills test

المقدمة :

تعتبر إستراتيجية حل المشكلات من الاستراتيجيات التربوية الحديثة التي تركز على النشاط الذهني المنظم للطالب، إذ أنها منهج علمي يبدأ باستثارة تفكير الطالب، بوجود مشكلة ما تستحق التفكير، والبحث عن حلها وفق خطوات علمية، ومن خلال ممارسة عدد من النشاطات التعليمية وبالتالي يكتسب الطلاب من خلال هذه الطريقة مجموعة من المعارف النظرية، والمهارات العملية والاتجاهات المرغوب فيها ، كما انه يجب أن يكتسبوا المهارات اللازمة للتفكير بأنواعه وحل المشكلات لأن إعداد الطلاب للحياة المستقبلية لا تحتاج فقط إلى المعارف والمهارات العملية كي يواجهوا الحياة بمتغيراتها وحركتها السريعة ومواقفها الجديدة المتجددة، بل لا بد لهم من اكتساب المهارات اللازمة للتعامل بنجاح مع معطيات جديدة ومواقف لم تمر بخبراتهم من قبل ولم يتعرضوا لها (قطامي، 2001).

والحساب الذهني (Mental computation) يعرف على انه القدرة على ايجاد ناتج العملية الحسابية بدون استخدام الورقة والقلم، أو مساعدات حسابية أخرى (Reysetal, 1995) ، ويوجد مظهران للاستجابات الذهنية، وهما الاسترجاع السريع أو اللحظي لحقائق الأعداد، ويتمثل المظهر الثاني في قدرة الأطفال على إيجاد الإجابات باستخدام إستراتيجيات ذهنية (بسومي،2007)، ويعرف هولوي (Holloway, 1997) الاستراتيجيات الذهنية بأنها تلك الأساليب التي تستخدمها تلقائياً للحساب ذهنياً، بحيث أنها احياناً يتم تدريسها، وأحياناً نبتكرها بأنفسنا.

ومن جهة أخرى أكدت الكثير من الأبحاث والمقالات ارتباط الحساب الذهني بالحس العددي (Number Sense) حيث أن الطالب الذي لديه حس عددي جيد ينظر إلى المسألة نظرة شامة

قبل الغوص في تفاصيل هذه المسألة الحسابية ويحسبها في ذهنه، وبالتالي يستطيع بسهولة اكتشاف الأخطاء في الإجابات وتعقبها.

كما تم الاتفاق على أن تطوير مهارات الحساب الذهني أدى إلى تبصر أعمق في نظام الأعداد وبالتالي تقوية الحس العددي وابتكار طرق للمعالجة وقد أشار كلينكت (Kleinknecht, 2003) إلى تفضيل استخدام الحساب الذهني كخيار أول عند حل المسألة الحسابية، وإن لم يتحقق ذلك، نلجأ إلى استخدام التقدير الحسابي كخيار ثاني، وأما إذا كان المطلوب هو التوصل إلى دقة المسألة حسابية تتطلب إجراء عمليات حسابية معقدة، يصبح عندها استخدام الآلة الحاسبة أو الورقة والقلم ضرورياً. وتتجلى أهمية الحساب الذهني في شعور الطالب بالثقة بالنفس، وكذلك بمهارته في حل المسائل الرياضية، فلا يشعر بأنه مقيد بأدوات القياس والآلة الحاسبة، بل يشعر أنه يستطيع أن يفكر، وأن يتعامل مع الأرقام بمرونة، وأن يسيطر على حساباته الشخصية، فالطالب الذي يجري عمليات حسابية ذهنية، يعمل على زيادة فهمه وإدراكه للأعداد، وإجراء العمليات عليها، ولذلك فالهدف الأساسي من تدريس مهارة الحساب الذهني هو الإسهام في إعداد أفراد قادرين على توجيه تفكيرهم وجهدهم ووقتهم بشكل أفضل أثناء مواجهتهم لمواقف حياتية مختلفة سواء أكان ذلك داخل المدرسة ام خارجها (Ramakrishnan, 2003) . كما أن أساليب الحساب الذهني تتطور وتتحسن من حيث النوع والكم عبر سنوات الممارسة والتدريب، ويجب أن يبدأ تعلمها من الصف الأول، فالحساب الذهني من الموضوعات الهامة التي يجب على المعلمين مساعدة الأطفال في تقديم أفكار جديدة وتطويرها من خلال التدريب (Mcihtosh Reys, 1997) ، ومن استراتيجيات الحساب الذهني المستخدمة في المهارات الحسابية الأساسية وفي مجال حقائق الضرب والواردة في الدراسة الحالية: استراتيجيات العد، التصنيف، الأصابع المقبوضة، التعامل مع العشرات، المئات، النصف والمضاعف (الأعداد، اللطيفة، المتناغمة، النهاية الأمامية، (إبراهيم، 2007).

وتدريب الطلاب على حل المشكلات أمر ضروري، لأن المواقف المشكلة ترد في حياة كل فرد وحل المشكلات يكسب أساليب سليمة في التفكير، وينمي قدرتهم على التفكير التأملي كما انه يساعد الطلاب على استخدام طرق التفكير المختلفة، وتكامل استخدام المعلومات، وإثارة حب الاستطلاع العقلي نحو الاكتشاف وكذلك تنمية قدرة الطلاب على التفكير العلمي، وتفسير البيانات بطريقة منطقية صحيحة، وتنمية قدرتهم على رسم الخطط للتغلب على الصعوبات، وإعطاء للطلاب الثقة في أنفسهم، وتنمية الاتجاه العلمي في مواجهة المواقف غير المألوفة التي يتعرضون لها(البكر، 2002).

مشكلة الدراسة:

تعد مهارة الحساب الذهني من المهارات الضرورية في حياة الطلبة لأنها تساعد الطالب على تطوير فعاليته الذاتية وتحسين ادائه المدرسي، ولكن الطلبة في وقتنا الحالي يظهر لديهم ضعف في هذه المهارة وخاصة في العمليات الحسابية . و تكمن مشكلة الدراسة الحالية في تدني مستويات التحصيل في العمليات الحسابية المبنية على مهارة الحساب الذهني لدى طلبة الصف السادس الأساسي، و قد جاءت هذه الدراسة لتركز على هذه المهارة ولتجريب استراتيجية حل المشكلات في الحساب الذهني والتي تفيدنا في معرفة مدى فاعليتها في تمكين الطلبة من تعليم مهارات الحساب الذهني وزيادة تحصيلهم الدراسي في مادة الرياضيات. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتركز على هذه المهارة ولتجريب استراتيجية حل المشكلات والتي تفيدنا في معرفة مدى فاعليتها في تمكين الطلبة من تعليم مهارات الحساب الذهني وزيادة تحصيلهم الدراسي في مادة الرياضيات. وبالتحديد فقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على السؤالين التاليين:

السؤال الأول: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لاستخدام إستراتيجية حل المشكلات في تحصيل طلبة الصف السادس الأساسي في مادة الرياضيات؟

السؤال الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لاستخدام إستراتيجية حل المشكلات في تطوير مهارات الحساب الذهني لدى طلبة الصف السادس الأساسي في مادة الرياضيات؟

فرضيات الدراسة :

1) انبثق عن السؤال الأول الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لاستخدام إستراتيجية حل المشكلات في تحصيل طلبة الصف السادس الأساسي في مادة الرياضيات.
2) كما انبثق عن السؤال الثاني الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لاستخدام إستراتيجية حل المشكلات في تطوير مهارات الحساب الذهني لدى طلبة الصف السادس الأساسي في مادة الرياضيات .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر استخدام إستراتيجية حل المشكلات في تدريس الرياضيات على التحصيل وتنمية مهارات الحساب الذهني لدى طلبة المرحلة الابتدائية.

أهمية الدراسة :

تعتبر مهارة الحساب الذهني من المهارات الأساسية التي يجب أن يتقنها الطالب حيث أشارت الدراسات إلى أن أكثر من (80%) من العمليات الحسابية اليومية تتم بصورة ذهنية سريعة

(Heirdsfield,2002)؛ لذلك فهناك حاجة إلى استخدام استراتيجيات تربوية متخصصة تساعد في تنمية مهارات الحساب الذهني لدى الطلبة من أجل تمكينهم من إجراء العملية الحسابية بصورة سريعة ومتقنة وبالتالي زيادة تحصيلهم الدراسي، وبالتحديد تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

1. تحاول الدراسة الحالية تطوير مهارة الحساب الذهني لدى طلبة المرحلة الاساسية في محافظة اربد.
2. على مستوى الدراسات والأبحاث العربية لم يرصد الباحث أي دراسة في مجال التدريب على استراتيجية حل المشكلات و تنمية مهارات الحساب الذهني ومدى تأثيرها في التحصيل الدراسي لمادة الرياضيات.
3. تفيد الدراسة الحالية المعلمين في تطوير طرائق التدريس وتجويدها.

حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود الآتية :

1. **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على عينة من طلبة الصف السادس الأساسي في محافظة اربد.
2. **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2015/2014م.
3. **الحدود الموضوعية:** تمثلت في أدوات الدراسة المستخدمة لجمع البيانات ومدى صدقها وثباتها.

المصطلحات والتعريفات الإجرائية :

إستراتيجية حل المشكلات: "إحدى طرق التعليم الذي يأخذ فيها المتعلم دوراً نشطاً وفعالاً حيث يواجه بموقف محير أو أسئلة جديدة تتحدى تفكيره، وتتطلب حل، فيفكر ويستخدم أساليب الملاحظة ووضع الفروض والتجريب... الخ في سبيل التوصل إلى تفسيرات وحلول مقبولة تدعمها الأدلة والوقائع بالنسبة لهذه المشكلة، وذلك تحت إشراف وتوجيه المعلم". ويعرف الباحثان إستراتيجية حل المشكلات بأنها استراتيجية تحث الطالب على استخدام النشاط الذهني المنظم يبدأ باستثارة تفكيره لوجود مشكلة ما تستحق التفكير وحث الطالب على وضع حلول لها من ثم اختيار الحل الأمثل لها وفقاً لخطوات عملية، تعتمد على ممارسة عدد من الأنشطة التعليمية التي يمكن أن تسهم في تنمية القدرات الإبداعية لدى المتعلم.

الحساب الذهني:

القدرة على إيجاد ناتج العملية الحسابية بدون استخدام الورقة والقلم، أو مساعدات حسابية أخرى(عقيلان، 2002) . ويعرف الباحثان الحساب الذهني بأنه العملية التي بموجبها يقوم المتعلم بالعمليات الحسابية باستخدام الدماغ البشري فحسب، بدون أي مساعدة من الآلات الحاسبة ودون استخدام القلم والورقة.

الدراسات السابقة:

دراسة مقدادي والخطيب (2003) هدفت إلى التعرف على مدى اكتساب طلبة مرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن لمهارتي التقدير والحساب الذهني. وهدفت أيضا إلى معرفة أثر كل من الجنس والمستوى التعليمي ونوع المدرسي في تلك الفترة. تكونت عينة الدراسة من 12 شعبة اختيرت بالطريقة العشوائية العنقودية. أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تحصيل الطلبة تعود لاختلاف الصف الدراسي وأشارت أيضا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تحصيل الطلبة بين الذكور والإناث وذلك لصالح الإناث.

دراسة قاسي (2008).

هدفت إلى التعرف على دور مهارة الحساب الذهني في التحكم في حل المشكلات الرياضية عند تلاميذ الصف السادس الابتدائي. تكونت عينة الدراسة من 284 تلميذا من 10 ابتدائيات تابعة مدينة قسنطينة والخروب بطريقة مقصودة. أشارت نتائج الدراسة إلى أن أغلب درجات التلاميذ في اختبار مهارة الحساب الذهني كانت منخفضة ويزيد عدد الدرجات المنخفضة في اختبار التحكم في حل المشكلات الرياضية بزيادة عدد الدرجات المنخفضة في اختبار مهارة الحساب الذهني.

دراسة علوان (2009).

هدفت إلى التعرف على العلاقة بين تجهيز المعلومات والقدرة على حل المشكلات لدى طلبة المرحلة الثانوية وهدفت أيضا إلى التعرف على إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات تجهيز المعلومات والقدرة على حل المشكلات لدى طلبة المرحلة الثانوية والتي تعزى لمتغير الجنس. وهدفت أيضا إلى التعرف على إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات تجهيز المعلومات والقدرة على حل المشكلات لدى طلبة المرحلة الثانوية والتي تعزى لمتغير المستوى الدراسي. تكونت عينة الدراسة من 270 طالبا وطالبة. أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي: 1) عدم وجود فروق جوهرية في مجالات مقياس تجهيز المعلومات تبعا لمتغير الجنس حين وجدت فروق جوهرية في المجال

العقلي والدرجة الكلية لصالح الإناث في مقياس القدرة على حل المشكلات. 2) وجود فروق جوهرية في مجالات مقياس تجهيز المعلومات تبعا لمتغير المستوى الدراسي ووجود فروق في المجالين العقلي والاجتماعي والدرجة الكلية تبعا لمقياس القدرة على حل المشكلات.

دراسة بينيتو (Benito, 2000).

هدفت إلى التعرف على العلاقة بين عمليات ما وراء المعرفة في الرياضيات ومستوى التحصيل في اختبارات الرياضيات وحل المشكلات الرياضية اللفظية. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على مجموعة من التلاميذ الصفين الثالث والرابع الابتدائي. أشارت نتائج الدراسة إلى أن مهارات حل المشكلات الرياضية اللفظية ترتبط على نحو دال بعمليات ما وراء المعرفة.

دراسة انك واخرون (Anke etal, 2000)

هدفت إلى تقييم مستوى المرونة في استخدام استراتيجيات الحساب الذهني عند طلبة الصف الثاني الأساسي، في مجال إجراء العمليات الحسابية ذهنياً حتى الرقم (100). وتكونت عينة الدراسة من (600) طالباً دنماركياً، تم إشراكهم في هذه الدراسة من خلال برنامج العمليات الحسابية العددية واللفظية. وقد أظهرت النتائج أن استخدام الطلبة لإستراتيجية الأعداد اللطيفة (الصنف والمضاعف) قد ازداد بعد إدخال هذه الإستراتيجية في منهاج الرياضيات. كما واظهروا ميلاً اكبر كل المسائل هذه الطريقة مقارنه مع الحل باستخدام الورقة والقلم.

دراسة لريش (Lrish, 2002)

هدفت إلى تقوية الذاكرة بالرمز بمساعدة الحاسوب لتحسين أداء عمليات الضرب للطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلم في المستوى الثانوي.تكونت عينة الدراسة من (6) طلاب لديهم صعوبات في الحساب. واستخدمت الدراسة أدوات تمثلت ببرنامج شاشات متعددة الوسائط. وأظهرت النتائج بأن خمس من الطلبة تحس أدائهم في الاختبار المعد بواسطة الحاسوب في عمليات الضرب، وكل الطالبة قد اظهروا تحسن في أدائهم للاختبار المعد على الأوراق.

دراسة كوب (Kobe, 2002)

هدفت إلى معرفة فعالية حل المشكلات الإبداعي باستخدام الحاسوب في تحسين القدرة على حل المشكلات إبداعياً . وتكونت عينة الدراسة من (118) طالباً قسموا إلى مجموعتين : أكملت المجموعة الأولى تدريباً على نموذج حل المشكلات الإبداعي باستخدام الحاسوب ، أما الثانية فضابطة ، لم تتلق

تدريباً باستخدام النموذج . وأشارت النتائج إلى تفوق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة في أدائهم على نماذج التعلم والقدرة على حل المشكلات إبداعياً .

ومن خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة، يتبين أن هذه النتائج أشارت إلى أن الطلبة لديهم نقص في المعالجة العددية في عمليات الحساب، اشكيناز وهينيك (Askenaz Henik, 2010) وأن هنالك أثر للتدريب في تطوير مهارات الذاكرة، وأن استخدام استراتيجيات معرفية ومهارات دراسية مساعدة على التذكر يزيد من تحصيلهم الدراسي في مادة الرياضيات ، (زيتون والناطور، (2009)، والعايد والناطور(2008)، ودراسة لريش (lRISH,2002) (Owenetal, 2002). وأشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أثر التدريب على استراتيجيات الحساب الذهني في تطوير هذه المهارة لدى الطلبة، ووجود أثر ايجابي للتدريب على تحصيل الطلبة في مجال إجراء العمليات الحسابية كدراسة طوالبة (2007)، وبسومي (2007) والمومني (2004) وانك (Anke etal, 2000)، وريفيرا (Aivera, 1997)، وأبو سالم (1996). كما أشارت النتائج في الدراسات السابقة إلى أكثر الاستراتيجيات استخداماً من قبل الطلبة في الحساب الذهني لضرب الأعداد وهي: إستراتيجية التأمل مع العشرات والمئات (ضرب الأعداد وكأنها لا تحتوي على أصفار) (مينون Menon,2006)، وإستراتيجية الأعداد اللطيفة (النصف والمضاعف) انك (Anke etal, zood) والمومني (2004)، وإستراتيجية الأصابع المقبوضة أبو سالم (1996)، وإستراتيجية النهاية الأمامية اريفيرا (Rivera,1997)، والمومني (2004)، كما ونلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت مهارة الحساب الذهني من خلال استراتيجية حل المشكلات أنها نادرة حسب علم الباحث وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

منهج الدِّراسة:

جرى استخدام المنهج شبه التجريبيّ لمعرفة أثر متغير الدِّراسة المستقل (استراتيجية حل المشكلات) في المتغيرات التابعة المتمثلة بأداء عينة الدِّراسة من طلبة الصف السادس على اختبار مهارات الحساب الذهني وأثره في التحصيل؛ لذا يُعد التصميم شبه التجريبيّ من أنسب التصاميم لهذه الدِّراسة، إذ جرى تقسيم أفراد الدِّراسة إلى مجموعتين تجريبيّة وضابطة، وجرى تعريض المجموعة التجريبيّة لإستراتيجية حل المشكلات، ثم جرى تطبيق اختباري مهارات الحساب الذهني واختبار التحصيل على كل من المجموعتين الضابطة والتجريبيّة، من أجل المقارنات البعديّة للتعرف إلى أثر الإستراتيجية بالمقارنة بين المجموعتين، على الاختبار القبليّ والبعديّ.

مجتمع الدِّراسة وعينتها :

تكون مجتمع الدِّراسة الحالي من جميع طلبة الصف السادس الأساسي في محافظة اربد والبالغ عددهم (3429) طالب، كما وردت في سجلات مديرية التربية والتعليم لقصبة اربد الأولى. أما عينة الدراسة فقد تكونت من شعبتين في مدرسة حذيفة بن اليمان الأساسية، إذ اختيرت المدرسة قصدياً؛ وذلك لتعاون الإدارة والمعلمين مع الباحثان وتوفيرهما للتسهيلات اللازمة للتطبيق، وجرى توزيعهما إلى مجموعتين تجريبيّة وضابطة بالطريقة العشوائية البسيطة، وكان عدد المجموعة التجريبيّة (20) طالباً، وكذلك عدد المجموعة الضابطة (20) طالبا.

أد وات الدِّراسة:

لغرض التحقق من ثبات فرضية الدِّراسة وهدفها، أعد الباحثان لذلك أداتي الدِّراسة اختبار تحصيلي،واختبار لمهارات الحساب الذهني إذ يمكن وصف إجراءاتهما، كما يأتي:

اختبار مهارات الحساب الذهني : جرى إعداد اختبار مهارات الحساب الذهني بالإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بمهارات الحساب الذهني في الرياضيات، والتعرف إلى كيفية بناء اختبار الحساب الذهني. وتكون هذا الاختبار بصورته النهائية من (20) فقرة، بعد تحكيمه من عشرة أعضاء هيئة تدريس من الجامعات الأردنية، وقد تم الأخذ بمقترحاتهم، وبذلك اعتبر الاختبار يتمتع بالصدق لأغراض هذه الدراسة. أما الثبات فقد جرى تطبيقه على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (15) طالبا. وحسب معامل الاتساق الداخلي حسب معادلة كودر ريتشاردسون -20، وبلغ (0.88). وعدّ هذا المعامل ملائماً لهذه الدراسة.

تم تصحيح الاختبار ورصد الدرجات لحساب معاملات الصعوبة والتمييز، للتأكد من مدى سهولة الفقرة أو صعوبتها، وكذلك للتأكد من معاملات التمييز حيث تراوحت قيم معاملات الصعوبة بين (0.41-0.60)، بينما تراوحت معاملات التمييز (0.70- 0.89)، وهذا يشير إلى قدرة الاختبار على التمييز بين الطلاب، ويشير إلى تباين مستويات صعوبة فقراته، والجدول (1) يبين ذلك.

الجدول (1)

معاملات الصعوبة والتمييز لكل فقرة من فقرات اختبار مهارة الحساب الذهني

اختبار الحساب الذهني		
الفقرة	معامل الصعوبة	معامل التمييز

اختبار الحساب الذهني			
الفقرة	معامل الصعوبة	معامل التمييز	
1	0.44	**معامل الارتباط**	0.70
		الدلالة الإحصائية	0.00
2	0.45	**معامل الارتباط**	0.75
		الدلالة الإحصائية	0.00
3	0.60	**معامل الارتباط**	0.77
		الدلالة الإحصائية	0.00
4	0.55	**معامل الارتباط**	0.70
		الدلالة الإحصائية	0.00
5	0.51	**معامل الارتباط**	0.80
		الدلالة الإحصائية	0.00
6	0.53	**معامل الارتباط**	0.81
		الدلالة الإحصائية	0.00
7	0.52	**معامل الارتباط**	0.85
		الدلالة الإحصائية	0.00
8	0.48	**معامل الارتباط**	0.84
		الدلالة الإحصائية	0.00
9	0.55	**معامل الارتباط**	0.77
		الدلالة الإحصائية	0.00
10	0.52	**معامل الارتباط**	0.88
		الدلالة الإحصائية	0.00
11	0.41	**معامل الارتباط**	0.77
		الدلالة الإحصائية	0.00
12	0.42	**معامل الارتباط**	0.75

اختبار الحساب الذهني			
الفقرة	معامل الصعوبة	معامل التمييز	
		الدلالة الإحصائية	0.00
13	0.43	**معامل الارتباط**	0.77
		الدلالة الإحصائية	0.00
14	0.44	**معامل الارتباط**	0.76
		الدلالة الإحصائية	0.00
15	0.58	**معامل الارتباط**	0.80
		الدلالة الإحصائية	0.00
16	0.59	**معامل الارتباط**	0.82
		الدلالة الإحصائية	0.00
17	0.46	**معامل الارتباط**	0.77
		الدلالة الإحصائية	0.00
18	0.47	**معامل الارتباط**	0.74
		الدلالة الإحصائية	0.00
19	0.44	**معامل الارتباط**	0.89
		الدلالة الإحصائية	0.00
20	0.58	**معامل الارتباط**	0.77
		الدلالة الإحصائية	0.00

وجرى إعداد اختبار التحصيل المتعلقة بكتاب الصف السادس الجزء الثاني الوحدة الأولى من مادة الرياضيات، واعتُمد في وضع فقرات الاختبار على دروس الإستراتيجية القائمة على حل المشكلات، وكان قد عرض اختبار التحصيل بصورته الأولية على عدد من المحكمين في تخصص المناهج وأساليب تدريس الرياضيات، والقياس والتقويم من أساتذة الجامعات، ومديرة المدرسة، وطُلب إليهم التحقق من مدى ملاءمة الاختبار لأغراض الدّراسة وصحة الصياغة اللغويّة، لتصبح أكثر وضوحاً ومناسبة، وفي ضوء مقترحاتهم أصبح الاختبار بصورته النهائية مكون من (20) فقرة. وللتحقق من ثبات اختبار

التحصيل تم تطبيقه على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (15) طالب، وهي عبارة عن شعبة غير الشعبة التي جرى التطبيق عليها، ومن ثم حُسب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كودر ريتشاردسون -20، وبلغ (0.85) وعُدّت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

تم تصحيح الاختبار ورُصدت معاملات الصعوبة والتمييز، وتراوحت قيم معاملات الصعوبة بين (0.44- 0.60)، في حين تراوحت معاملات التمييز بين (0.70- 0.89). وهذا يشير إلى قدرة الاختبار على التمييز بين الطلاب، ويشير إلى تباين مستويات صعوبة فقراته، والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول (2)

معاملات الصعوبة والتمييز لكل فقرة من فقرات اختبار التحصيل لاستراتيجية حل المشكلات

الاختبار التحصيل			
الفقرة	**معامل الصعوبة**	**معامل التمييز**	
1	0.50	**معامل الارتباط**	0.78
2	0.54	الدلالة الإحصائية	0.00
3	0.56	**معامل الارتباط**	0.76
4	0.57	الدلالة الإحصائية	0.00
5	0.60	**معامل الارتباط**	0.78
6	0.54	الدلالة الإحصائية	0.00
7	0.50	**معامل الارتباط**	0.75
8	0.54	الدلالة الإحصائية	0.00
9	0.60	**معامل الارتباط**	0.84
10	0.44	الدلالة الإحصائية	0.00
11	0.53	**معامل الارتباط**	0.82
12	0.44	الدلالة الإحصائية	0.00
13	0.52	**معامل الارتباط**	0.77
14	0.53	الدلالة الإحصائية	0.00
15	0.56	**معامل الارتباط**	0.74

الاختبار التحصيل			
الفقرة	معامل الصعوبة	معامل التمييز	
16	0.57	الدلالة الإحصائية	0.00
17	0.52	**معامل الارتباط**	0.89
18	0.52	الدلالة الإحصائية	0.00
19	0.49	**معامل الارتباط**	0.77
20	0.58	الدلالة الإحصائية	0.00
1	0.50	**معامل الارتباط**	0.70
2	0.54	الدلالة الإحصائية	0.00
3	0.56	**معامل الارتباط**	0.75
4	0.57	الدلالة الإحصائية	0.00
5	0.60	**معامل الارتباط**	0.77
6	0.54	الدلالة الإحصائية	0.00
7	0.50	**معامل الارتباط**	0.70
8	0.54	الدلالة الإحصائية	0.00
9	0.60	**معامل الارتباط**	0.80
10	0.44	الدلالة الإحصائية	0.00
11	0.53	**معامل الارتباط**	0.81
12	0.44	الدلالة الإحصائية	0.00
13	0.52	**معامل الارتباط**	0.85
14	0.53	الدلالة الإحصائية	0.00
15	0.56	**معامل الارتباط**	0.84
16	0.57	الدلالة الإحصائية	0.00
17	0.52	**معامل الارتباط**	0.70
18	0.52	الدلالة الإحصائية	0.00

الاختبار التحصيل			
الفقرة	معامل الصعوبة	معامل التمييز	
19	0.49	**معامل الارتباط**	0.75
20	0.58	الدلالة الإحصائية	0.00

وللتحقق من تكافؤ المجموعتين في اختبار مهارات الحساب الذهني واختبار التحصيل القبلي المعتمد على معدلات طلبة الفصل الأول، فقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا الاختبار تبعا لمتغير المجموعة (تجريبية، ضابطة)، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية جرى استخدام اختبار "ت"، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3)

نتائج اختبارات التكافؤ بين المجموعتين التجريبية والضابطة

الاختبار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	الدلالة الإحصائية
التحصيل	68.60	10.72	1.139	0.26
	64.25	13.31		
الحساب الذهني	12.22	5.20		
	10.25	5.33	1.18	0.24

يتضح من الجدول (3) أن قيم (ت) لإجابات أفراد في القياس القبلي تبعاً لمتغير استراتيجية التدريس كانت غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين، وهذا يعني وجود التكافؤ بين المجموعتين التجريبية والضابطة.

المعالجات الإحصائيّة

استخدم في هذه الدراسة المعالجات الإحصائيّة الآتية:

- لحساب ثبات اختبار مهارات الحساب الذهني واختبار التحصيل لاستراتيجية حل المشكلات تم حساب معادلة كودر رتشاردسون (20)، كما تم حساب معاملات الصعوبة والتمييز لاختباري

مهارات الحساب الذهني واختبار التحصيل، حيث تم حساب التميز عن طريق تقسيم الطلبة إلى ثلاث فئات عليا ووسطى ودنيا بعد ترتيبهم تنازليا، أهملت الفئة الوسطى ، ثم طبقت معادلة كسرية خاصة بذلك، تهتم بالفئة العليا والدنيا.

- للإجابة عن السؤال الأول تم تطبيق اختبار (Independent Samples t-test) على درجات أفراد العينة في اختبار مهارات الحساب الذهني في القياس البعدي
- للإجابة عن السؤال الثاني تم تطبيق اختبار (Independent Samples t-test) على درجات أفراد العينة في اختبار التحصيل لاستراتيجية حل المشكلات في القياس البعدي.

متغيرات الدِّراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة: استخدام إستراتيجية حل المشكلات.

ثانياً: المتغيرات التابعة

- اكتساب مهارات الحساب الذهني.
- اختبار التحصيل .

عرض النتائج واختبار الفرضيات

تضمن هذا الفصل عرض نتائج الدِّراسة التي تهدف إلى التعرف على أثر استخدام استراتيجية حل المشكلات في تدريس الرياضيات على التحصيل وتنمية مهارة الحساب الذهني للمرحلة الابتدائية، وتم عرض نتائج الدِّراسة وفقاَ لما تناولته من أسئلة، وهي على النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لاستخدام استراتيجية حل المشكلات في تطوير مهارات الحساب الذهني لدى طلبة الصف السادس الأساسي في مادة الرياضيات؟

للإجابة عن السؤال تم تطبيق اختبار (Independent Samples t-test) على درجات أفراد العينة في اختبار مهارات الحساب الذهني في القياس البعدي تبعاً لمتغير المجموعة، جدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (4)

تطبيق اختبار (Independent Samples t-test) على درجات أفراد المجموعتين (التجريبية، الضابطة) في اختبار مهارات الحساب الذهني في القياس البعدي

المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ضابطة	17.12	3.04	4.02	39	00.
تجريبية	11.25	5.77			

نلاحظ من الجدول (4) أن قيمة (T) لدرجات أفراد العينة في اختبار مهارات الحساب الذهني في القياس البعدي تبعاً لمتغير المجموعة بلغت (4.02) وبدلالة إحصائية (0.00) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لدرجات الطلبة في اختبار مهارات الحساب الذهني تعزى لمتغير المجموعة ولصالح المجموعة التجريبية بمتوسط حسابي (17.12)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمجموعة الضابطة (11.25)، وبالتالي هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستخدام استراتيجية حل المشكلات في تطوير مهارات الحساب الذهني لدى طلبة الصف السادس الأساسي في مادة الرياضيات.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لاستخدام استراتيجية حل المشكلات في تحصيل الطلبة الصف السادس الأساسي في مادة الرياضيات؟

للإجابة عن السؤال تم تطبيق اختبار (Independent Samples t-test) على درجات أفراد العينة في الاختبار التحصيلي في القياس البعدي تبعاً لمتغير المجموعة، جدول (5) يوضح ذلك.

الجدول (5)

تطبيق اختبار (Independent Samples t-test) على درجات أفراد المجموعتين (التجريبية، الضابطة) في الاختبار التحصيلي في القياس البعدي

المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ضابطة	16.13	3.04	4.03	39	0.00
تجريبية	10.25	5.78			

نلاحظ من الجدول (5) أن قيمة (T) لدرجات أفراد العينة في اختبار مهارات الاختبار التحصيلي في القياس البعدي تبعاً لمتغير المجموعة بلغت (4.03) وبدلالة إحصائية (0.00) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لدرجات الطلبة في الاختبار التحصيلي تعزى لمتغير المجموعة ولصالح المجموعة التجريبية بمتوسط حسابي (16.13)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمجموعة الضابطة(10.25)، وبالتالي هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لاستخدام استراتيجية حل المشكلات في تحصيل الطلبة الصف السادس الأساسي في مادة الرياضيات لدى طلبة الصف السادس الأساسي في مادة الرياضيات.

التوصيات:

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بما يلي :

- التعاون مع القائمين على تطوير المناهج الدراسية بتوظيف إستراتيجية حل المشكلات، للاستفادة منها في تعليم الطلبة مهارات الحساب الذهني .
- تدريب المعلمين على كيفية توظيف إستراتيجية حل المشكلات في تنمية المهارات الأساسية لدى طلبة المرحلة الأساسية.
- إجراء الدراسات التجريبية لمقارنة إستراتيجية حل المشكلات مع غيرها من الاستراتيجيات التدريسية المستخدمة مع طلبة المرحلة الأساسية.
- إجراء دراسات اخرى لمعرفة واقع تطبيق معلم مادة الرياضيات لاستراتيجيات التدريس المعتمدة على إستراتيجية حل المشكلات، وفي نفس المجال وعلى صفوف وبيئات أخرى، وإدخال متغيرات جديدة .

المراجع والمصادر:

ابراهيم، مجدي عزيز (2007). **تدريس الرياضيات للتلاميذ ذوي صعوبات التعلم**. القاهرة: عالم الكتب.

ابراهيم، محمد محمد (2005). **فعالية استخدام استراتيجية الاستقصاء التعاوني لتنمية مهارات حل المسائل الرياضية اللفظية لتلاميذ المرحلة الابتدائية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية التربية.

أبو زينة، فريد كامل وعباينة، عبد الله (2010). **مناهج تدريس الرياضيات للصفوف الأولى**. ط2. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

بدوي، رمضان مسعد.(2008). **تضمين التفكير الرياضي في برامج الرياضيات المدرسية**. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

بركات، زياد (2009).**الجمود الذهني وعلاقته بالقدرة على حل المشكلات والتحصيل الدراسي والجنس لدى طلبة المرحلتين الأساسية والثانوية**. رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس المفتوحة.

بسومي، فتنة وليد (2007). **قدرات الأطفال الفلسطينيين للصفوف السادس والثامن والعاشر في تقدير نواتج العمليات الحسابية وإجراء الحساب الذهني**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فسم الدراسات العليا.

البكر، رشيد (2002). **تنمية التفكير من خلال المنهج المدرسي**. الرياض: مكتبة الرشد.

الثبيتي، فوزية بنت عبد الرحمن بن مطلق. (2011). **تحديد صعوبات حل المشكلات الرياضية اللفظية لدى تلميذات الصف الرابع الابتدائي من وجهة نظر معلمات ومشرفات الرياضيات بمدينة الطائف**. رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى.

زكري، نرجس (2003). **التعليم بالحاسوب وأثره في تنمية مهارة حل المشكلات لدى تلاميذ الثانية ثانوي**. جامعة غرداية، الجزائر.

الزيات، فتحي مصطفى (2002). **المتفقون عقلياً ذو صعوبات التعلم قضايا التشخيص والعلاج**. القاهرة: دار النشر للجامعات.

سعيدي، عبد الله أمبو؛ البلوشي، سليمان (2013). أثر استخدام استراتيجية حل المشكلات بالأقران في اكتساب المفاهيم الوراثية وتعديل التصورات البديلة لدى طالبات الصف الثاني عشر بسلطنة عمان. **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، 10 (2).

سودان، فداء محمد (2011).**أثر استخدام إستراتيجيتي العصف الذهني وحل المشكلات في التحصيل الدراسي في مقرر الاجتماعيات**. رسالة ماجستير منشورة، جامعة دمشق.

طوالبة، محمد إبراهيم (2007). **أثر استخدام إستراتيجيتي الألعاب التعليمية و"الحساب الذهني والتقدير التقريبي" في التحصيل والتفكير الرياضي لدى طلبة المرحلة الأساسية الدنيا في الأردن**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات التربوية العليا.

الظاهر، قحطان أحمد(2010). **صعوبات التعلم**.ط3. عمان: دار وائل.

الظفيري، نواف وأبو فخر، غسان (2005). " الفروق بين تلاميذ الصف الخامس من ذوي صعوبات تعلم الرياضيات والعاديين في أداء الذاكرة قصيرة المدى". **مجلة جامعة دمشق**، م12، ع(2)، 303 – 331

العبادي، زين حسن أحمد. (2008). **أثر برنامج تعليمي قائم على نموذج حل المشكلات الإبداعي في تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلبة الموهوبين ذوي صعوبات التعلم**. رسالة دكتوراه منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

عبد الرحيم، محمد عبد الله (2007). **حل المشاكل وصنع القرار**. جامعة القاهرة.

عبيد، وليم (2004). **تعليم الرياضيات لجميع الأطفال في ضوء متطلبات المعايير وثقافة التفكير**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

علوان، مصعب محمد شعبان (2009). **تجهيز المعلومات وعلاقتها بالقدرة على حل المشكلات لدى طلبة المرحلة الثانوية.** رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الفاعوري، ايهم علي (2010). **دراسة أساليب التفكير السائدة لدى الطلبة ذوي صعوبات في الرياضيات**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية التربية.

قاسي، سليمة (2008). **تقييم مهارة الحساب الذهني ودورها في التحكم في حل المشكلات الرياضية عند تلاميذ الصف السادس ابتدائي.** رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة.

القريطي، أمين عبد المطلب (2005). **سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم**. ط4. القاهرة : دار الفكر العربي.

قطامي، نايفة (2001). **تعليم التفكير**. عمان: دار الفكر.

قطامي، يوسف وابو جابر، ماجد وقطامي، نايفة (2002). **تصميم التدريس**. ط2. عمان: دار الشروق.

المالكي، عبد العزيز درويش (2008). **أثر استخدام أنشطة إثرائية بواسطة برنامج حاسوبي في علاج صعوبات تعلم الرياضيات لدى تلاميذ الصف الثالث الابتدائي**. رسالة ماجستير منشورة، جامعة ام القرى، كلية التربية قسم المناهج وطرق التدريس.

مخلوفي، فاطمة (2009). **علاقة أسلوب حل المشكلات في مادة الرياضيات بالإبداع لدى تلاميذ الثالثة متوسط بورقلة.** رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة.

مقدادي، فاروق؛ الخطيب، علي (2003). مدى اكتساب طلبة مرحلة التعليم الاساسي العليا في الاردن لمهارتي التقدير والحساب الذهني. **مجلة جامعة دمشق**، 19(2).

مليحة نبيل (2003). **الذاكرة قصيرة وطويلة المدى وعلقتها بالقدرة على حل المشكلة لدى طلبة الصف العاشر**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

المنصور، غسان (2011). التحصيل في الرياضيات وعلاقته بمهارات التفكير: دراسة ميدانية على عينة من تلامذة الصف السادس الأساسي بمدارس دمشق الرسمية. بحث منشور، **مجلة جامعة دمشق**، 27 (23).

المومني ، قصي شحاده (2004). **فعالية برنامج تدريبي على الحساب الذهني في اكتساب طلبة الصف السادس الأساسي لمهارة الحساب الذهني واتجاهاتهم نحو البرنامج**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية التربية.

الوقفي، راضي (2009). **صعوبات التعلم، النظري والتطبيقي.**عمان : دار المسيرة.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Anke ,W,Klein ,A, and Beishuizen ,M.mental(2000**).Computation and conceptual understanding**[on– line] .Available : http://www.science direct.com/seience?ob=Article URL Quid=B6vfw402TBX-2.2000

Barbu,O.(2010). **Mathematic word Problems Solving By English Language Learns And Web based Tutoring System**. M.A. dissertation. The University of Arizona, United States, Arizona.

Benito, Y. (2000). Metacognitive Ability and cognitive strate egies to solve Math and transformation Problems**. Gifted Education International** Vol. 14, No. 2.

Bernadette, E. (2009). **Third grade students challenges and strategies to solving mathematical word Problems.** M.A. dissertation. University of Texas at El Paso, United States, Texas.

Eagle, L. (2004). **Education reforms: The marketisation of education in New Zealand. Human capital theory and student investment decisions.** Dissertation Abstracts International, 60(11) p 754.

geary .d.c(2006).dyscalculia at an early age:charaeteristics and potential influence on socio –emotional development center of excellence for early childhood developmentg geary dc :monteral ,quebec.

gregg.n.(2009), adolescents and adults with learing disabilities and adha:assessmend and accommodation .network:the Guilford press.

hallahan:d.p."interoducion to learning disabilities (2nd.ed)" . the politics of learning disabilities ,v,21,n(4),1996,276-280.

Holloway ,K(1997) **Exploring Mental Computation Performance snapshot of second , fifth and seventh grade students** . A school science and Mathematics , V,93mN(6),306-315

Hung, W. (2003). A study of creative problem solving instruction-a design and assessment in elementary school chemistry cou-rses. Chinese **Journal of Science Educational**.11, (4), 407-430.

Kleinknecht, s.(2003), **The Effect of Developing Mental Math skills in pre-service Elementary Teachers**[on-line]. Available : http://www.Usi.Edu/Admissn/index.Asp. .

Kobe, L. (2002). **Computer-based creativity training the creative process. Dissertation Abstracts**, 62(8), P35-38, A.

Lrish, g.(2002),Vsing peg-and key word Mnemonics and computer-Assisted instruction to Enhance Basic Multiplication Performance in elementary students with learning and cognitive Disabilities**. Journal of special Education Technology**,V,17,N(4) ,29-40

Menon, R. (2006). Elementary school children's Numbers sense. **focus on learning problem Mathematics**, v, 26, N(2), 49-61.

mercer ,c.d.(1991), **student with learning disabilities** .ny:macmillan puplishing company .

Ramakrishnan, N. (2003). **Using Number Relation ships for Estimation and Mental computation. Mathematics Teaching in The Middle school**[online].Available:http://www.Global,Ebscohost.com/Ehost/login.Html.

Rivera. L. (1997). The Effect Of Mental Computation instruction on Third Grade Mathematics student. **Dissertation Abstract International**, V57, N(7), 211-232.

Staulters, M., L. (2006). **A Universal Design For Learning Mathematics: Reducing barriers to solving word Problem**. Ph.D, dissertation state university of New York at Albany, United states, New York Retrieved.

THE SCIENTIFIC JOURNAL

ARAB ACADEMY I N DENNARK

Managing Editor

Prof. Dr. Walid Al-Hayali

Editorial Secretary

Prof. Dr. Lutfi Hatem

Board of Editors

Prof. Dr. Kadum ALaddly

Prof. Dr. Younis Abbas Husain

Prof. Dr. Nader Fadel Habuby

Ass. Prof. Dr.Mohammed AL- Falhy

Dr. Magdy Algaapary

Address: The Arab Academy in Denmark
kobbelvænget 72 B, st
2700brønshøj
Denmark

Website : www.ao-academy.org

e-mail : ao_university@yahoo.dk